المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

مطبوعة بيداغوجية مقدمة لطلبة الماستر (السداسي الأول) لمقياس

النظريات الجديدة في العلاقات الدولية

الدكتور: **طارق تاحي**

السنة الجامعية 2020-2021

تقديم

تمثل هذه الوثيقة مطبوعة بيداغوجية مقدمة لطلبة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية وتحديداً لطلبة قسم الماستر (السداسي الأول) لتخصص العاقات الدولية. محتوى هذه المطبوعة يتمثل في تفصيل لمحتوى مقياس "النظريات الجديدة في العلاقات الدولية" (وهو مقياس سنوي). نهدف من خلال تقديم هذه المطبوعة الوقوف على مختلف الجهود العلمية الجديدة خاصة العلمية والفلسفية منها والتي تهدف لتفسير العلاقات الدولية، كما نحاول الوقوف عند عناصر القطيعة والتواصل المعرفي بين مختلف الجهود النظرية وبين مختلف التيارات الفكرية المشكلة للمدرسة الواحدة.

تمثل هذه المطبوعة كذلك بمثابة فرصة لتحيين معارف الطالب السابقة خاصة في مقياس نظرية العلاقات الدولية والتي تطرقها إليها في السنوات السابقة من التكوين القاعدي في المدرسة.

وقد تم تقسيم المطبوعة إلى تسعة عشر (19) محاضرة مُرتّبة على الشكل الآتي:

1- مقدمة في إشكالية التنظير في العلاقات الدولية

2- التطور التاريخي للتنظير في حقل العلاقات الدولية: أهم النقاشات النظرية

3- عوامل تطور التنظير في العلاقات الدولية

4- النظرية البنيوية (الواقعية الجديدة)

5- اللبرالية الجديدة

6- النظرية البنائية

7- المدرسة الانجليزية للعلاقات الدولية

8- المدرسة الفرنسية للعلاقات الدولية

9- النقدية الجديدة في العلاقات الدولية

10- مدرسة كوبنهجن

11- النظرية ما بعد الاستعمارية

12- النظرية ما بعد البنيوية

13- **النظرية البيئية في العلاقات الدولية.**

14- النظرية النسوية في العلاقات الدولية (نظرية الجندر)

15- الأمن الإنساني

16- دراسات السلام الدولي

17- الحرب في النظريات الجديدة للعلاقات الدولية

18- القوة في النظريات الجديدة للعلاقات الدولية

19- النظريات الجديدة المفسرة للإرهاب الدولي

المحاضرة رقم 01

مقدمة في إشكالية التنظير في العلاقات الدولية

عادة ما ترتبط "النظرية" بالتجربة العلمية وهذا من خلال اهتمام الباحث بالتأكد من صحة فرضية (أو فرضيات) الدراسة عن طريق التجربة قصد الوصول إلى التعميم، أهي تعميم نتائج الحالة المدروسة على الحالات المتشابهة. وعلى هذا الأساس فان فاعلية النظرية وصلاحيتها مرتبط أساساً بالتعميق، أي مدى القدرة على تفسير الظواهر المتشابهة للحالة الأولى. وقد عرّف دافيد سينجر David Singer النظرية على أنها "كمية كبيرة من المعرفة الوصفية والمترابطة والتفسيرية مجتمعة في كلٍّ منطقيٍّ ومتماسك".

كما تهدف النظريات عادة إلى تحقيق ثلاث أهداف أساسية: التحليل: أي الوقوف على الأسباب الكامنة وراء ظهور وتطور ظاهرة بعيّنها، وكذا التعميم والذي يُعَدُ أسمى هدف على الإطلاق والمرتبطة بمدى إمكانية إسقاط نتائج النظرية على الحالات المتشابهة للحالة الأولى، إضافة إلى التنبؤ أي التنبؤ بمآلات الظاهرة وتطوراتها المستقبلية.

أما نظرية العلاقات الدولية فيقصد بها حسب مارسل مارل Marcel Merle " أنها أنظمة للتفكير ومناهج بحث في نفس الوقت والتي يمكن من خلالها ملاحظة ظواهر الحياة السياسية"، كما يمكن اعتبرها أنها "نظام استنتاجي Deductive System يتكوّن من مجموعة من الفرضيات المتماسكة منطقياً".

حدود التنظير في حقل العلاقات الدولية

تتميز نظريات العلاقات الدولية وهذا على غرار النظريات في العلوم الاجتماعية بمحدوديتها في صياغة نماذج تحاكي الواقع بصدق كوّن أن المعرفة في هذه الحقول

المعرفية تتميز بالنسبية وعدم الاستقرار في مواضيعها والمناهج المستعملة فيها. وعلى هذا الأساس ترتبط حدود التنظير في العلاقات الدولية بمجموعة من الأزمات والتي تحول دون إنتاج نظرية عامة وشاملة مفسرة لمختلف الظواهر في حقل العلاقات الدولية، حيث يُقِر ريمون آرون Raymond Aron "عدم قدرة الأكاديميون في تحقيق مشروع واسع لنظرية عامة". وترتبط هذه الأزمات أساساً بفشل المناهج والمقاربات المستعملة بالإضافة إلى عدم قدرة الفرضيات والأطروحات في مسايرة التحولات التي يشهدها هذا الحقل. ويمكن إجمالا تحديد هذه الأزمات فيما يلي[1]:

1- **أزمة التعميم**: تُعَبِر نظريات العلاقات الدولية عن الواقع الغربي والانجلوساكسوني بالأخص،حيث تمثل مختلف الجهود ترجمة لمختلف أوجه التراكم المعرفي الغربي مع استثناء "المدرسة النقدية" والتي لا تنسجم مع الأطروحات الغربية والتي تؤصل لمنطق القوة والسيطرة والأحادية الفكرية. وعلى هذا الأساس فمن الصعب أن نصل إلى نظرية عامة وشاملة ودقيقة للعلاقات الدولية كوّن أن أغلب الجهود في هذا الحقل تحاكي منظومة فكرية وقيّمية محددة دون بقية المنظومات.

2- أزمة الشمولية في متغيرات العلاقات الدولية: حيث أنه من الصعب تحديد المتغير الرئيسي المتحكم في مسار العلاقات الدولية، فتتراوح جهود المنظرين في تبني متغيرات متباينة فيما بينهم لتحليل الظواهر وهذا بحسب المنطلقات الفكرية لكل مدرسة فكرية والتي ينتمي إليها هؤلاء الباحثون والمنظرون، فعلى سبيل المثال تنطلق المدرسة الواقعية من متغيرات القوة والمصلحة وتوازن القوى، أما اللبرالية فتتبنى متغيرات التعاون والاعتماد المتبادل، أما البنائية فتركز على متغير البُنَى الاجتماعية. كما أتاحت المدرسة السلوكية ظهور مجموعة كبيرة من النظريات الجزئية والتي ترتكز على عدد محدود من المتغيرات كنظرية النظم ونظرية اللعب ونظرية اتخاذ القرار ...الخ.

[1] وهذا حسب ما قدمه الأستاذ عبد الناصر جندلي في كتابه: **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، 2007.

وعلى هذا الأساس فان تبني متغير أو مجموعة محددة من المتغيرات بعينها غير كاف للإحاطة بالظواهر ودراستها بطريقة شاملة لأن الظواهر الدولية متشعبة وكُلانِيَة ومن الصعب إدراج كل المتغيرات في نظرية عامة واحدة.

3- **أزمة التعددية:** إن ظهور نظريات العلاقات الدولية مرتبط من الواقع والبيئات المتباينة التي ظهرت من خلالها، حيث أن هذه النظريات لم تأت من عدم بل جاءت لتحليل وتفسير إشكاليات مرتبطة بالواقع وبيئة وظروف معينة عايشتها المجتمعات. وعلى هذا الأساس فان التجارب الشخصية للمنظر وما عايشه من ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية...الخ تؤثر على مسار التنظير وتوسع الهُوَّة بين مختلف النظريات (فعلى سبيل المثال جاءت أفكار ميكيافيلي تحاكي حالة الانقسام الذي شهدته ايطاليا،وكانت أفكاره تصب في هدف توحيد الدولة الايطالية وهذا بالرغم أن اغب أفكاره كانت تؤسس للقوة والاستبداد وطغيان الحاكم).

4- أزمة الذرائعية: حيث تنطلق هذه الأزمة من اعتبار أن ثمة صعوبة لتفسير الظواهر الدولية والتنبؤ بها، فكيف يجب أن ننظر ال العلاقات الدولية؟ هل لتفسير ما هو كائن؟ أو للتنبؤ لما سيكون؟. وقد حاول ريمون آرون Raymond Aron الإجابة على هذا التساؤل من خلال إقراره " لصعوبة الوصول الى نظرة شاملة وعامة في حقل العلاقات الدولية كما هو في علم الاقتصاد، وعلى هذا الأساس يجب تبني مقاربة تكاملية بين النظريات أو تكامل جزء منها للوصول إلى تفسير ما يجري في عالمنا".

الاستنتاجات

- لقد عجزت الجهود التنظير في العلاقات الدولية عبر التاريخ (منذ ظهور النظرية المثالية) في إيجاد نظرية شاملة وعامة نستطيع من خلالها تفسير ما يجرى في العلاقات الدولية بطريقة شاملة وكلانية. ويُعزَى هذا الفشل لعدة عوامل أهمها طبيعة الحقل المعرفي في حَدِ ذاته المتسم بالنسبية وتعدد المنهاج.

المحاضرة رقم: 2

التطور التاريخي للتنظير في حقل العلاقات الدولية: أهم النقاشات النظرية

يسود تباين واختلاف بين المفكرين حول بداية التأريخ للتنظير في حقل العلاقات الدولية والمؤصلة لمصدرها، إذ يعتقد البعض أن نظرية العلاقات الدولية هي بمثابة فكر سياسي في حد ذاته. هذا الطرح يجعلنا نُؤصِل للجذور الأولى لهذا الحقل المعرفي مع بدايات التفكير السياسي وتحديداً لفترة ظهور الفكر السياسي اليوناني (أفلاطون، أرسطو)، إضافة إلى أفكار بعض الفلاسفة كثيوسيديت Thucydides وايمانويل كانط وميكيافيلي وتوماس هوبز، وكذا فلاسفة عصر التنوير كجون لوك وجون جاك روسو.

بالمقابل يسود طرح ثاني يرى أن نظرية العلاقات الدولية هي حقل معرفي قائم بذاته يهتم بتفسير ثنائية الصراع والتعاون في العلاقات الدولية،و أن البدايات الأولى لنظرية العلاقات الدولية كانت مع نهاية الحرب العالمية الأولى وتحديداً مع ظهور النظرية المثالية كأول نظرية حاولت وضع معالم معرفية لتحليل الوضع الدولي. وقد تمخضت عن هذه النظرية بروز التوجه القانوني والأخلاقي في تفسير العلاقات الدولية إضافة إلى إعلان مبادئ ويدرو ويلسن الأربعة عشر (والتي ركزت على دور المتغيرات القانونية والأخلاقية في تحقيق السلم الدولي).

كما برزت عديد المحاولات والكتابات في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية والتي مثلت إرهاصات أولية لظهور النظرية المثالية ولعّل من بين أهمها دراسات بيتز Beitz حول العدالة وأبحاث ناردين Nardin حول القانون، إضافة إلى إسهامات مايال Mayall حول الجماعة الدولية. كما تجدر الإشارة إلى بأن تدريس العلاقات الدولية كنظرية وكعلم متفرع من العلوم السياسية بدأ رسمياً سنة 1919.

وقد كان بداية تدريس هذا الحقل في هذه السنة تحديداً بمثابة تجاوب و التحولات التي عرفها العالم في هذه الفترة ولعّل أهمها اندلاع الحرب العالمية الأولى والتي تُعَدُ بمثابة أول حرب جمعت كبرى الفواعل في النظام الدولي آنذاك ونتج عنها خسائر في شتى

المجالات. وقد اهتمت الكتابات الأولى المؤلفة في حقل العلاقات الدولية في هذه الفترة بمواضيع القانون الدولي وقانون الأمم وكذا الحكومة العالمية والجماعة الدولية...الخ.

وثمة توجه ثالث يذهب إلى اعتبار أن الطفرة الكبرى لنظريات العلاقات الدولية كانت مع أفكار الواقعيين الكلاسيك وعلى رأسهم هانس مورغانتو Hans Morgenthau والذي انطلق من نقد الطرح المثالي القانوني واعتبر أن فشل في تحليل الواقع الدولي خاصة في فترة ما بين الحربين العالميتين، حيث تميزت هذه الفترة ببروز النظام النازي في ألمانيا والفاشي في ايطاليا والدكتاتوري في اليابان، كما مثّل اندلاع الحرب العالمية الثانية فشلاً ذريعاً إضافيا للتحليل المثالي القانوني.

وقد جاء الطرح الواقعي الكلاسيكي بدوره استجابة للوقائع التي شهدها العالم قُبَيّل اندلاع الحرب العالمية الثانية وبعدها وما شهدته أوروبا من دمار وخراب شاملين. كما تزامن الطرح الواقعي مع التطور التكنولوجي والذي مسّ المجال العسكري من خلال الأسلحة المستعملة في هذه الحرب والمتمثل في استخدام -ولأول مرّة- للسلاح النووي والذي يُعَدُ من بين أسلحة الدمار الشامل، بالإضافة إلى اختراع الصواريخ البالستية والتي يمكن من خلالها أن ينقل الخطر العسكري لمسافات متوسطة أو بعيدة من منصات الإطلاق. وتجاوباً مع هذه التحولات ظهر ولأول مرّة حقل "الدراسات الأمنية" كتخصص في العلاقات الدولية. ويعتبر كل من جوزيف ناي J. Nye و سين لين جونس S.L.Jones بأن تطور التنظير في العلاقات الدولية مرتبط بعاملين أساسيين أولوهما "الثورة في السياسة الخارجية الأمريكية" Revolution in American Foreign Policy والتي تجسدت من خلال خروج الولايات المتحدة الأمريكية من عزلتها والمشاركة المباشرة في أطوار الحرب العالمية الثانية، حيث مثّلت القوة العسكرية الأمريكية عنصراً محدداً للحسم العسكري لصالح الحلفاء،أما ثانيهما "الثورة في الشؤون العسكرية" Revolution in Military Affairs والتي تجسدت في التطور العسكري في مجالها التقني والمشار إليه آنفاً.

المراحل الكبرى في التنظير في حقل العلاقات الدولية

يمكن التمييز بين المراحل التالية:

1- المرحلة الذهبية: ووهي الفترة التي كانت بعد الحرب العالمية الثانية، فقد اهتمت جُلّ الجهود التنظيرية بظاهرة الحرب والعلاقات الصراعية بين الأمم والتي يُنظَر إليها بمثابة استعمال العنف على المستوى فوق القومي. وقد عَنَت هذه النظرية بالمتغيرات العسكرية والجيواستراتيجية خاصة بعد استعمال السلاح النووي لأول مرة في الحرب العالمية الثانية. ومن جملة هذه النظريات والتي عرفت رواجاً كبيراً في هذه الفترة نَجِد نظرية "الردع النووي" ونظرية "السباق نحو التسلح" و "توازن القوى" ...الخ.

2- مرحلة التراجع: تزامنت هذه الفترة مع تراجع النظريات المرتبطة بالردع وتوازن القوى في الدراسات الدولية، ويعود هذا التراجع أساساً إلى مجموعة من الأحداث الدولية ولعّل أهمها انهزام الجيش الأمريكي في حربه في الفيتنام ومحاولة بعض الأكاديميين الأمريكان في تفسير وتبرير هذه الهزيمة. كما ساهمت مرحلة الانفراج الدولي - التي عرفها العالم بعد أزمة الصواريخ الكوبية لسنة 1962 والتي انتهت بالقارب بين المعسكرين وميّزتها إعلان الاتحاد السوفياتي امتلاكه لرؤوس نووية - بقسط كبير في تراجع النظريات المهتمة بالحرب والصراع.

3- مرحلة إعادة البعث: وهي الفترة التي امتدت من نهاية ستينات إلى غاية سبعينات القرن الماضي،وتميزت بعوّدة البريق لبعض النظريات بفضل ظهور المدرسة السلوكية التي عَمَدت على نقل المناهج العلمية من بقية العلوم (كالرياضيات، علوم الأحياء، علم النفس ...الخ) وحاولت تطبيقها على الظواهر الدولية ما أدى إلى ظهور عدد كبير من النظريات الجزئية كنظرية اتخاذ القرار ونظرية النظم ونظرية اللعب (المباريات) . كما شهدت هذه الفترة تعاظم النظريات ذات الطابع الاقتصادي كنظرية التبعية والتي تزامناً مع الأزمة النفطية لـ 1973 و 1979ن بالإضافة إلى نظرية "الإقلاع الاقتصادي" لروستو...الخ.

النقاشات النظرية الكبرى في حقل العلاقات الدولية

إلى غاية نهاية الحرب الباردة شَهِدَ حقل العلاقات الدولية ثلاث نقاشات كبرى:

1- **النقاش الأول**: ساد هذا النقاش نهاية الثلاثينات وبداية الأربعينات من القرن الماضي وهي فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى وصولاً إلى الحرب العالمية الثانية وبُعَيّدها، وقد كان هذا النقاش بين المثالية والواقعية وتزامن هذا النقاش مع نشأة العلم (أي علم العلاقات الدولية). كان موضوع هذا النقاش حول طبيعة النظام الدولي وكيفية تحقيق السلام ومنع الحروب وهذا من خلال الانطلاق من الإشكالية التالية: هل يمكن القضاء على الحرب من خلال إزالة أسبابها كما يدعي المثاليون من خلال إقرار الأمن الجماعي، أم أن الحرب لا يمكن إلغاؤها وهي بمثابة حتمية مرتبطة بهيكلة النظام الدولي كما يدعي الواقعيون؟. يرى التيار الواقعي أننا يمكن تفادي الحروب من خلال الاهتمام بمتغيرات القوة والمصلحة و توازن القوى، حيث أن القوة والمصلحة تُعَدُ بمثابة قانون تاريخي بالنسبة إليهم.

وقد أثبتت مرحلة ما بين الحربيين محدودية الطرح المثالي (القائم على القانون والأخلاق والقيّم) من خلال بروز الأنظمة الفاشية والنازية في أوروبا إضافة إلى ظهور الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1927،بالمقابل تعاظم التوجه الواقعي خاصة بعد الحرب العالمية الثانية والتي اعتبرت أن القانون يبقى محدود في ضبط التسلح تفادياً لنشوب الحروب بين الأمم.

النقاش الثاني: والذي ساد في سبعينات القرن الماضي وكان بين التوجه التقليدي والمدرسة السلوكية،مَثَّل هذا النقاش نتيجة مباشرة للتطور الذي شهدته العلوم الاجتماعية والذي يعود أصله إلى تأثر هذه العلوم بالعلوم الدقيقة، هذه النقلة في العلوم الاجتماعية أدت إلى جعل الدراسات الدولية أكثر علمية وأكثر انضباطاً.

وقد جاءت المدرسة السلوكية كردّ على المناهج التقليدية (الفلسفية) والتي كانت ترتكز أساساً على القانون والتاريخ والفلسفة، حيث اهتمت السلوكية على تفعيل المنهج العلمي الاستقرائي القائم على التوجه الامبريقي والكمي بالإضافة إلى تحليل البيانات واختيار الفرضيات. وتهدف النظريات العلمية ومن خلالها ما جاءت بها السلوكية إلى الوصول للتعميم أي تعميم النتائج المتحصل عليها على الحالات المتشابهة، حيث أن تكرار الظواهر ستؤدي إلى تكرار نفس التفسيرات، وعلى هذا الأساس فان محتوى النقاش الثاني هو منهجي أكثر مما هو معرفي.

النقاش الثالث: وهو النقاش بين الواقعية واللبرالية ويشار إليها عادة بمرحلة ما بعد السلوكية،تمحور مضمون الجدال على التساؤل الآتي: أليس ثمة حاجة لمنظور آخر مغاير لمنطق الصراع بين القوى العظمى والأمن والقوة العسكرية (وهي الأفكار التي رَوَّجَت إليها النظرية الواقعية)؟ في هذا الإطار فان ظهور الاعتماد المتبادل (على غرار إنشاء الجماعات الأوروبية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية) بين مختلف الدول كبديل تعاوني وتكاملي بين الدول في تحقيق مصالحهم دون اللجوء للقوة والحرب أضعف من صوت هؤلاء الذين يُنَادون بأسبقية منطلق القوة والصراع.

وعلى هذا الأساس فان محتوى النقاش الثالث يعكس التغيير الذي حصل على مصطلح القوة وخروجه من إطاره الواقعي من خلال ارتباطه بالمتغير الاقتصادي، حيث يمكن للاعتماد المتبادل أن يضمن السلم والأمن الدوليين وتحقيق مصالح مختلف الأطراف في آن واحد.

محتوى النقاش الثالث على نقطتين أساسيتين: 1- الابتعاد على المغالاة في مسألة "العلمية" وتجنب الإفراط في البحث في قضايا الانضباط العلمي وهذا على غرار ما ذهبت إليه المدرسة السلوكية،وضرورة العودة إلى مسألة القِيَّم. 2- تجديد الاهتمام بمحتوى العلاقات الدولية من خلال إثارة إشكاليات جديدة ولعّل من بين أهمها القضايا ذات الطابع الاقتصادي والتكاملي تحديداً

ومع نهاية الحرب البادرة عرف المجتمع العلمي زيادة لانقسام الجهود النظرية بين منظورات متباينة خاصة مع تعاظم دور العولمة وتراجع منطق السيادة الوطنية في بعض المجالات. وعلى هذا الأساس برزت مجموعة من الانتقادات للمدرسة السلوكية وللتيار الوضعي بصفة عامة وأضفت إلى ظهور مرحلة ما بعد الوضعية. وعلى هذا الأساس فان البعض يرى أننا عرفنا في هذه المرحلة نقاش رابع أطرافه النظريات الوضعية في مواجهة النظريات ما بعد وضعية، أي النظرية المدافعة على محورية الدولة القومية في العلاقات الدولية في مواجهة الأطروحات التي وضعت الفواعل تحت قومية كأهم فواعل في التفاعلات الدولية، فنجد على سبيل المثال نقد البنائية للبنيوية (الواقعية الجديدة). وعلى هذا الأساس فإننا نهتم بما قدمته مرحلة ما بعد الحرب الباردة من قطيعة أو تواصل في الجهود العلمية في حقل العلاقات الدولية.

الاستنتاجات

- عرف مسار التنظير في العلاقات الدولية شكل من أشكال التراكم المعرفي من خلال أفول نظريات وتعاظم أخرى جديدة وهذا تماشياً مع الأحداث الدولية ومدى قابلية المناهج في تفسير ما يجرى في العلاقات الدولية.

- كما أنتج هذا التراكم ظهور ما يسمى "بالنقاشات الأكاديمية" والتي مثلت أساساً للتراكم المعرفي من خلال النقد المتواصل للجهود النظرية وإعادة إنتاج نظريات جديدة تستجيب مع واقع العلاقات الدولية.

المحاضرة رقم 03

عوامل تطور التنظير في العلاقات الدولية

يرتبط تطور التنظير في العلاقات الدولية بمجموعة من العوامل المتباينة والتي كانت بمثابة المحرك للتنظير ، ويمكن تلخيصها في (04) أربع عوامل أساسية:

1- **سياسة القوى العظمى Great power politics**: وهي من بين أهم العوامل المحددة لتوجهات الجهود الفكرية خاصة ما تعلق بسياسات وتوجهات قوى عظمى في النظام الدولي كحالة الولايات المتحدة الأمريكية في فترة الأحادية القطبية الصلبة. وترتبط سياسات القوى العظمى بدورها إلى العوامل التالية: 1- حركية توزيع القوة بين الدول المتصدرة للساحة الدولية أو النسق الدولي.2- التوجهات العدائية أو التعاونية بين القوى الفاعلة في العلاقات الدولية،3-مستوى التدخل في القضايا الدولية.

وبالرجوع إلى الفترة الممتدة من بعد نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية نهاية الحرب الباردة فقد تميز النظام الدولي بالثنائية القطبية والتي تجسدت من خلال تقاسم لمعالم القوة المتعارف عليها آنذاك بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي. وقد اهتمت نظرية العلاقات الدولية في هذه المرحلة بدراسة العلاقات الصراعية بين المعسكرين و أثرها على النظام الدولي.

ومع انهيار الاتحاد السوفياتي وانتقال النظام الدولي إلى حالة الأحادية القطبية عرفت الدراسات المؤسسة للقوة والهيمنة الأمريكيتين انتشاراً واسعاً. بَيْدَ أن مرحلة ما بعد الحرب البادرة كرّست الهيمنة الأمريكية في المجال العسكري والجيواستراتيجي دون المجال الاقتصادي، حيث عرف هذا الأخير شكل من التعددية القطبية والمنافسة الاقتصادية بين مختلف أقطاب الاقتصاد الدولي(الاتحاد الأوروبي، اتحاد نافتا، دول شرق وأقصى جنوب شرق آسيا) مع اشتراك هذه الأقطاب المتنافسة في تبنيها للنظام الرأسمالي و نموذج الاقتصاد الحرّ.

كما تَجَلّت جلياً دور سياسات القوى العظمى كذلك من خلال أحداث 11 سبتمبر 2001 وما تلاه من تعبئة أمريكية للنظام الدولي في إطار استراتيجياتها في "مكافحة الإرهاب" وهذا من خلال إعلان الحرب على كل من العراق وأفغانستان بطريقة منافية لمبادئ القانون الدولي العام. كما أنتج هذا التوجه تبني الولايات المتحدة الأمريكية لإستراتيجية أكثر هجومية من خلال تبنيها لمبدأ الحرب الوقائية في مواجهة من تراه عدو لها(أي شنّ حرب ضد دول يعتقد أنها ستمثل خطراً على الأمن القومي الأمريكي)

،كما تَزعّمت الو.م.أ تحالفات ضد أنظمة كل من كوريا الشمالية وإيران في إطار تبنيها لطرح "محور الشرّ". كل هذه التوجهات توحي لنا أن في مرحلة خلق أعداء للمنظومة الدولية برؤية أمريكية محضة. وهذا بالإضافة إلى السياسة التدخلية المتنامية التي تبنتها الولايات المتحدة كالتدخل في إطار حرب الخليج الثانية والتدخل في الصومال والتدخل في كوسوفو...الخ.

كما تنسجم الجهود العلمية لكبار الأكاديميين الأمريكان مع التوجه العام للسياسة الأمريكية من خلال محاولتهم لإعطاء شرعية للقوة العظمى، ولعل من بين أهم هؤلاء فرانسيس فوكوياما وهينتيكتون.

2- **التطور التكنولوجي**: يعرف العالم تطوراً تقنياً مستمراً ومتسارعاً له تأثير مباشر على الأخطار والتهديدات التي يمكن أن تصاحب التطور التكنولوجي، كما كان لهذا الأخير أثر كبير على ميزان القوى الدولي من خلال دورها في اختراع أسلحة جديدة واستحداث طرق جديدة في إدارة الحروب والنزعات، ويدخل ضمن هذا الإطار اختراع القنبلة النووية أواسط أربعينات القرن الماضي وما نَتُج عنه من زيادة مستوى القدرة التدميرية ، وقد مثّل هذا الاختراع سابقة في تاريخ الحروب والعلاقات الدولية. كما ساهم التطور التكنولوجي بقد كبير في اختراع الصواريخ الباليستية (بمداها البعيد) في الوصول إلى إمكانية القيام بضربة نووية في زمن قصير (التطور في مجال القيام بالضربة الأولى). وقد أسهمت هذه الاختراعات في بروز نظريات وجهود عديدة في إطار السياسات الدفاعية (Anti Balistic Missiles) A.B.M.

إلا أن التطور التكنولوجي ليس مقرون بالمجال العسكري فقط بل أغلب الدراسات ربطت التطور المتلازم للقطاعات العسكرية مع القطاعات المدنية، ويقاس على ذلك تطور شبكة الانترنت والتي استعملت لأول مرة من طرف وزارة الدفاع الأمريكية سنوات الخمسينات من القرن الماضي للأغراض العسكرية فقط ليتم توسيع دائرة الاستعمال إلى المجال المدني. كما أضحت الطاقة النووية وتكنولوجياتها مرتبطة بمختلف القطاعات المدنية كالزراعة والصيدلة والطاقة.

3- **الأحداث والمستجدات**: حيث أن الأحداث على الصعيد الدولي أو الإقليمي لا تنحصر أهميتها في التأثير على الواقع الدولي وعلى طبيعة العلاقات بين الفواعل فحسب بل هي مصدر الهام لجهود أكاديمية أصيلة تحاول تفسير مختلف المستجدات وما يَنجَرّ عنها من تبعات . وعادة ما تثير الأحداث مواضيع وإشكاليات بحثية جديدة في حقل العلاقات الدولية، فعلى سبيل المثال عرفت الساحة الدولية مجموعة من الأحداث والتي كانت لها أثر بالغ على الصعيد دولي كالحربين العالميتين وحادثة بيرل هاربور Pearl Harbor والتي تزامنت مع خروج الولايات المتحدة الأمريكية من مرحلة العزلة، وأزمة الصواريخ الكوبية سنة 1962 وانهيار جدار برلين والذي كان بمثابة إعلان لنهاية فترة الحرب الباردة، بالإضافة إلى أحداث 11 سبتمبر 2001.

4- **النقاشات الأكاديمية**: حيث تتميز العلاقات الدولية على غرار بقية التخصصات في العلوم الاجتماعية بالمجال الواسع في النقاشات الابستمولوجية والمنهجية، حيث عرف التنظير في هذا الحقل أربع نقاشات نظرية كبرى ساهمت بقدر كبير في خلق تراكم معرفي قائم على تجديد الأطروحات المعرفية والمنهجية والابيبستيمولوجية.

الاستنتاجات

- إن تطور الحركة التنظيرية في العلاقات الدولي مرتبطة بمجموعة من العوامل، ولعّل أن أهمها مرتبط بالتحولات والمستجدات الدولية خاصة تلك التي لها علاقة مباشرة بالقوى الدولية والتي تمثل طرفاً في ميزان القوى الدولي.إضافة إلى العوامل ذات العلاقة المباشر بالحرب كالتطور التكنولوجي .

- دون أن نغفل المتغيرات التي لها صِلة بالحركة الأكاديمية للحقل المعرفي بما في ذلك المناهج المستعملة ومدى فعاليتها في التحليل.

المحاضرة رقم 04

النظرية الواقعية الجديدة -البنيوية

تُحيلُنا عادة النظرية البنيوية إلى إسهامات المفكر كينيث والتز Kenneth Waltz من أفكار في كتابه المعروف "نظرية السياسة الدولية" Theory of International Politics الصادر سنة 1979 والذي يعد المرجعية الفكرية والفلسفية للبنيوية. وتنطلق البنيوية من الإشكالية التالية: كيف يمكن للدولة أن تحقق أمنها وتضمن وجودها في ظل بيئة دولية تتسم بالفوضى وتعاظم الأخطار الصادرة من مختلف الوحدات (أي الدول)؟.

وعلى هذا الأساس تدور إشكالية البنيويين حول مفهوم الفوضى التي تُعَد سِمَة أساسية في العلاقات الدولية،حيث تُعَرفُ السياسة الدولية على أنها "سياسة في ظل غياب حكومة" وأن الفوضى تمثل "غياب الحكومة عالمية". والمقصود هنا بالحكومة العالمية غياب لمنظمة فوق قومية تدير شؤون العلاقات الدولية وتضبط سلوك وحداته، وهذا على عكس ما يجري في البيئة الداخلية للدول والتي تعرف غياباً لحالة الفوضى في المجتمعات وهذا لتوفر سلطة مركزية تقوم بممارسة السلطة وتضبط النظام العالم في المجتمع عن طريق الإكراه الشرعي والسهر على حماية القانون.

وتُعَد مسألة سيادة الدول بمثابة المحفز للفوضى للعلاقات الدولية، حيث تملك الدولة حصرية إعلان الحرب أو الجنوح إلى السلم والتعاون في سلوكاتها الخارجية مع بقية الفواعل،و على هذا الأساس فان سلوكات الدولة الخارجية سلمية أكانت أو عدوانية مرتبطة -نظرياً -بتوجهات المؤسسات الرسمية في الدولة، وعلى هذا الأساس فان تغوّل مبدأ السيادة الوطنية يمثل حاجزاً يحول دون ضبط سلوك الدول في فضائها الخارجي.

وبالرغم من أن المنظمات الدولية تُعَدُ كفواعل في العلاقات الدولية (يعتبرها والتز أنها Supernational Agents) إلا أن مجال تأثيرها محدود في القضايا الأساسية والتي تبقى تتحكم فيها الدولة حصرياً في العلاقات الدولية. حيث أن المنظمات الدولية تتبنى الخيارات التي تصب في مصلحة الدول لا غير خاصة الكبرى منها.

وعلى هذا الأساس فان منطق "السلطة" Authority يتراجع في حقل العلاقات الدولية، بالمقابل يبرز منطق "الإمكانيات" أو "القدرات" Capability في التأثير كأداة لتفسير ما يجرى في الساحة الدولية.

تنطلق البنيوية من الفرضيات التالية:

- الدولة هي الفاعل الأساسي في هذا النظام الدولي الفوضوي كما أنها وحدة التحليل الرئيسية لدى أنصار البنيويين.

- أغلب الدول تمتلك أسلحة وقدرة عسكرية هجومية تتباين من دولة إلى أخرى ما يجعلها قادرة على إلحاق الأذى بالدول الأخرى Vulnirabilité.

- عامل اللايقين Incertitude وهو عدم تيّقن الدول من نوايا الدول الأخرى، هل الدولة المنافسة تسعى لاكتساب القوة لتغيير ميزان القوى لصالحها (وفي هذه الحالة فان إمكانية نشوب الحروب واردة جداً) أم تريد الحفاظ على الوضع الراهن Statu Quo. وفي هذا الإطار تلجأ الدول إلى التحالفات.

- النظام الدولي عبارة عن نظام يحتوى على بناءات Structures والتي تُعَدُ أساس هذا النظام،كما يَدُل مصطلح النظام على معنى تنظيمي لا غير. وعلى هذا الأساس يتبنى البنيويين مصطلحين متناقضين في تحليليهم ويتعلق الأمر بالفوضى (غياب حكومة عالمية) والبناءات (تَدُل على محتوى النظام). يتجسد النظام الدولي من خلال التفاعل بين مختلف الفواعل أو البُنَى المُكَوِنَة لهذا النظام الدولي.

- يرتكز النظام الدولي على مبدأ الاعتماد على الذات Self-help حيث عادة ما تتبنى الدول خيارات فردية "أنانية" في سبيل تحقيق مصالحها الوطنية، وتُعَدُ الفوضى السبب الرئيسي للتوجهات الفردية للدول.

- النظام الدولي بمعناه "السياسة الدولية" يشبه النظام الاقتصادي الدولي من خلال عنصرين هما:1- عامل الفردانية Individualisme حيث أن كل وحدة (كل بِنيَة) تعمل على خدمة مصالحها الخاصة.2- التكوين والانتشار وتكون بطريقة عفوية وغير مبرمج لها وتتكون على أساس العلاقة والتفاعل بين الفواعل (أي الدول).

تتمثل دوافع الدولة في ظل النظام الدولي الفوضوي في الحفاظ على كيانها وتواجدها (الحفاظ على الذات Survival) وهو بمثابة هدف حيوي وأولي لجميع الدول، كما يمكن أن تهدف الدولة في إلى التوسع من خلال الحرص على اكتساب مزيد من القوة. حيث أن النظام الدولي في ظل الفوضى يفتقر لضمانات السلم والاستقرار، حيث لا يمكن التأكد من نوايا الدول خاصة التوسعية منها ومن الوارد في أي حالة أن تقوم الدول بالهجوم والاعتداء على بعضها البعض.

وبهذا المنطق يرى البنيويون أن الطبيعة البشرية ليس لها علاقة مباشرة بالأسباب التي من أجلها تريد الدولة امتلاك القوة، وهو بمثابة نقد لأفكار الواقعية الكلاسيكية ومن خلالها لأفكار هانس مورغانتو Morgenthau. كما يرى الواقعيون الكلاسيك بأن القوة هي بمثابة هدف بحد ذاتها في حين يذهب البنيويون إلى اعتبار القوة كوسيلة لتحقيق الأمن.

ومن الملاحظ أن طريقة تصرف الوحدات أي الدول تتشابه باختلاف حجم الدولة وأشكال الحكم المتبناة (ديمقراطية أو دكتاتورية)، حيث يشترك الجميع في ضرورة الحدّ من أي خطر يهدد كيانها وأمنها.

وقد أثار البنيويون سؤالاً غاية في الأهمية ساهم في بلورة اتجاهات متباينة في أطروحاتهم ومضمونه: "ما مقدار القوة الذي ينبغي أن تحصل عليه الدولة؟. وقد أثار السؤال تبايناً لدى البنيويين أدى إلى ظهور أربع (04) توجهات كبرى:

البنيوية الدفاعية

تعود جذورها إلى "المعضلة الأمنية" Security Dilemma والتي طورها جون هيرز J. Herz سنة 1951. ويقصد بالمعضلة الأمنية " أن ثمة شعور الدولة بالتهديد واللاأمن الناجم عن التعزيزات الأمنية (التي يمكن أن تأخذ أشكال متعددة كرفع معدلات الإنفاق العسكري أو إجراء مناورات عسكرية أو القيام بتحالفات عسكرية) والتي تقوم بها دولة أخرى تحت غطاء حماية أمن حدودها ضماناً لسلامة شعبها، هذا التوجه سيدفع الدولة الأولى إلى تبني نفس النهج في التسلح والتحضير لأي خطر عسكري محتمل صادر من الدولة الثانية". توصف المعضلة الأمنية أن "حتمية القدر" كوّن أنها تجمع بين عامل اللايقين وعامل الفعل ورد الفعل. كما تصنف المعضلة الأمنية على أنها بمثابة لعبة صفرية، إذ عادة تؤدي الخطوات التي تقوم بها الدولة لتعزيز أمنها إلى التأثير سلباً على الشعور بالأمن لدى الدولة الأخرى. حيث أن الشغل الشاغل للدولة لا يكمن في الحصول على قدر كبير من القوة بل يتعلق الأمر بسعيها في الحفاظ على مكانتها ضمن النظام العالمي، بالمقابل يجب على الدولة أن تحرص على أن لا تكتسب دولة أخرى مزيد من القوة على حسابها.

ويرى كينيث والتز Waltz (والذي يصنف على أنه ينتمي للتيار الدفاعي) "أنه من غير الحكمة للدول أن تحاول زيادة حصتها من القوة العالمية إلى أقصى درجة لأن النظام سيعاقبها إذا ما تبنت نحو هذا المسعى"، "وأن السعي الحصول إلى أكبر قدر من القوة هو توجه طائش". كما أن الدولة الساعية لتحقيق قدر أكبر من القوة عرضة للخسارة في حروبها وعليه يجب عليها أن تحافظ على ميزان القوى وأن تستعمل الخيارات الهجومية إلا في حالات محددة.

وعلى هذا الأساس فان التوجه الدفاعي يؤصل لفكرة أن الحرب أو العنف فوق القومي يكون في حالات خاصة فقط والمتعلقة بوجود تهديد عسكري مباشر وأن التحرك نحو الحرب بحسب هذا التوجه هو بمثابة رد فعل لا غير خاصة عند الشعور بالتهديد الخارجي.

وتهدف الدول من خلال هذا الطرح إلى الحفاظ على الوضع القائم Status quo من خلال عدم اهتمامها بتغير طبيعة توازن القوى في النظام الدولي وهذا من دون إغفال الأهمية القصوى في الحفاظ على وجودها وكيانها ضمن النظام الدولي الفوضوي.

كما يعتبر والتز أن الثنائية القطبية تتيح فرص أكبر لتحقيق السلم مقارنة بالنظام المتعدد،حيث يُمَيِّز والتز بين التوازن Balancing والتحالفات التي تهدف للالتحاق بالركب Bandwagoning، إذ يعتبر أن النظام الدولي يؤسس للتوازن وليس للتحالفات الهادفة إلى الالتحاق بالركب (كما هي في حالة القوى الصاعدة) لأن الدول لا تريد أن تكون ضعيفة أمام شريك قوي.

أما ستيفن والت Stephan Walt فقد طوّر فكرة "ميزان التهديد" The Balance of Threats والتي مفادها بأن "سلوك الدولة مُبَرَر في حالة قيامها بتحالفات مع دول أخرى حماية لنفسها من التهديدات وهو راجع بالأساس لحالة الفوضى في النظام الدولي".

البنيوية الهجومية

يتبنى أنصار التيار الهجومي طرحاً مغايراً لما جاء به الدفاعيين حيث يرى جون ماشايمر John Mearsheimer (من ابرز أنصار التوجه البنيوي الهجومي) في كتابه "مأساة سياسات القوى العظمى" Tragedy of Great Power Politics، بأن ظاهرة التنافس متجدرة في النظام الدولي وان الحرب هي الأقرب للتجسد على أرض الواقع. ويستشهد لتبيان طرحه بأنه " وبالرغم من انهيار الاتحاد السوفياتي وزوال "الخطر الشيوعي" إلا أن الجيش الأمريكي مازال منتشر عبر مختلف بقاع العالم".

وهذا إن يدل على شيء فانه يدل على استمرار النهج "الهجومي" و"التوسعي" للقوة الأمريكية بالرغم من زوال أكبر خطر للمنظومة الغربية بصفة عامة وللو.م.أ بصفة خاصة. فمن المنطقي أن تهدف الدول لتعظيم قوتها لأقصى الدرجات ساعية إلى الهيمنة، وعلى هذا الأساس فان سعي الدولة تحقيق القوة هو الكفيل للحفاظ على البقاء.

كما يعتبر ماشايمر أن هدف فواعل النظام الدولي (وهو يعني بها الدول) هو زيادة نصيبها من القوة العالمية من أجل الحفاظ على كيان الدولة كمرحلة أولى ثم البحث عن فرص لتغيير ميزان القوى في النظام الدولي لصالحها وهذا كله من أجل انتقالها إلى حالة "القوة المهيمنة". فالقوة لدى الهجوميين تستعمل لتعديل ميزان القوى الدولي في حال ما إذا رأت الدولة إمكانية استعمال القوة بثمن معقول.

القوى العظمى عند ماشايمر مجبولة على العدوان والتوجه نحو خيار الحرب ناهيك عن سعيها الحثيث لإحباط فرص المنافسين في اكتساب القوة. ويعدد في نفس الوقت ثلاث (03) دوافع للسلوك الهجومي للقوى العظمى:

1- الفوضى: غياب حكومة عالمية أو سلطة فوق قومية تضبط سلوك الفواعل في النظام الدولي وتحميها من بعضها البعض

2- امتلاك الدول لقوة عسكرية هجومية بشكل دائم.

3- توفر عامل اللايقين والذي هو نتيجة لغياب قنوات الاتصال بين الدول المتصارعة والذي يغذي الإحساس بالشك والريبة من سلوكات الفواعل في النظام الدولي والتي يفترض أن تكون هجومية وعدائية.

كما يرى ماشايمر بأن النظام الدولي متعددة الأقطاب يكون أكثر عرضة للحروب مقارنة بالثنائية القطبية، كما أن النظام المتعدد الأقطاب الذي يظم دول قوية مقارنة ببقية القِوَى (والتي هي بمثابة قوة مهيمنة) هي النظم الأخطر على الإطلاق.

أنصار الاقتصاد السياسي الدولي

يسلط تيار الاقتصاد السياسي الدولي الضوء على التفاعل بين الأسواق Market (بمعناه الاقتصادي الرأسمالي) مع الفواعل المؤثرة كالدولة، إذ تمثل هذه الأخيرة مصدراً السلطة على الصعيد الداخلي وأساساً لممارسة السيادة. وعلى هذا الأساس فان الدولة لدى هؤلاء تمثل الفاعل الأساسي والمحوري في هذه العلاقة . و انتقد أنصار هذا التيار أطروحات الليبراليين الجدد والذين روجوا إلى فكرة "نهاية الدولة" Death of State في عصر العولمة من خلال اعتبارهم (والمقصود بهم أنصار الاقتصاد السياسية الدولي) أن العولمة ساهمت في تراجع سلطة الدولة لا غير وأنها مازالت تزاول أدوارها الحيوية. إلا أن أنصار الاقتصاد السياسي الدولي لا ينكرون وجود فواعل غير دولاتية تؤثر في هذه العلاقة كالشركات المتعددة الجنسية و المنظمات الدولية والإقليمية، بالإضافة إلى المؤسسات المالية العالمية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي .

يرى روبيرت غيلبن Robert Gilpin والذي يُعَدُ من أهم رواد هذا التيار بأنه وبالرغم من تنامي دور الفواعل الاقتصادية اللادولاتية إلا أن السياسات الحكومية ومن خلالها الدولة القطرية مازالت تمثل أساس ما يجرى في الشؤون الاقتصادية الدولية من خلال مواصلة الدولة ومن خلالها السياسات العامة الحكومية في التأثير على مخرجات الاقتصاد. فعلى سبيل المثال نجد أن مصالح الدول الكبرى في الاتحاد الأوربي (خاصة ألمانيا وفرنسا)هي التي تحدد توجهات الاتحاد. كما أن توجهات كبرى المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية مرهونة بمصالح الدول الأكثر نفوذاً في هذه المؤسسات خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

يعتبر غيلبن بأن تحقيق الأمن القومي هو الهدف الأسمى للدولة القطرية فقد أضحى من الضروري للدول أن تَعِيَّ بصفة دقيقة طبيعة التحولات التي يشهدها النظام الدولي وانعكاساتها على أمنها (عسكرياً، اقتصادياً...الخ) ، كما أن على الدول أن تدرك مسار التحول في ميزان القوى الدولي Shift in Balance of Power.

كما حاول ريشارد روسيكرونس Richard Rosecrance من خلال كتاباته الربط بين تطور المنظومة الليبرالية والمتغير الأمني العسكري، حيث يعود الفضل في تطور الاقتصاد الدولي ونماءه منذ سنة 1945 إلى المنظومة الأمنية والتي أسست إلى التكامل الأمني الأوروبي -الأطلسي (من خلال تأسيس منظمة الحلف الأطلسي) بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. فما كانت لأوروبا أن تصبح قطباً مهماً في المنظومة اللبرالية الرأسمالية من دون الترتيبات الأمنية والعسكرية التي سايرت التدابير الاقتصادية الرامية إلى إعادة بناء واعمار أرويا بعد الحرب العالمية الثانية.

الواقعية الكلاسيكية الجديدة

من الناحية الابستمولوجية والمنهجية ينطلق أنصار هذا التيار من الفرضيات التالية:

- الواقعية الكلاسيكية الجديدة تهدف إلى توضيح وتوسيع المبادئ الأساسية التي قامت عليها الواقعية الكلاسيكية أو الجديدة (البنيوية).

- كما يتبنى هذا التيار "منهج دراسة الحالة" وهذا لمعاينة النظريات العامة وتفسير الحالات وتعميم الفرضيات على الحالات المتشابهة.

- التركيز على طرح الأسئلة المهمة حول قضايا السياسة الخارجية وسلوك الدولة.

- العمل على المساهمة في التراكم المعرفي.

تنطلق الواقعية الكلاسيكية الجدية من التساؤلين التاليين: في ظل أي ظروف تقوم الدولة بتوسيع دائر مصالحها لتتعدى اقليمها؟ وما العلاقة الموجودة بين السلوك الخارجي للدولة والتعبئة على مستوى البيئة الداخلية؟.

انتقد أنصار هذا التيار الطرح البنيوي لوالتز واعتبروا تحليله قاصراً في تفسير السلوك الخارجي للدولة والذي يعرف بالسياسية الخارجية، حيث اقتصر تحليله على تبني الطرح النسقي على المستوى الدولي دون التطرق إلى المعطيات الداخلية للدول (البيئة الداخلية) في تفسير السلوك الخارجي للدول. ويرى فريد زكريا F.Zakaria

بأن السياسة الخارجية لأي دولة مرتبطة بالعامل النظمي Systemic على المستوى الدولي وبالعامل الداخلي Domestic.كما يعتبر جاك سنايدر Jack Snyder بأنه "ومن الناحية النظرية يجب إعادة النظر في صياغة الطرح الواقعي الذي يهتم بالعلاقات بين المجتمعات ويتجاهل ما يحدث داخلها".

وعلى هذا الأساس أصبح لزاماً العودة إلى أفكار كل من كيسنيجر ومورغانتو وميكيافيلي من خلال ضرورة العودة إلى متغير الحوكمة الداخلية كأداة لفهم سلوك الدولة الخارجي.

ويذهب شويلر Schweller إلى التأسيس لنظرية "توازن المصالح" والتي تؤصل لدور "الخوف" والطمع" كأهم حافزان لفهم سلوك الدولة الخارجي مع الأهمية القصوى التي يكتسيها "عقلانية" متخذ القرار من خلال قدرته على الموازنة بين "القوة" و"المصلحة".

ويتقاطع تحليل الواقعية الكلاسيكية الجديدة مع بنيوية والتز من حيث الدور الحيوي للقوة في تحقيق المصلحة، إذ يعتبر فريد زكريا F.Zakaria بأن هدف الدولة يتجاوز تحقيق أمنها إلى التأثير على البيئة الدولية عن طريق "القوة".

الاستنتاجات

-يعتبر الطرح البنيوي امتداداً للواقعية الكلاسيكية مع إدراج النموذج النسقي لتحليل "النظام الدولي" القائم على أساس الفوضى في العلاقات الدولية. كما يرتكز هذا الطرح على مفاهيم القوة والمصلحة وكذا الفوضى وتوازن القوى. كما تؤسس لظاهرة الصراع كآلية تحكم العلاقات بين الأمم.

- تتباين مختلف الأطروحات المُشَكِّلَة للبنيوية، حيث يمكن أن نُمَيِّز بين التوجه الدفاعي والتوجه الهجومي وكذا توجه الاقتصاد السياسي الدولي وتوجه الواقعية الكلاسيكية الجديدة.

- تُعَدُ البنيوية من بين أهم الأطروحات التي تلقى رواجاً في الحقل العلمي كما أنها أكثر النظريات قدرة على تحليل الواقع الدولي، بالإضافة أن هذا الطرح مثّل أرضية علمية لبقية الجهود العلمية والتي أسست لأطروحاتها انطلاقاً من انتقاداتها للطرح البنيوي.

المحاضرة رقم 05

النظرية الليبرالية الجديدة

تعتبر النظرية الليبرالية الجديدة امتداداً للطرح الليبرالي الكلاسيكي والذي تطور من خلال النظرية الوظيفية والوظيفية الجديدة. تنطلق النظرية الليبرالية من الإشكالية التالية: كيف ولماذا تختار الدول التوجه نحو التعاون فيما بينها بدلاً من التوجه للصراع لتحقيق أمنها؟.

بصفة عامة تنطلق المدرسة الليبرالية بتوجهاتها المختلفة من اعتبار أن التعاون والتكامل هي أفضل السبل لتحقيق السلم والأمن الدوليين وكذا الرخاء الاقتصادي وهذا عوضاً من الخيارات الصدامية والنزاعية المكرسة للقوة وتوازن القوى.

وعلى هذا الأساس فان التوجه الليبرالي يكرس الطرح التفاؤلي حول فرص تحقيق السلم الأمن الدوليين في النظام الدولي المتميز بحالة "الفوضى" ، من خلال تراجع ويلات الحروب وانتشار الرخاء الاقتصادي لدى الدول التي تتبنى هذا التوجه.

وقد عرف التوجه الليبرالي الجديد رواجاً كبيراً بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، حيث مثّل أفول النموذج الشيوعي انتصاراً للطرح اللبرالي الغربي من خلال بروز كتابات مجدت لهذا النموذج. ويُعَد فرانسيس فوكوياما F. Fukuyama من أهم من كتبوا في هذا السياق، ففي أوائل التسعينات كتب مؤلفه "نهاية التاريخ والرجل الأخير" والذي اعتبر من خلاله أن "انهيار الاتحاد السوفياتي ترك الديمقراطية الليبرالية من دون منافس إيديولوجي حقيقي...فهي نقطة النهاية في التطور الإيديولوجي للإنسانية". كما

اعتبر أن نهاية الحرب الباردة بمثابة انتصار "للدولة المثالية". وبالتالي فان طرح فوكوياما ينفي أي تطور فكري للإنسانية خارج نطاق الإيديولوجية اللبرالية وهذا ما يُعَدُ طرح عنصري يلغي جميع الأطروحات الفكرية والنماذج التطورية التي يمكن أن تقدمها الحضارات غير الغربية واللالبرالية. "فنهاية التاريخ" يمثل إعلاناً عن دخول البشرية لمرحلة التصحر الفكري والإبداع الإنساني.

وتفسراً للعلاقة الموجودة بين التعاون كآلية للتفاعل والفوضى كسِمَة غالبة في العلاقات الدولية يطرح روبيرت أكسلورد Robert Axelord الإشكالية التالية: كيف يمكن إحلال التعاون في بيئة دولية تتميز بالفوضى وفواعلها يتميزون بالأنانية؟. وقد طوّر أكسلورد نظرية "السلوك المتوازن" (وهي مستوحاة من "نظرية اللعب" التي قدمها جون ناش John Nash) والتي يرى من خلالها أن التعاون هو أفضل الاستراتيجيات لتحقيق المصلحة الجماعية في إطار رابح- رابح أو كما يطلق عليها مصطلح إستراتيجية Tit for Tat.حيث أن التعاون يتيح -على صعيد جماعي- إمكانية الاتصال والخروج من حالة اللايقين وعدم الثقة التي يفرضها التوجه الفردي والأناني للدول.

		اللاعب "ب"	
		استراتيجية 1 (الأنانية والصراع)	استراتيجية 2 (التعاون)
اللاعب "أ"	استراتيجية1 (الأنانية و الصراع)	أ: +3 ب: -3 (لعبة صفرية، المحصلة صفر)	أ:+5 ب: 0
	استراتيجية 2 (التعاون)	أ: 0 ب: +5	أ: +1 ب:+1 نقطة التوازن وهي أحسن محصلة للاعبين

معاً، لأنها تجسد منطق رابح-رابح			

من خلال هذا الطرح يعتبر أكسلورد بأن الدول (المجبولة على الأنانية) يمكن أن تتبنى خيار التعاون المستديم وهذا في حالة ما تَيَّقَنَت بأن التعاون (في إطار الندّية والمعاملة بالمثل) سيخدم مصالحها.

بصفة عامة تنطلق الليبرالية الجدية من الفرضيات التالية :

1- الدولة فاعل أساسي في العلاقات الدولية ولدى تعتبر ها هذه المدرسة "كوحدة للتحليل".

2- تفاوت الخصائص الداخلية للدول والمتعلقة تحديداً بعلاقة حاكم-محكوم والتي تُظهِرُ لنا طبيعة الدولة وأن هذه العلاقة تؤثر على سلوك الدولة. إذ نُمَيّز شكلين من الأنظمة أولهما النظام الديمقراطي والذي يتجلى من خلاله "الدولة الخَيِّرَة أو الطَيِّبَة" والتي عادة ما تكون ميالة للسلم والتعاون، وثانيهما النظام الديكتاتوري والذي يُنتِج "الدولة الشريرة" وعادة ما تكون ميالة للحرب والنزاع في سلوكها الخارجي.

3- الدول الديمقراطية لا تتحارب فيما بينها.

4- القوة ليست المحرك الأساسي لتفسير سلوك الدولة "الطَيِّبَة أو الخَيِّرَة" ،وهذا بمثابة نقد موجه للبنيويين الذين يعطون أهمية بالغة لمتغير القوة في بنائهم المعرفي. كما يرى الليبراليون أن ثمّة حسابات اقتصادية أهم و أكبر (كالتعاون والتكامل الاقتصادي ضمن آلية الاعتماد المتبادل) من مجرد اهتمام الدولة في اكتساب القوة.

5-- الدول المزدهرة والتي تتفاعل فيما بينها اقتصادياً من خلال آلية "الاعتماد المتبادل" لا يُرَجَحُ أن تحارب إحداها الأخرى.

6- تُمَكِّنُ المؤسسات الدولية الدول من تجنب الحرب والنزاع، وتركز اهتمام الدول في بناء علاقات تعاونية.

من خلال الفرضيات سابقة الذكر نلاحظ أن التحليل الليبرالي الجديد يرتكز على (03) ثلاث متغيرات أساسية: متغير النظام السياسي والذي تجسده نظرية السلام الديمقراطي ومتغير التبادل الاقتصادي والذي تجسده نظرية الاعتماد المتبادل والمتغير المؤسساتي والذي يتجلى في النظرية المؤسساتية. ومن خلال هذا التصنيف يمكن التمييز بين نظريتين كبيرتين تؤسسان للطرح الليبرالي الجديد.

نظرية السلام الديمقراطي

تعتبر نظرية السلام الديمقراطي امتداداً لأفكار ايمانويل كانط والذي اعتبر أن الأنظمة الجمهورية تتميز بسلوكها السلمي مقارنة ببقية الأنظمة. وقد اهتم أنصار نظرية السلام الديمقراطي بطبيعة النظام السياسي كمحدد لسلوك الدولة الخارجي، إذ أن الدول الديمقراطية لا تدخل في حروب ضد بعضها البعض وأنها تجنح للسلم فيما بعضها البعض. وعلى هذا الأساس فان العالم الذي يظم دول ديمقراطية فقط هو عالم بدون حرب، وهذا ما ذهب إليه ميشل دويل M. Doyle "الدول الديمقراطية عادة ما تتبنى سياسات سلمية فيما بينها وأن ظاهرة الحرب قد انتهت في العلاقات الدولية War is Obsolescent، وبالرغم من نشوب الكثير من النزاعات والحروب إلا أنها لا تكون بين الديمقراطيات".

كما ساهم رجال السياسة خاصة الرؤساء السابقين للو.م.أ بقدر كبير في إثراء معنى هذه النظرية، فنجد أن وودرو ويلس Woodrow Wilson أشار من خلال مبادئه المشهورة إلى علاقة الديمقراطية كعامل أساسي لاستتباب السلم. أما هاري ترومان Harry Truman فقد ربط بين الأنظمة الشمولية Totalitarism وتأجج الحروب والنزاعات الدولية، حيث يرى أن الحرب تنشب بين الأنظمة الشمولية فقط.

وقد برّر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بيل كلينتون Bill Clinton توسيع عضوية منظمة الحلف الأطلسي NATO منتصف التسعينات من القرن الماضي "بتوطين الديمقراطية" في دول أوروبا الوسطى لأنه يؤمن بأن الدول الديمقراطية تَحُلُ

خلافاتها سلمياً. كما ذهب كلينتون الى اعتبار أنه يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تدافع على "نظام التجارة الحرّة" لأن أمن الو.م.أ مؤتبط بالنفع الذي يعود على الأمم الأخرى من الرخاء الناتج عن الحرية والانفتاح وكذا العمل مع الآخرين وليس ضدهم.

وذهب ستروب تالبوت Strobe Talboot (وهو زميل بيل كلينتون Clinton في جامعة أكسفورد) إلى أنه "قد أصبح ممكناً مع نهاية الحرب الباردة أن نبني أوروبا جديدة يُوَّحِدُها الالتزام المشترك بالمجتمعات المفتوحة والأسواق الحرة".كما أن تَوَسُّع منظمة الحلف الأطلسي شرقاً سيسمح بِبَعث الإصلاحات السياسية والبدء في مسار في التحول الديمقراطي لدول وسط وشرق أوروبا،كما سَيَمنَح دول المنطقة فرصة القيام بإصلاحات اقتصادية جذرية. هذه التدابير السياسية والاقتصادية ستعزز من فرص إحلال السلام في أوروبا بصفة خاصة وفي العالم عامةً.

النظرية المؤسساتية والاعتماد المتبادل

يركز أنصار هذه النظرية على الدور المحوري "للاقتصاد الحرّ" من خلال آلية "الاعتماد المتبادل" في استتباب السلم والاستقرار والتقليل من إمكانية نشوب الحروب. إذ يعتبر هؤلاء أن الدول الأكثر ازدهاراً اقتصادياً لها توجهات معززة للسلام، هذه الفكرة مستوحاة من تجربة الاتحاد الأوروبي في التكامل والذي يعد الاعتماد المتبادل أساس له حيث مثّل التنسيق والتعاون الألماني الفرنسي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وبدفع من الولايات المتحدة الأمريكية حجر أساس في نشأة الجماعات الأوروبية الثلاثة والتي كرسّت بداية للتكامل الأوربي . ومثّلت هذه المرحلة طفرة في أوروبا من خلال الانتقال من الحرب والصراع لتحقيق المصلحة الخاصة للدول إلى مرحلة التعاون والاعتماد المتبادل لتحقيق المصلحة المشتركة.

وعلى هذا الأساس تسلط هذه النظرية الضوء على دور المؤسسات في تعزيز التعاون بين الدول ما يقلل إمكانية نشوب الحروب بدرجة كبيرة.حيث تحدد المؤسسات صِيَغ

وقواعد السلوك المقبولة للدول وتُحَرِم في نفس الوقت أشكال السلوكات غير المقبولة. ويكون تحديد هذه القواعد من خلال التفاوض وليس من خلال الفرض.وعلى هذا الأساس فانه يمكن للمؤسسات أن تُغَيِّر أو تُعَدِّلَ سلوك الدول بدرجة كبيرة.

وقد اهتم كل من روبرت كيوهان Robert keohane و روبيرت أكسلورد Robert Axelord على الأهمية الكبرى التي تكتسيها المؤسسات الدولية بما فيها منظمة الأمم المتحدة من خلال جهودها في التوفيق والتحكيم بين الأطراف المتنازعة. وبالرغم من فشل معظم هذه المؤسسات في إخراج العلاقات الدولية من حالة الفوضى إلى التنظيم إلا أنها استطاعت أن تؤثر على سلوك الدول. كما يذهب دافيد هيرد D. Hurd إلى اعتبار أن المؤسسات لعبت ومازالت تلعب أدواراً مهمة في خاصة في أوروبا خاصة اقتصادياً وعسكرياً.

وبالرغم من الصدى الكبير الذي عرفه التحليل اللبرالي الجديد إلا أن ثمة مجموعة من الاختلالات المعرفية الواجب الإشارة إليها ولعّل من أهمها أن نظرية السلام الديمقراطي بالغت في اعتبار أن انتشار الديمقراطيات سيحول دون نشوب الحروب،ففي حقيقة الأمر فقد ساهمت كبرى الديمقراطيات في العالم (خاصة بريطانيا وفرنسا) في ظهور الظاهرة الاستعمارية في القرنين السابقين والتي تركت آثار سلبية على الدول المستعمرة على شتى الأصعدة. كما شاركت الديمقراطيات في الحربين العالميتين وكانت لها مسؤولية في الدمار الذي عرفته أوربا خاصة في الحرب العالمية الثانية. بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية والتي تُعَدُ أكبر الديمقراطيات كانت أول دولة تستعمل القنبلة النووية على منطقتي هيروشيما وناكازاكي.

كما أن أغلب أنصار السلام الديمقراطي يقدمون الخيار العسكري كضامن لعملية التحوّل الديمقراطي في الدول أوروبا الشرقية والوسطى، فقد أشار معظمهم إلى الدور التي يكتسيه توسع حلف الناتو نحو الشرق لنشر الديمقراطية. وعلى هذا الأساس فان نشر الديمقراطية لدى هؤلاء لا يراعي خصوصية الشعوب والمجتمعات المحلية

والصيرورة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الواجب احترامها في مسار تطور المجتمعات بقدر ما هو مرتبط بفواعل خارجية لها مهام عسكرية محضة .

الاستنتاجات

- تُعَدُ اللبرالية الجديدة بمثابة طرح يؤصل لأهمية التعاون والاندماج لتحقيق المصالح القومية للدول ومن ثمة لتحقيق السلم والأمن الدولي، وعلى هذا الأساس فان هذا الطرح لا يحصر العلاقات ضمن النظام الدولي في الصراع كما يدعيه البنيويين بل إن التعاون يمكن أن تمثل آلية لتحقيق ما تصبوا إليه الأمم.

- اهتمت اللبرالية الجديدة بثلاث متغيرات أساسية في تقديم أطروحاتها: المتغير الاقتصادي والمتغير المؤسساتي بالإضافة إلى متغير الديمقراطية والذي يؤسس لعلاقة حاكم-محكوم.

- من خلال هذه المتغيرات ظهرت نظريتين أساسيتين أولهما النظرية المؤسساتية والتي تعطي أهمية قصوى للمؤسسات في التعاون والتكامل الاقتصادي، وثانيهما نظرية السلام الديمقراطي والتي تنفي ظاهرة الحرب بين المجتمعات والدول الديمقراطية، وعلى هذا الأساس فان إشاعة النظم الديمقراطية في العالم كفيل بإحلال السلم والأمن الدوليين.

المحاضرة رقم 06

النظرية البنائية

انطلق التحليل البنائي من مجموعة من الانتقادات الموجهة للواقعيين الجدد والليبراليين الجدد خاصة فيما تعلق بمحدودية هاتين النظريتين في استعمال المنهج العقلاني. وقد عرف التوجه البنائي رواجاً كبيراً بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وهذا لتراجع بعض أطروحات الواقعيين الجدد كتوازن القوى في هذه الفترة، بالإضافة إلى تعاظم دور

الفواعل الاجتماعية ذات الطابع الهوياتي وتأثيرها على كبرى قضايا العلاقات الدولية لما بعد الحرب الباردة.

لقد وجّه البنائيون مجموعة من الانتقادات للطرح البنيوي وخاصة لأفكار كينيث والتز ويمكن تصنيف هذه الانتقادات إلى صنفين: انتقادات في المنهج وانتقادات في الطرح المعرفي.

أ-انتقادات في المنهج

- بعكس ما يدعيه كينيث والتز في تحليله أنه يتبنى الاقتراب النظمي (النسقي) لتحليل النظام الدولي، يرى البنائيون أن التحليل البنيوي هو أقرب لاستعمال المنهج الفردي منه من استعمال الاقتراب النسقي. فقد استعمل والتز في تحليله القياس والمشابهة مع النظريات الاقتصاديات الجزئية من خلال اعتبار المنظومة السياسية تسير بنفس منطق الأسواق الاقتصادية، وأن ثمة سمات كثيرة تشترك بين الدولة والشركة. ويرى البنائيون أن هذا لمنهج مرفوض كوّن أن المنهج الفردي بعيد كل البعد عن تفسير الظواهر الاجتماعية والتي تمثل الدولة جزء منها. فالدولة عند البنائيين عن كائن بشري اجتماعياً.

- يرى البنائيون بأن تحليل كينيث والتز أغفل قضية "كيفية تشكّل البِنيَة أو النسق"، حيث يكتفي والتز في تحليل باعتبار أن النظام الدولي نتاج عن "طريقة توزيع القدرات في ظل حالة الفوضى"، كما يركز على المحتوى المادي لهذه القدرات دون إدراك الاعتبارات القيّمية والفكرية. وهو طرح يتنافى مع الطرح الاجتماعي للبِنيَة القائم على الصفات المثالية والعلاقات المشكلة للبُنى الاجتماعية كالصداقة والعداوة والمؤسسات...الخ.

- يُمَيُّز والتز في طرحه بين مستوى النسق(النظام الدولي) ومستوى الوحدة (الدولة)، حيث يرى أن التفاعل في إطار النسق يكون ضمن دراسة الوحدة وليس على أساس النسق، وهذا من خلال التركيز على السياسة الدولية وليس على السياسة الخارجية.

ويعتبر البنائيون أن هذا المنطق يضع والتز في إبهام نظري حول مستوى التحليل ووحدات التحليل، بحيث إذا اهتممنا بسلوك الدولة (وهذا على اعتبار أن الواقعيين يركزون على محورية الدولة في تحليلهم) سيكون حتماً علينا أن نتخلى على منطق تحليل الأنساق.

ب- انتقادات معرفية

- محدودية تفسير ظاهرة "التغيير في النظام الدولي" أو شرحه، حيث أن التغيير عند البنيويين يكون في حالة التحوّل في توزيع القوة والقدرات بين فواعل النظام الدولي لا غير ومن خلاله سينقل النظام الدولي من وضع معيّن إلى وضع آخر. وعلى هذا الأساس فان النظام الدولي كيان تغيب عنه الديناميكية والتحوّل. إلا أن التغيير عند البنائيين له صفة اجتماعية أكثر مما له معنى مادي ومستقر.

- قصور الطرح البنيوي في صياغة فرضيات قابلة للاختبار، فاغلب فرضياتهم غير مضبوطة ومرتبطة بإدراكهم للنسق. وعلى هذا الأساس يتساءل البنائية حول ما إذا أي سلوك خارجي للدولة هدفه متعلق بميزان القوى الدولة فقط (إما من خلال الحفاظ عليه أو تعديله)؟. وما هي المقاييس الواجب تبنيها لإدراك حدود النسق الدولي؟. كما أن صيّغ التأثير في إطار النسق الدولي تنوعت اليوم (خاصة الآلية الاقتصادية) ولم يَعُد المتغير العسكري كعامل وحيد للتأثير في النسق.

- التشكيك في قدرة البنيويين في تفسير أهم قضايا النسق الدولي بما في ذلك "القوة" و"ميزان القوى" والتي يزعم كينيث والتز أنه يفسرها. ويحدد البنائيون أوجه القصور في العلاقة التي وضعها والتز بين الفوضى Anarchy والاعتماد على الذات Self Help System، حيث يرى البنائيون بأن أنانية الدولة مرتبطة بالتهديدات التي تطال أمنها وليس مرده للفوضى بحد ذاتها. فأنانية الدولة هو اعتبار نسبي ومتغير بتغير التهديدات.

يعتبر ألكسندر واندت Alexander Wendt من رواد البنائية والذي أسهموا بقدر كبير من خلال كتاباته (من أهمها "النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية The Social Theory of International Politics)في بلورة الطرح البنائي في ميدان العلاقات الدولية. إذ تتلخص أهم أفكار واندت بأن العوامل اللامادية (كالأفكار والمعايير والمؤسسات) يمكنها أن تفسر جزء مهم مما يجري في العلاقات الدولية و هذا بعدما بالغ والتز في تفسيره المادي للعلاقات الدولية (من خلال الاهتمام بمفاهيم القوة، المصلحة، توازن القوى). كما يركز على دور الهوية في بلورة العمل السياسي وكذا التركيز على العلاقة بين الفواعل والبُنى الاجتماعية.

حيث يرى واندت بأن بِنيَة أي منظومة اجتماعية ترتكز أساساً على ثلاث (03) مكونات: ظروف وأوضاع مادية، مصالح، وأفكار. وعلى هذا الأساس تتبلور ثلاث أبنية مرتبطة بهذه المستويات الثلاثة: بِنيَة مادية وبِنيَة المصالح وبِنيَة مثالية،وأن البنية المثالية المرتبطة بأفكار لها نفس الأهمية مقارنة بالبنية المادية.

كما أن الجانب المادي من البنية الاجتماعية يمكن اعتباره "توزيعاً للمعرفة"،حيث توزيع المعرفة (والتي تُعَبِر عن القناعات والرغبات) تَعُد ظاهرة أوسع من توزيع المصالح. ويمكن أن ندرك صنفين من المعرفة الأولى خاصة والثانية مشتركة، أما المعرفة الخاصة فهي القناعات التي يحملها بعض الأفراد في المجتمع دون الآخرين، أما المعرفة المشتركة فإنها شائعة وتعتبر قاسماً مشتركاً بين الأفراد وقد تكون هذه المعرفة تصارعية أو تعاونية وتؤثر على التوجه السياسي والاجتماعي. كما أن "المعرفة المشتركة" هي التي تمنح الجوانب المادية أهميتها.فعلى سبيل المثال لا يمكن لمنطق توازان القوى العسكري لوحده تفسير صداقة الولايات المتحدة مع كندا وعدواتها مع كوبا. وعلى هذا الأساس فان الاعتبارات القيّمية القائمة على الهوية والايدولوجيا والصداقة والعداوة هي وحدها التي تبّين لنا قصور الطرح المادي للتفاعلات في العلاقات الدولية.

وينّصب اهتمام البنائيون على العلاقة التي من خلالها تتصل البِنيَة المثالية بِبِنيَة المصالح أي كيفية الانتقال من الفكرة إلى المصلحة، ولن يتسنى الانتقال بصفة مباشرة بل يجب أن تتوسطه ظهور "الهوية".إذ يحاول البنائيون فهم الطريقة التي من خلالها تتبلور مصالح الفواعل، ويعتبرون أن "الهوية" هي أساس بروز المصالح إن كانت هويات اجتماعية للأفراد داخل مجتمعاتهم أو هويات للدول في النظام الدولي. كما تكتسي البِنيَة المعيارية أو المثالية (المتعلقة بالأفكار) أهمية كبيرة لأنها تشكل الهويات الاجتماعية للفواعل.

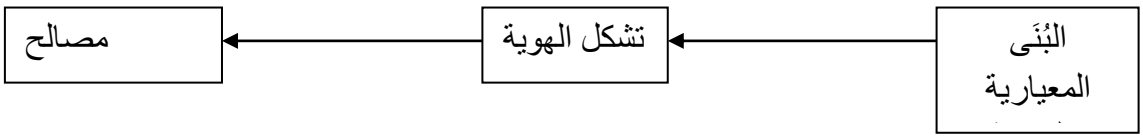

كما يرى البنائيون أن ثمة علاقة تبادلية (علاقة تأثير وتأثر) بين البني والفواعل، ففي حين تصوغ البنى المثالية والفكرية (والتي نتجت عن مسار تاريخي معقد يحمل في ثناياه أبعاد متعددة، سياسية وإيديولوجية..الخ) هويات ومصالح الفواعل السياسية والتي تؤسس إلى تقاسم إدراك مشترك في إطار "المعرفة المشتركة" نجد أن ممارسات الفواعل تمثل مصدراً لإدراك تلك البنى.

ومن خلال العلاقة الجدلية بين الفواعل والبنى تظهر أهمية الثقافة أو كما يعبر عنها واندت "الثقافة هي نبوءة ذاتية التحقق". حيث أن الفاعلين في مرتبطين بسؤالين مهمين: من هم؟ وما هي مصالحهم؟، ففي حال اشتراك الفواعل في فهم واحد للهوية والمصالح فهذا يعني أن هذه الفواعل تتفاعل ضمن ثقافة واحدة وموّحدة، أما إذا قام فاعل من الفواعل بالخروج عن التوقع المشترك في المجتمع ففي هذه الحالة سيتم إعادة النظر في السؤال عن من نحن؟ وماذا سنقوم به؟. وعلى هذا الأساس فان الثقافة عامل حيوي يدل على تواجد "المعرفة المشتركة" التي تجمع الفواعل،إذ يرى واندت بأن "الفواعل تعتمد على الآخرين قصد صياغة الآليات التي تُمَكِنُهم من تحقيق مصالحهم"،

وهذا ما يمثل اعلاءاً لقيمة الجماعة وأن التغيير لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الجماعة.

الفوضى عند البنائيين

أما فيما تعلق بالفوضى فيقر واندت بأن النظام الدولي يتميز بطابعه الفوضوي لأنه وضع يتميز بحالة "غياب القانون" الضابط لسلوك الدول. تتميز الفوضى بالحركية الدائمة وهذا عكس ما ذهب إليه البنيويين، ويحدد واندت شكل الفوضى من خلال طبيعة سلوك الدولة ولا يُقِرُ باستقرار الفوضى على شكل واحد من التفاعلات.

يفسر واندت من خلال ثلاث (03) ثقافات من الفوضى: الثقافة الهوبزية والثقافة اللوكية وأخيراً الثقافة الكانتية للفوضى. فالثقافة الهوبزية تؤسس لمنطق العداوة بين الدول أو كما اعتبرها هوبز "حرب الكل على الكل"، أما الثقافة اللوكية فتحيلنا إلى الطابع التنافسي الموجود بين الدول دون الوصول إلى مرحلة الصدام التام، أما الثقافة الكانتية ترى أن علاقة الدول تسودها الصداقة والتعاون والتنسيق فيما بعضها البعض. وتنضوي هذه الثقافات الثلاثة في إطار درجات التعاون في المجتمع ضمن 03 مستويات متباينة من الاستيعاب الثقافي.

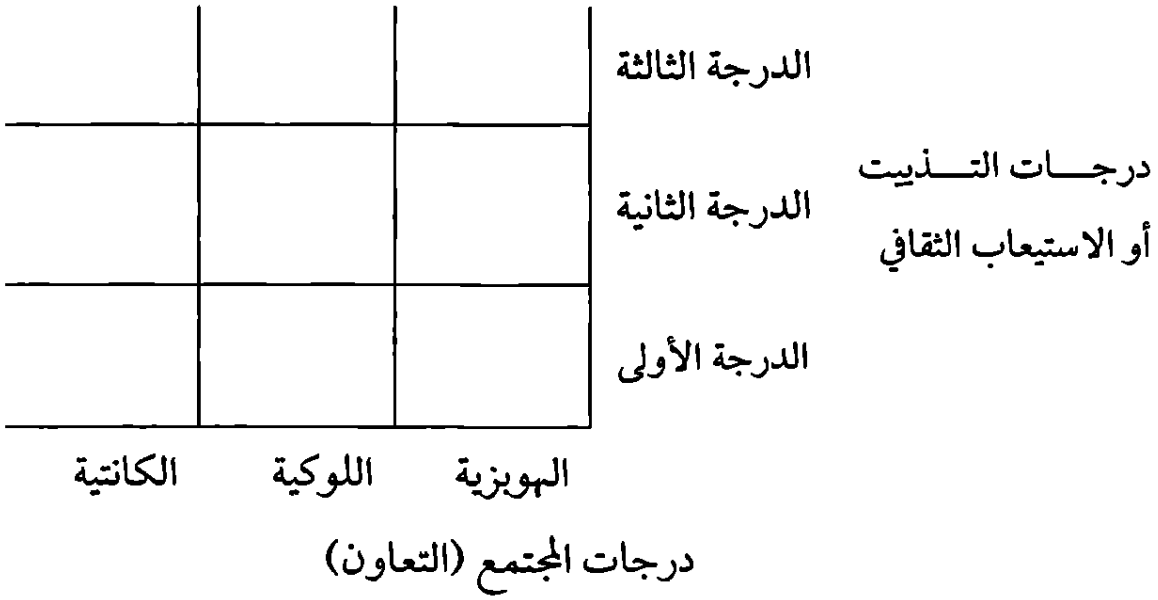

حيث أن مستويات الاستيعاب الثقافي تتباين من خلال ثلاث درجات، الدرجة الأولى تمثل الالتزام الضعيف نسبياً بالأفكار المشتركة أما الدرجة الثالث يمثل الالتزام القوي بهذه الأفكار ، ويتوسط هاذين الدرجتين الدرجة الثانية التي تعني الالتزام المتوسط. فعلى سبيل المثال إذا مثلت الدرجة الثالثة مستوى عالي من السلام والدرجة الأولى مستوى عالي الصراع فان المستوى الثاني يمثل مستوى للتنافس بين الفواعل يمكن تصعيده ليصل لحالة الصراع ، كما يمكن تخفيفه ليصل إلى درجة التعاون بحسب سلوك الدولة. وقد عبّر على هذا المعنى من خلال مقال كتبه واندت سنة 1992 بعنوان "الفوضى هي ما تصنعه الدول من فوضى". وعلى هذا الأساس فان الفوضى مرتبطة بالبنى الاجتماعية حيث أن طبيعة الفوضى تتوقف على سلوكات الأفراد وصناع القرار ، فان كانت عدائية فنحن أقرب للفوضى الصراعية وان كانت تعاونية سلمية كنا أقرب للفوضى التعاونية، وبالرغم أن هذا النوع من الفوضى تكرس السلم إلا أنها لا تنفى حالة "غياب القانون" في النظام الدولي.

كما يختلف التحليل البنائي "للمعضلة الأمنية" كلياً عن مثيله في الطرح البنيوي، حيث يرى البنائيون أن المعضلة عبارة عن بناء اجتماعه أساسه الحفاظ على القيّم الأساسية المكوِّنة للمجموعة (وتحديداً الهوية)، كم أن الأمن لا يرتبط بأمن الدولة فحسب بقدر ارتباطه بالتهديدات الاجتماعية التي تنشأ جراء التفاعل بين مختلف البنى الاجتماعية المؤسسة للهويات.

الاستنتاجات

- مَثَّل الطرح البنائي بمثابة طفرة في تحليل العلاقات الدولية من خلال تركيزه على المتغيرات الاجتماعية والقائمة على مكانة الفواعل والبُنىَ الاجتماعية وتأثيرها على النظام الدولي.

- كما أن الطرح البنائي لم يكتفي بتبني نوع واحد من حالة الفوضى كما ذهب إليه أنصار الطرح البنيوي أو أنصار اللبرالية بل قدم ثلاث أنواع من الفوضى (الفوضى الهوبزية واللوكية والكانطية)، وأن تحقق أي شكل من أشكال الفوضى الثلاثة مرتبط بتوجهات الدولة وسلوكاتها.

المحاضرة رقم 07

المدرسة الانجليزية للعلاقات الدولية -أنصار المجتمع الدولي-

برزت المدرسة الانجليزية بداية من ستينات وسبعينات القرن الماضي وهذا تزامناً مع ظهور اللجنة البريطانية British Commettee، والذي ضمّت أكاديميين ينتمون إلى مدرسة لندن للاقتصاد. من بين هؤلاء هادلي بوول Headley Bull والذي ألّف "النظام والعدالة" و"الانتفاضة ضد الغرب" Revolt against west، وكذا أدم واتسون A. Watson والذي اهتم بدراسة تطور النظام الدولي. بالإضافة إلى فانسون ويلست Vincent Whilst والذي سلط الضوء على مبادئ اللاتدخل.

يرى أنصار المدرسة الانجليزية أن السياسة الدولية تتبلور ضمن ثلاث (03) تقاليد : التوجه الواقعي والتوجه العقلاني والتوجه الثوري، وأن التوجه العقلاني يتوسط بقية التوجهين. وينطلق التوجه العقلاني من اعتبار أن الاختلاف الثقافي في العالم متأصل في الدول، هذا التنوع سيسمح لها في تشكيل ما يسمى "المجتمع الدولي".

وعلى هذا الأساس فان الفرضية الأساسية للمدرسة الانجليزية تكرس التوجه العقلاني للدول والذي يرى أن الدول تقبل بأن تتبنى قواعد مشتركة فيما بينها كي تحافظ على وجودها ورخائها وكذا على مصالحها الحيوية. وغالباً ما تنبثق هذه القواعد من ثقافات وقيّمها المجتمعية . وفي حالة غياب هذا التوجه الجماعي لإرساء هذه القيم المشتركة فحالة الفوضى الهوبزية هي التي ستتجسد على أرض الواقع.

إن الدول ذات السيادة تمثل شكلاً من المجمع لكنه فوضوي لأنه لغياب سلطة فوق قومية ، إلا أن هذه الدول نجحت في خلق مجتمع من أصحاب السيادة المتساوية، ومن خلال هذا المجتمع تتبلور حالة من النظام في العلاقات الدولية بالرغم من أن الوضع عامة يتسم بالفوضى. هاته الحالة من النظام تتميز بمستوى منخفض للعنف بين الدول (بمعنى تراجع الحرب بين الدول) في نفس الوقت تغيب سلطة فوق قومية تحتكر استعمال القوة. كما أن هذه الحالة من النظام لا تنفي نهائياً ظاهرة الحرب لأنها ظاهرة متأصل في حالة الفوضى في العلاقات الدولية. وتبرز أهمية القانون الدولي والأخلاق كأهم آليتين تحولا دون تفشي الحروب.

منهجياً نلاحظ أن المدرسة الانجليزية تنجذب للتحليل الواقعي والتحليل المثالي الثوري في نفس الوقت، حيث تصنف أفكار هذه المدرسة بأنها أقرب للعقلانية كوّنها كأرضية اتفاق بين التيار الواقعي والمثالي، فقد أوجد رواد هذه المدرسة نوعاً من التعايش بين أفكار الحرب والقوة وتوازن القوة من جهة وأفكار السلام والعدالة العالميتين من جهة أخرى. وعلى هذا الأساس يتوسط "المجتمع الدولي" (باعتباره تبني لقواعد وقيّم مشتركة) كل من "النظام الدولي"(الذي يؤسس إلى منطق الفوضى الهوبزية المطلقة) و"النظام العالمي" (والذي يعني العيش في حالة اللافوضى في ظل حكومة عالمية تنفي منطق الدولة والحدود).

يعتبر أنصار المدرسة الانجليزية بأنه لا يمكن إنكار ملاحظات الواقعيين في طرق الإخضاع التي يقوم بها الخصوم والمتنافسون في النظام الدولي من خلال السيطرة واستعمال القوى في بيئة دولية فوضوية لكنهم لا يَرَوْن إلا صورة واحدة من السياسة الدولية . فبالرغم من احتكار كل دولة لأدوات العنف إلا أن النظام الدولي بعيداً أن يكون في حالة حرب دائم. ويعود الفضل إلى المصالح المشتركة التي قيّدت استعمال العنف وحَلّت محلها المساومة والتكيّف المستمر مع التحولات. وهذا ما ذهب إليه أدم واتسون A. Watson (1987) "القواعد والمؤسسات المنظمة في أي نظام عادة ما تتطور إلى الحدّ الذي يصبح فيه الأعضاء واعيين بالقيّم المشتركة ويصير النظام مجتمعاً دولياً". وعلى هذا الأساس تبنّت المدرسة الانجليزية مفهوم "المجتمع الدولي" تعبيراً عن الدور التي يمكن أن تلعبه القيّم المشتركة التي يمكن أن تقلل من أخطار نشوب الحرب وإحلال السلام.

ينطلق تحليل المدرسة الانجليزية من "الفوضى" وتتوجه نحو أطروحة الإصلاح العالمي، حيث تأرجحت اهتماماتهم بين مفهوم الخلاق (الطرح المثالي) تارة ومفهوم النظام (الطرح الواقعي) تارة أخرى. ففي فترة الحرب الباردة اهتمت كتاباتهم بالنظام بدلاً من الأخلاق، أما في منتصف الثمانينات تبنت أغلب كتاباتهم الطرح الأخلاقي من خلال الاهتمام بقضايا الفقر وحقوق الإنسان في العالم. أما مع بداية التسعينات قام أنصار المجتمع الدولي النقدي (ومن بينهم تيم دون T. Dunne) بالترويج للطرح الكوسموبوليتاني من خلال اعتبار أن "الدول عبارة عن مواطنين صالحين تتعاون لإعلاء قيّم الكوسموبوليتانية".

كما يناقش أنصار المدرسة الانجليزية مسؤولية القوى الكبرى ضمن المجتمع الدولي، حيث أن مسؤوليتها بالغة الأهمية، ففي بعض الأحيان تمثل القوى العظمى خطراً على أمن واستقرار النظام الدولي. فقد أنتجت أحداث 11 سبتمبر 2001 تبني الولايات المتحدة الأمريكية (وهي الدولة التي تُعَدُ قائدة المنظومة اللبرالية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية) مبدأ "الحرب الوقائية " كرّد فعل للمخاوف الأمريكية للتوجهات

الإرهابية لبعض الأنظمة المعادية لها، وقد عبّأت الو.م.أ المنظومة الغربية اللبرالية والتي تشترك معها في نفس القيّم لتحقيق أهداف "الحرب على الإرهاب" بالرغم من أن الخطر مسّ في البداية الو.م.أ دون بقية الدول الغربية. هذا الطرح يؤسس لدور القوى العظمى في بلورة القواعد والأسس والتي من خلالها يُدَار المجتمع الدولي والتي عادة ما يخدم مصالح هذه القوى وتتجاهل القضايا والمعايير التي لا تراها مهمة لمصالحها.

النظام والمجتمع عند المدرسة الانجليزية.

يرى هيدلي بوول Headley Bull أن ثمة فرق بين النظام الدولي والمجتمع الدولي، حيث أن الأول يعني وجود قدر كافٍ من الاتصالات بين الدول ويكون مستوى كافٍ للتأثير على قرارات بعضهم البعض. مما يجعلنا نعتبر سلوكاتهم أجزاء من الكلّ. أما الثاني عندما تُنشِأُ مجموعة من الدول الواعية بمصالحها وقِيَّمِها المشتركة مجتمعاً، بمعنى أن الدول في هذا الإطار تتصور نفسها مُلزَمَةٌ بمجموعة مشتركة من القواعد في علاقاتها مع بعضها البعض وتشارك ضمن مؤسسات مشتركة.

إن من بين أهم عناصر الدولة هو الاعتراف المتبادل في ظل بيئة تتسم باختلاف طبيعة كل مجتمع وقيّمه وإيديولوجية نظامه السياسي، في ظل اختلاف هذه الهويات باختلاف المجتمعات هل يمكن الجمع بين الدول الغربية والدول اللاغربية في هذا المجتمع الدولي المزعوم.

إن مفهوم النظام بتعبيره الواقعي يلغي شعور الدول بانتمائها إلى حضارة مشتركة لاهتمام الدول في تحقيق مصالحها الخاصة دون مصلحة المنظومة القيّمية والحضارية التي تنتمي إليها،وكمحاولة للخروج من هذا المنطق تُبرِزُ المدرسة الانجليزية أهمية الثقافة الدبلوماسية المتمثلة في المعاهدات والمؤسسات الدولية والإقليمية التي تحاول أن تضمن الاستقرار والتوازن بين الدول التي تتباين في ثقافاتها وإيديولوجياتها من خلال تشجيع التفاهم واكتشاف أرضيات مشتركة للأفكار والآراء والمعتقدات بين ممثلي

الدولة الرسميين وبين مختلف المجتمعات بقصد تقريب الآراء. وهذا على عكس ما ذهب إليه والتز K. Waltz والذي ينفي أي دور للمجتمعات أو نوعية نظم الحكم و إيديولوجياتها في ظاهرة الصراع أو في سعيّ الدولة لاكتساب القوة، أما الليبراليين الجدد (من خلال أفكار دويل Doyle) فيقتصرون في رؤيتهم للسلام على علاقة الديمقراطيات فيما بَينِها فقط دون بقية الأنظمة غير الديمقراطية.

وينصب اهتمام المدرسة الانجليزية على تأثير العوامل الداخلية على سلوك الدولة الخارجي من خلال مجموعة من المبادئ والقيّم والتي تحدد مساحة التقارب بين السياسة الدولية والسياسة الداخلية والتي تُعَدُ مشتركة بين مختلف الدول والتي تحدد طبيعة العلاقات بين الدول. وهو ما جعل المدرسة الانجليزية تتقاطع مع التحليل البنائي فيما تعلق بتبني قيّم مشتركة، إذ تمنح العوامل المعيارية والقيّمية والمؤسساتية المنطق الخاص بالمجتمع الدولي وتساعد في نفس الوقت في تهدئة حالات الصراع التي تنجم من حالات الفوضى

أنواع المجتمع الدولي

ينقسم "المجتمع الدولي" الى نوعين:

1- مجتمع دولي تعددي: يتميز هذا النوع من المجتمع الدولي بإقرار مبدأ حرية الدولة تبني ما تراه مناسباً لخصوصية مجتمعاتها مع وجود بعض القيود، وهذا من خلال:

- إعلاء المؤسسات لقيمة "التنوع البشري" مع عدم التدخل في شؤون الدول في كيفية التأسيس لهذه القيمة من خلال إرساء مبدأ "الحرية".

- القيّم الشاملة كحقوق الإنسان والديمقراطية تَحُدُ من الممارسات السيادية للدولة.

2- مجتمع دولي تضامني: يرتكز على التطبيق الجماعي للقواعد الدولية والقيّم المشتركة كحقوق الإنسان، الا أن هذا التوجه الجماعي لا يعبر عن التوجه الكوسموبوليتاني لأن أنصار هذا الأخير لا يعترفون بالمؤسسات.

- تبني قيّم ومؤسسات مشتركة.

- كما أن الأفراد في حالة المجتمع الدولي التضامني يستحقون حقوقهم الأساسية وهذا ما يتطلب في أغلب الحالات تعديل معايير السيادة.

- ويبرز من خلال تعديل معايير السيادة واجب أعضاء المجتمع الدولي في التدخل باستعمال القوة من أجل حماية الحقوق.

الاستنتاجات

- يقوم طرح المدرسة الانجليزية على مفهوم مركزي وهو "المجتمع الدولي" والذي يتوسط شكلين من أشكال التنظيم الدولي وهما النظام الدولي (والذي يعبر عن الطرح الواقعي البنيوي)والمجتمع العالمي (والذي يؤسس للطرح المثالي).

- يقوم مفهوم المجتمع الدولي على التناسق بين مختلف الدول والذي يكون على أساس القيّم المشتركة، إذ يمكن لمثل هذا التناسق تخفيض حالة الصراع والحروب دون القضاء على حالة الفوضى.

- كما أن طرح المدرسة الانجليزية لا ينفي أهمية التقارب بين الدول التي تحمل منظومات قيّمية مشتركة وتلك التي تختلف في قيمها، وتكون الدبلوماسية أهم آلية لتقريب التوجهات بين مختلف الدول المتباينة قيّمياً.

المحاضرة رقم 08

المدرسة الفرنسية للعلاقات الدولية

ظهرت البوادر الأولى للمدرسة الفرنسية للعلاقات الدولية (والتي يسميها البعض بمدرسة علم الاجتماع التاريخيSociologie Historique) بداية من تسعينات القرن الماضي وهذا تزامناً مع تقديم برامج جديدة في قسم الدكتوراه لتخصص

العلاقات الدولية كمحاولة للاستقلال عن المناهج والبرامج الأمريكية، وقد كان لبيرتران بادي Bertrand Badie الفضل في تبني هذا الطرح.

يصف المختصون الجهود النظرية المنضوية ضمن هذه المدرسة بأنها تنتمي للأطروحات النقدية من حيث أن اغلب أفكار المدرسة ركزت على إشكالية الأمن الداخلي و الممارسة الشرطية. كما يتقاطع أفكار رواد هذه المدرسة (خاصة بادي B. Badie) مع الطرح البنائي وهذا لتركيز كل منهما على متغير الثقافات. كما تتعارض أفكار المدرسة الفرنسية مع النظريات الوضعية وتلك التي تُرَوِج "للهيمنة".

ويدافع رواد المدرسة الفرنسية إلى توسيع أجندة البحث في العلاقات الدولية لتشمل الاهتمام بالمستويات الأدنى في تحليل العنف عوضاً عن التركيز على المستويات التقليدية في تفسير العنف والتي ترتبط في أغلبها بالعنف السياسي الرسمي (والتي يمكن أن تأخذ أيضاً أشكال الحروب والنزاعات المتناظرة). ويدخل ضمن هذا النمط المستحدث أشكال عديدة من العنف والتي لم تسلط عليها الضوء آنفاً كالجريمة والتصفية الجسدية وأعمال الاختطاف والتعذيب، فضلاً عن التهديدات الناجمة عن تراجع مستوى الأمن المجتمعي (كتنامي نسبة الهجرة واللجوء...الخ).

لقد مثلت رؤية بادي B. Badie قطيعة مع الرؤية الانجلوساكسونية المسيطرة على حقل التنظير في العلاقات الدولية بداية التسعينات، حيث قدّم رؤية جديدة تتميز بأنها 1- متعددة المجالات والقطاعات البحثية Multidisciplinaire 2-متعددة الوظائف Hyper Pluraliste 3- تعدد فيها مستويات التحليل، 4- إدراج علم الاجتماع التاريخي في تحليل ظواهر العلاقات الدولية، 5- تتبنى التقنيات الامبريقية القائمة على التكميم Technique Empirique . 6- ترتكز على متغير الثقافات وأنظمة المعنى من خلال اهتمامها بتحليل المحتوى.

يرى أنصار للمدرسة الفرنسية أن الدولة القومية ليست الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية كما أنها لم تَعُد وحدة التحليل الأساسية في تفسير الظواهر الدولية. وهذا راجع إلى عدة عاملان أساسيان:

- تعاظم دور وأهمية الثقافات.

- الدور المتنامي لعولمة الاقتصاد الدولي وتطور العلاقات العابرة للقارات.

وبالنظر إلى هاذين العاملين ركّز بيرترون بادي B. Badie اهتمامه على ضرورة إعادة النظر في أهم المفاهيم والقضايا المرتبطة بالدولة القومية ومدى تأثيرها وتأثرها بما يجري في العلاقات الدولية،ومن جملتها السيادة والإقليم والقوة والعنف والمعضلة الأمنية والنظام الدولي...الخ.

كما أن المتغيرات التي يهتم بها أنصار المدرسة الفرنسية لا تتوقف على الدور الكوني والريادي للو.م.أ في النظام الدولي إذ أضحى يتعلق الأمر بقضايا غير تقليدية ومُلِحّة كقضايا الهجرة والحركات الاجتماعية وهذا لأن الفواعل عبر القومية أخذت تلعب أدواراً مؤثرة في السياسة الدولية (منظمة القاعدة، داعش، جماعات الجريمة المنظمة...الخ).

وقد جاءت الأفكار الأولى لبادي B.Badie من خلال كتابه الذي ألفه برفقة ماري كلود سموت Marie Claude Semouts والذي جاء بعنوان "Le Retournement du Monde ". محتوى هذا الكتاب جاء ناقداً للتوجه الذي كان مسيطر آنذاك والمجسد للطرح الانجلوساكسوني (الأمريكي بوصف أدق)،وجاءت هذه الانتقادات في المنهجية والابستمولوجية والانتولوجية. كما انتقد هذا الكتاب التوجه العام لتقسيم الجهود الجديد لنظريات العلاقات الدولية القائم على مصطلح "نيو، أو الجديدة" "Neo" (Neorealism, Neoliberalism...etc)،وهذا على عكس المدرسة الفرنسية والتي أتت متعددة التخصصات. فعلى سبيل المثال تبنت الواقعية الجديدة الدولة كوحدة تحليل وهي نظرة مبالغة فيها تصب في "كونية الدولة القومية".

يتبنى بادي Badie في تحليله لمقاربة "علم الاجتماعي التاريخي التفسيري" Interpretative Sociologie Historique ، واعتبر أن العالم عرف تحول بداية من تسعينات القرن الماضي، وقد أدى هذا التحول إلى تبعات محورية جعلت من إعادة صياغة وفهم العلاقات الدولية شيء ضروري ومُلِحّ في آن واحد. فمن أهم هذه التبعات ظهور "أزمة الدولة-الأمة" La Crise de l'Etat Nation، والتي تجسدت في ظهور فواعل فوق قومية "تتمتع بسيادة حُرَّة". هذا التحوّل أثر على النظام الدولي وعلى الوحدات الأساسية المُكَوِّنَة له وهي الدولة.

وتعتبر "أزمة الدولة" بمثابة الخط المرجعي لما يسمى "علم الاجتماع الدولي" ، حيث أن أزمة الدولة لها الأوجه التالية:

- انتشار الفواعل اللادولاتية وعدم اقتصار الدولة كفاعل محوري في العلاقات الدولية، ويُفَسَر هذا الانتشار إلى تعاظم دور العولمة الاقتصادي والسياسي والذي سمح بتزايد وتيرة التفاعلات والعلاقات فوق القومية. ومن جملة هذه الفواعل الشركات المتعددة الجنسية والمؤسسات الدينية وجماعات الضغط ذات التأثير الدولي وفوق القومي، بالإضافة إلى المؤسسات الإعلامية والفواعل ذات الصلة بالهويات والجماعات المتمايزة اجتماعياً (كالاثنيات، القبائل، الجماعات الدينية، الأفراد بحد ذاتهم...الخ).

- تعدد المجالات والقطاعات في تصوّر المدرسة الفرنسية: حيث أن ليس ثمة حدٌّ فاصلٌ بين البيئة الداخلية والخارجية للدولة،وأن جميع الفواعل بتعدد توجهاتها ومشاربها مُهِمَة. وتأخذ أهميتها من الدور المتنامي للعولمة وتطور وسائل الاتصال.

ومن خلال هذا الطرح تبرز لنا 03 (ثلاث) أوجه من التغيرات:

1- تحوّل في معنى ومحتوى السيادة: تراجع فرص الدولة في تنظيم الحياة الاجتماعية وتراجع دورها الحصري في المجال الدولي.

2- تحوّل في الإقليم: حيث أضحى إقليم الدولة أكثر اختراقاً من ذي قبل.

3- التحول في دور الدولة في تحقيق الأمن: أصبحت الدولة عاجزة على مواجهة الأشكال الجديدة من العنف والتحديات الأمنية المستجدة.

وقد أفرزت هذه التحولات التالية على إشكالية أعمق وأخطر وهي أزمة السلطة من خلال غياب الاجتماع نحو السلطة المركزية. مما يعطي الانطباع أن النظام الدولي أقرب للاستقرار . ومن خلال هذا الطرح لا تتفق المدرسة الفرنسية مع التفسير البنيوي الذي قدمه والتز Waltz لغياب الاستقرار،فبينما يفسره هذا الأخير بعامل الفوضى ترى المدرسة الفرنسية أن سببه يعود إلى مجمل التحولات الداخلية التي تشهدها الدول والتي سمحت بتعاظم أدوار الفواعل اللادولاتية والتي تتميز بنشاطها فوق القومي.

عودة الثقافات

يرى أنصار المدرسة الفرنسية أن العالم يعرف عودة للخصوصيات الثقافية الموجودة في المجتمعات وهذا على حساب السيادة الوطنية وكونيتها، وهو تصوير لوجود علاقة صراعية بين السيادة الوطنية التي تؤسسها الأطروحات التعاقدية والثقافات الاجتماعية وما تعنيها من انتماء لهويات فرعية داخل الدولة. وقد عَبَّرَ عليها Badie "العامل الثقافي يعتبر بمثابة ثأر المجتمعات الحقيقية على الدولة وسيادتها". فنموذج "الدولة الكوني" يواجه خطر الثقافات الأصيلة للمجتمعات وهذا على الرغم أن التعدد الثقافي والهوياتي بشتى أشكاله يمثل حالة طبيعة متجذرة في المجتمعات وفي النظام الدولي ككل. إلا أن تعاظم دور العولمة والتبادل الاقتصادي الكثيف حَفَّزَ على ظهور قضايا الهوية والثقافة وكل ما له صِلَة بخصوصيات المجتمعات كمواضيع محورية في العلاقات الدولية. فقد أضحت الهوية والثقافات عامل محوري ومحدد مهم لفهم رهانات السياسية الدولية.

كما يتطرق بادي Badie إلى العلاقات فوق قومية Transnationale آخذة في التصاعد وهذا راجع لعجز الدولة القومية على السيطرة على مختلف المجالات، وعليه

فقد أضحى من السهل اختراق السيادة والحدود الوطنية. ويصنف العلاقات فوق القومية إلى شكلين :

أ- فواعل مشتركة: ويدخل ضمنها الفواعل غير دولاتية ذات التأثير فوق القومي كالشركات والمناطق،المنظمات والمنظمات الإنسانية...الخ.

ب- خيار فردي: متعلق بالسلوك الفردي والذي أضحى ذات تأثير فوق قومي كظاهرة الهجرة.

واعتماداً على تحليل سوزان سترانج Suzan Stange و روزنو Rosnow، اعتبر بادي Badie أننا أصبحنا نعيش في عالمين: عالم الدولة State centric وعالم متعدد الفواعل Multicentric. كما أن المسرح الدولي ومن خلاله السياسة الدولية أصبح معقداً ومتشعباً. فعلى سبيل المثال لم يَعُد يستطيع دارسي الجيوبوليتيك التركيز على المتغير العسكري فقط في تحليلهم كمكامن القوة في الدولة، كما ليس بإمكانهم الاكتفاء بالدولة فقط كوحدة للتحليل، بل أصبح من الضروري إدراج متغيرات متعددة كالاقتصاد والثقافة والمجتمعات وكذا البيئة والطاقة...الخ.

الاستنتاجات

- تُصَنَف المدرسة الفرنسية على أنها أقرب للنقدية من حيث ارتكازها على المتغيرات الاجتماعية والداخلية في تفسيرها للعلاقات الدولية. كما نادى أنصارها إلى ضرورة إخراج حقل العلاقات الدولية من دائرة الهيمنة الانجلوساكسونية.

- ركز أنصار المدرسة الفرنسية على الآثار التي المتغيرات الدولية (كالعولمة) على دور الدولة من حيث تعاظم دور الفواعل لا دولاتية تزامناً مع زيادة وتيرة التفاعلات والتبادلات فوق قومية، ناهيك عن الدور المتنامي للثقافات الوطنية والفرعية والتي أضحت في علاقة تنافس مع مبدأ السيادة الوطنية. ويستنتج هؤلاء من خلال هذه المعطيات أن الدولة الأمة اليوم تعيش حالة أزمة.

- أما منهجياً فقد حاول أنصار المدرسة الفرنسية إدراج "علم الاجتماعي التاريخي التفسيري" لأداة منهجية مستحدثة لتحليل العلاقات الدولية.

المحاضرة رقم09

النظرية النقدية الجديدة في العلاقات الدولية

يعود أصل النقدية الجديدة الى افكار ايمانويل كانط Kant، هيجل Hegel، وكارل ماركس Marx بالإضافة إلى انطوني غرامشي، كما ارتبطت أفكار هذا التيار الفكري بمدرسة فرانكفورت (أفكار هابرماس Habermas، وهوركايمر Horkheimer...الخ). وقد طوّر رشارد آشلي Richard Achley أفكار هابرماس Habrmas حول الطرح الكوسموبوليتاني والذي تعود أصوله الى افكار ايمانويل كانط Kant.

ينطق الطرح النقدي بحسب هوركايمر Horkheimer من إشكالية "تحسين حالة الوجود الإنساني من خلال القضاء على اللاعدالة"، حيث أن الأوضاع بصفة عامة (خاصة الأوضاع التاريخية في فترة محددة) تمثل قوة داخلية مثيرة للتغيير، وبالتالي فان هذا الطرح يجسد مبدأ تدخل البشر في صناعة تاريخهم، كما أن الطرح النقدي يستمد أفكاره من مصادر متنوعة من الفكر الاجتماعي والسياسي والفلسفي الغربي وهذا قصد الوصول إلى بناء نظري قادر على التفكير وكشف حالات اللاعدالة في المجتمع.

مفهوم التنظير لدى النقديين

يُنظَر للنظرية لدى النقديين (وعند كوكس Coxبالخصوص) بأنها نقدية من خلال سعيها إلى عبور الحدود التي تضعها النظريات الواقعية من خلال البحث عن جذور تكوين الظواهر الاجتماعية وحدود التغيير في الأوضاع،ويُعَدُ التاريخ بما يعنيه من

تحولات وتغيرات تاريخية مصدراً للبحث والتنظير في العلاقات الدولية" إذ تهتم النقدية بدراسة كيفية ظهور الفواعل الفردية والبُنَى الاجتماعية في التاريخ.إذ يعتبر J.M. Bernstein أن "النظرية النقدية بمثابة جهود تنبؤية لمختلف معاني المعرفة الإنسانية من حيث ماهيتها وتأثيراتها".

كما تنطلق النقدية الجديدة من نقد مختلف النظريات الوضعية والتي تدخل ضمن ما يسميه النقديون بـ"نظريات حل للمشاكل" Problem Solving Theory، ففي كتاب لروبرت كوكس Cocx "القوى الاجتماعية، الدول و النظام الدولي" Social Forces, states, and world order: Beyond International Relations Theory، اعتبر أن "النظريات هي دوماً لأجل شخص ما ولهدف معيّن فجميع النظريات لها تصورات تنبع من وضعية في زمان ومكان وبالأخص الزمان والمكان الاجتماعي والسياسي ،فالعالم يُنظَر إليه من وجهة نظر معرفة لمصطلحات الأمة أو الطبقات الاجتماعية،مصطلحات الهيمنة أو التبعية بتصاعد وأفول القوى وبالخبرات السابقة وبالآمال والتوقعات المستقبلية". حيث يعتبر أن المعرفة لا يمكن أن تخلو من المعيارية والقيّمية كوّن أن المعرفة موجودة لأجل هدف معيّن وخدمة لمصالح أطراف بعينها. وعلى هذا الأساس يعتبر النقديون أن الجهود النظرية تغيب فيها الحيادية وهي أقرب للتسييس،كما أن هذا النوع من النظريات قد أثبت إخفاقه -بحسب كوكس- في التعرف على الإطار المسبق التي يمارس فيه عملية التنظير لأن أولوياتها الإيديولوجية والقيمية تسبق الأهداف العلمية للتنظير ،فالتحليل البنيوي على سبيل المثال يسوق لمصالح الطبقات الاجتماعية المهيمنة لا غير.

ويشير ريتشارد آشلي Richard Acshely إلى أن "المعرفة تتشكل دائماً لتعكس المصالح". ويرى كوكس Cox أن نظريات حل المشاكل تأخذ العالم كما هو عليه بالعلاقات الاجتماعية وعلاقات القوة السائدة والمؤسسات التي تنظم تلكم العلاقة فعلى سبيل المثال ينظر النقديون إلى النظريات الوضعية بما فيها الواقعية على أنها "نظريات حل المشاكل" وتحاول هذه النظرية إضفاء شكل من أشكال الشرعية العلمية

على إيديولوجيتها وأفكارها والتي تحمل رهانات سياسية محضة، كما أن البنيويون لا تشككون في الوضع القائم (النظام القائم) بل وعلى العكس فهم يعتمدون على تقديم شرعية علمية للترويج لهذه الفكرة.

وتتوقف هذه النظريات عند تحليل وتوصيف الظواهر دون النقد. وعلى هذا الأساس فان نهج النقديون على حدّ تعبير ماكس هوركايمر Max Horkheimer "يرتكز على نقد العلم والمعرفة وكذا نقد المجتمع الذي ينتجها"، كما ترتكز النقدية على نزع الشرعية على الأشكال الراسخة للقوة من خلال كشف النظريات التي تعمل على إضفاء الشرعية العلمية على النظام السائد،إذ تحمل النقدية في ثناياها طرق وأسس لتحقيق تحولات سياسية واجتماعية.

أهمية الإدراك والسياق

ينطلق التحليل النقدي من "ضرورة تقييم العملية الإدراكية نقدياً لأنها مرتبطة بسياقات خاصة بها وتخضع للمصلحة السياسية". وفي كتاب "تاريخ العلاقات الدولية" أشار كل من بيار رونوفان Pièrre Renouvin وجون باتيست دوروسال Jean-Baptiste Duroselle " أنه من أجل فهم العملية الدبلوماسية يجب البحث عن إدراك مختلف العوامل المؤثرة على هذا المسار، ومن بينها الظروف الجغرافية والحركات الديموغرافية والمصالح الاقتصادية والمالية ومعالم التفكير الجمعي في المجتمع بالإضافة إلى التوجهات الوجدانية الكبرى في المجتمع. كل هذه العوامل هي بمثابة قوى متجدرة والتي تحدد مجال العلاقات بين الجماعات الإنسانية ....كما أن رجل السياسية لا يمكن أن يتجاهل هذه العوامل عند اتخاذ قراراته أو عند بلورة مشاريعه السياسية لأنها ببساطة تؤثر عليه، وعلية أن يستنتج حدود تأثير هذه العوامل على

سياساته وخياراته" [2]. وعلى هذا الأساس فان كل ما يجرى في المجتمعات له علاقة وثيقة جداً بالعملية الإدراكية والسياقات المرتبطة بها.

الهيمنة الجديدة

طوّر روبيرت كوكس Robert Cox أفكار آنتوني غرامشي وأسس لفكرة الهيمنة الجديدة New Hegemony، حيث ترتكز مقاربته على جدلية القوى الاجتماعية المقاومة والتي تتعدى المستوى الاجتماعي الوطني على المستوى الكوني. فبالنسبة للنقديين فان الواقعية الجديدة تَصِفُ أنماط توزيع القوة بين الدول من دون الاستفسار عن العلاقات الاجتماعية التي يتم من خلالها إنتاج هذه القوة.حيث يتبنى كوكس الهياكل التاريخية لتفسير ظاهرة القوة من خلال اعتباره أن الدولة ليست العامل الوحيد بل هي جزء مما يُفَسَر في العلاقات الدولية وأن القوة منبثقة من العمليات الاجتماعية وليس كعملية مادية متراكمة. كما ينتقد كوكس البنيوية من خلال اعتبارهم بأن ميزان القوى لا يعرف حركية وهو مستقر. وفي هذا الصدد يرى بأن النقدية تحاول فهم العلاقات الدولية بالرجوع إلى المسارات التاريخية لتطور المجتمعات والتي تتيح بدائل عملية قابلة للتطبيق حول طريقة تغيير العالم من خلال جعل توزيع القوة والسلطة أكثر قبولاً، وهو بهذا يقترب من الطرح المثالي.

ويتبنى كوكس في مقاربته مصطلح "النظام العالمي" لأنه أثر موضوعية وحيادية ومن خلاله يمكن ملاحظة النخب التي تشكل القوة والتي تتشكل من خلال المعطى التاريخي. وفي هذا الإطار يشير إلى على علاقة المراكز والمحيطات القائمة على نقل الفوائض

[2]pour comprendre l'action diplomatique, il faut chercher a percevoir les influences qui oriente le cours, les conditions géographiques, les mouvements démographiques, les intérêts économiques et financiers, les traits de la mentalité collective, les grands courants sentimentaux. voila quelques forces profonds ont formé le cadre des relations entre les groupes humains...l'homme de l'état, dans ses décisions ou dans ses projets ne peut les négliger. il en subit l'influence, et il est obligé de constater a qu'elles limites elle impose a son action", **Jean-Baptiste Duroselle, Pièrre Renouvin, Introduction à L'histoire des Relations Internationales, Collection : Agora, 2007.**

(فوائض القيمة) من دول المركز إلى دول المحيط،وقد أطلق علي هذه الديناميكية "بالكتلة التاريخية الإيديولوجية" Historical Idiological Bloc، والتي تخدم قوى اجتماعية معينة دون أخرى.

وعلى هذا الأساس يرى كوكس بأن الفهم الشامل للنظام العالمي ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار التفاعل بين القوى الاجتماعية والدول والنظم العالمية، حيث تلعب الدولة دور الوسيط بين القوى الاجتماعية (والمرتبطة بعملية الإنتاج) والنظم العالمية(والتي تضطلع لترتيب معين لمنطق القوة والذي يخدم مصلحة الدول والاقتصاد العالمي) مع العلم أن الدولة فاعل مستقل على الفاعلين الآخرين.

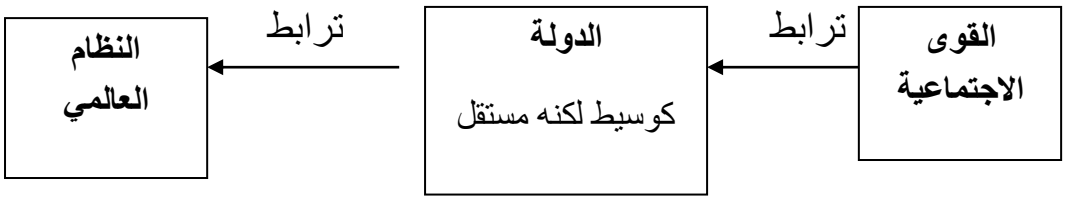

وقد وصل كوكس Cox إلى هذا الطرح من خلال دراسته لنشأة النظم العالمية على مرّ الزمان والوقوف عند أسباب زوالها. وقد ميّز بين 03هياكل متعاقبة: - الاقتصاد الدولي اللبرالي 1789-1873، ليليها عصر الامبرياليات المتنافسة 1873-1945، لينتهي إلى مرحلة النظام العالمي اللبرالي الجديد والذي ظهر بعد 1945 إلى غاية يومنا هذا. وقد ركز كوكس Cox اهتمامه على فكرة "تدويل الدولة" وهي العملية التي أصبح من خلالها المؤسسات والسياسيات والممارسات الوطنية تتكيف مع هياكل وديناميكيات اقتصاد عالمي للإنتاج الرأسمالي وهذا من خلال ثلاث(03) أبعاد:

1- توافق بين الدول حول احتياجات الاقتصاد العالمي ضمن إطار إيديولوجي محدد .2- المشاركة في هذا التوافق يكون على أساس هيراكي وسُلَّمي.3- تكييف الهياكل الداخلية للدول بحيث يُحَوَّل التوافق العالمي إلى سياسات وطنية.

هذه الأبعاد سايرتها ثلاث (03) مراحل : المرحلة الأولى والتي سادت في ثلاثينيات القرن الماضي والتي تميزت بالطابع الحمائي للدولة في تعاطيها مع النظام الاقتصادي العالمي، المرحلة الثانية والتي سادت مع نهاية الحرب العالمية الثانية والذي تزامنت مع ظهور مؤسسات بريتن وودز Bretton Woods ،تميزت هذه الفترة بتوفير حل وسط بين التدويل والوطنية، المرحلة الثالثة والتي تعرف بعولمة الدولة وتدويلها،وقد اتسمت هذه المرحلة بتآكل دور الدولة كحاجز ووسيط بين البيئة الاجتماعية والاقتصاد العالمي.

ويقترح كوكس Cox بأن تتعدد الأطراف من حيث قدرتها على تمثيل القوى الفاعلة في العالم على الصعيد المحلي فضلاً على الصعيد العالمي.

الفوضى والتهديدات في التحليل النقديين

ينتقد النقديون (خاصة كوكس) البنيويين الذين يعطون أهمية بالغة لمتغيرات القوة وميزان القوى والدولة والفوضى إلا أن جميع هذه المتغيرات بالنسبة لكوكس هي غير ملموسة. وفي هذا الإطار يتقاطع التحليل النقدي مع النقد البنائي حيث يرى واندت أن الفوضى تعني الفواعل السياسية وممارساتها السياسية ضمن إطار تاريخي خاص ومحدد بهم. ويرى كوكس أن الفوضى ليست حالة مُسلّمة أبدية في العلاقات الدولية بل ان الدولة والفوضى هي بمثابة بناءات تاريخية ناتجة عن القوى الاجتماعية الداخلية والعالمية وان المصالح الوطنية ليس قوانين طبيعة مستقرة بل هي فرضيات حول الطبيعة السياسية للفاعلين. وبالنسبة لكوكس فان التهديدات والتي ترتبط بالفوضى والمعضلة الأمنية يجب أن تدرس كبناء اجتماعي مرتبط بالتاريخ والثقافة والمجتمع عوضاً من اقتصارها على المتغيرات النُظُمّية للعلاقات الدولية.

كما أن موضوع التهديدات تتميز بطابعه اللاموضوعي في المنظور النقدي ،حيث أنها مرتبطة بمعدلات مختلفة عبر المجتمعات والأزمنة(على حدّ ما جاء به كل من كيث كروس Keith Krause وميشال ويليامس Micheal Williams).

أمن الأفراد ← مواطنين: الدولة تهدد الأفراد
أمن الأفراد ← الأشخاص : الدولة لا تحقق الحقوق الأساسية
أمن الأفراد ← أعضاء في المجتمع والإنسانية : الدولة لا تستطيع حماية الأفراد من التهديدات العالمية

الطرح الكوسموبوليتاني للنقدية

كما يُرَوِج أنصار النقدية إلى "الانعتاق والتحرر" وهذا من اجل توفير الشروط اللازمة لتحقيق "الحرية العالمية"وتجسيد القطيعة مع الأشكال السابقة لغياب العدالة، ويعود مصدر "الانعتاق" إلى كتابات كانط والذي تكلم على إمكانية ترويض قوة الدولة عن طريق مبادئ النظام الدولي فمع مرور الوقت سَيُعَدل النظام الدولي وسيخضع إلى العدالة الكوسموبوليتانية (الكونية) وحينها سنكون اقرب إلى النظام العالمي منه إلى النظام الدولي.

يرى كان بوث Ken Booth أن "التحرر هو تحرر الشعوب من القيود التي تمنعهم من القيام بما يختارونه بطريقة حرة"، أما لينكلاتر Linklater فيعتبر أن التحرر "هو الاستقلالية وتقرير المصير"، إذ ركزت أفكار هذا الأخير على "القلق الأخلاقي" والذي يفتح المجال للتطرق إلى "كوسموبوليتانية المواطنة". حيث يرى لينكلاتر أن ينبغي استبدال نظام الدولة بالسيادة الكوسموبوليتانية للحكم العالمي. وفي سنة 1999 أثار فكرة التحول الثلاثي الذي اثر على المجتمع السياسي، وتظهر معالم هذا التحول من خلال: 1- الاقرار التقدمي بأن المبادئ الأخلاقية والسياسية والقانونية يجدر بها أن تكون عالمية،2- الاقرار على ضرورة تراجع اللامساواة المادية، 3- ارتفاع حجم المطالب وتزايد عمق الاختلافات الاثنية والثقافية. هذه المنطلقات الثلاثة تمثل اللبنة الأولى لفك الارتباط بين السيادة والإقليم والمواطنة والقومية.

الاستنتاجات

- تجادل النقدية الجديدة في الدور الحقيقي للتنظير والرهانات التي ترتبط بها من خلال اعتبار أن النظرية جاءت لتخدم مصالح معينة لطبقات اجتماعية محددة.

- يتبنى النقديون الجدد النظام العالمي كمستوى للتحليل وهذا لأن هذا المستوى يسمح لنا بملاحظة النخب التي تشكل القوة والتي تتشكل من خلال المعطى التاريخي وكذا بفهم التفاعل بين القوى الاجتماعية والدول والنظم العالمية، مع الإشارة إلى دور الوسيط التي تلعبه الدولة بين القوى الاجتماعية النظام العالمي.

-كما أسس النقديون الجدد للطرح الكوسموبوليتاني القائم على تحقيق العدالة ضمن نظام عالمي عوضاً عن النظام الدولي وهذا من خلال "ترويض دور الدولة" والتركيز على مسألة انعتاق وتحرر الشعوب.

المحاضرة رقم 10

مدرسة كوبنهجن

انطلق أنصار مدرسة كوبنهجن من محاولة تحليل العلاقة الموجودة بين مختلف الأقاليم في النظام الدولي بالأمن الدولي، وقد اهتموا بدراسة الأمن في أوروبا تحديداً وهذا في فترة التسعينات من القرن الماضي وهذا لما عرفته هذه المرحلة من تحولات. ومن خلال اهتمامهم بهذه المواضيع طور هؤلاء "اقتراب" المركب الأمني الاقليمي Regional Security Complex. ولعّل من أبرز منظريها كل من باري بوزان Barry Buzan، أول ووفرOle Weaver، جاب دو ويلد Jaap de Wilde.

تنطلق المدرسة من الإشكالية التالية: كيف يتجسد الأمن في السياسة الدولية؟.

يتبنى باري بوزان ثلاث (03) مستويات للتحليل مختلفة ومتباينة للأمن وهي: الفرد والدولة والنظام الدولي. ففي كتابه المشهور : الأفراد ، الدولة ،والخوف يبرز بوزان أن أمن الأفراد مرتبط بالمشكلات الاجتماعية والمحصورة في التهديدات التي يمكن أن تطال الحياة والصحة والمكانة إضافة إلى الثروة والحرية.

وتطرق بوان كذلك لمجالات الأمن تزامناً مع اهتمامه بمستويات التحليل، وفي هذا الصدد اعتبر بأن الأمن عرف توسعاً في محتواه ولم يَعُد يقتصر الأمر على المجال العسكري فحسب. وقد عدّدها بخمس (05) مجالات والتي هي بمثابة الفضاء الذي يضم مختلف التفاعلات الأمنية:

1- المجال العسكري: وهو الذي يمثل الخطر المادي المحتمل والمرتبط بإمكانية إيقاع أضرار مادية بمصلحة الدولة، ويرتبط المجال العسكري بالقوة الهجومية والتي من خلالها يمكن للدولة أن تَشُن عمل عسكري جزئي أو شامل تأمينا لحدودها وحفاظا على أمنها، وكذا الإمكانيات الدفاعية والمتعلقة بالترتيبات الدفاعية والتي من شأنها أن تقلل من الخسائر المحتملة جراء اعتداء عسكري خارجي.

كما أن المجال العسكري يتعدى الضرر المادي حيث أن التهديد العسكري يَمُسّ الكيان السياسي والاجتماعي للدولة أفراداً ومجتمعاً قبل المساس بالمصالح المادية للدول.

2- المجال السياسي: يرتبط هذا المجال بضمان استقرار المؤسسات التي تعبر عن إرادة الدولة وشعبها بالإضافة إلى القدرة على ضمان التوجه الفكروي (الإيديولوجي) للنظام السياسي وهذا على اعتبار أن أي نظام سياسي يحمل مشروع مجتمع معين ذات دلالات إيديولوجية وقيّمية. وبالتالي فان المجال العسكري يحمل دلالات مرتبطة بالتهديدات الداخلية والخارجية التي يمكن تطال سيادة مؤسسات واستقلالية وتوجهها الفكروي. وعلى هذا الأساس تُعَدُ التهديدات السياسية موضوع مُلِحَ لأن موضوعها

الدولة ككيان سياسي مركز ثقله "السلطة السياسية". فالتهديد العسكري يمكن أن يعطل أهم وظيفة في الدولة وهي ممارسة السلطة على إقليمها وعلى شعبها.

3- الأمن المجتمعي: يمثل الأمن المجتمعي مخرجاً من مخرجات تصاعد وتيرة النزاعات الوطنية (داخل الدول) كما كان عليه الحال في الجمهوريات الاشتراكية سابقاً كالاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا سابقاً. حيث اشتركت هذه النزاعات بتوجهاتها انفصالية إضافة إلى استعمال العنف على صعيد واسع.

يمثل موضوع النزاع والصراع بالنسبة لهذه المدرسة التهديدات التي أضحت تواجهها مختلف أطياف الاجتماعية وتحديداً الأقليات والجماعات ذات الهويات المتباينة. حيث يرى بوزان بأن المجتمعات أصبحت ترتبط بطريقة أوثق "بالهوية" ومن خلالها بالخصوصيات الثقافية واللغوية والدينية التي تُبرِز الاختلاف بين مختلف الجماعات بعضها ببعض.

وفي ظل هذا الوضع المتميز بزخم هوياتي كبير داخل المجتمعات، يُعرِف بوزان الأمن المجتمعي على أنه "قدرة المجتمعات على المحافظة على مميزاته وخصائصه الأساسية في ظل ظروف تتميز بالتغيّر والتحوّل".

4- الأمن الاقتصادي: يرتبط الأمن الاقتصادي بمتغيرين أساسين أولهما المنافسة العنيفة وثانيهما عامل اللايقين والذي يمثل السمة الغالبة غب الاقتصاد وهذا راجع إلى غياب أو شحها المعلومات حول سلوك المنافسين الاقتصاديين. كما أنه من الصعب بما كان ربط التهديد الاقتصادي بأمن الدولة بطريقة مباشرة وهذا على عكس التهديدين العسكري والسياسي إلا أنه يمكن أن تظهر هذه العلاقة بشكلها غير مباشر.فعادة ما يؤثر المجال الاقتصادي على القطاع العسكري من خلال أن هذا الأخير مرتبط بالأداء الاقتصادي للدولة وأن التطور الاقتصادي يُمَكِّن الدولة من اكتساب جيش قويّ. كما يتيح التقدم الاقتصادي إمكانية أكبر لتطوير البُنَى التحتية العسكرية وكذا تطوير التكنولوجيات الحربية...الخ.

كما أن قوة الجيوش لها علاقة بمعدلات النفقات العسكرية المقتطع من الناتج القوي الخام حيث أن قوة الدولة الاقتصادية ستسمح بنمو الناتج القومي الخام والذي سيشجع حتماً على تخصيص نفقات عسكرية أكبر للقطاعات العسكرية.

كما يرتبط المجال الاقتصادي بالمجال السياسي برابطة حيوية فقوة النظام السياسي وقدرته على التكيف مرتبطة بموارده ومدى ثراءه، كما أن النظام السياسي الذي يتمتع بموارد يملك فرص كبيرة في التأقلم مع التحولات الداخلية أو الإقليمية أو حتى الدولية وهذا على عكس النظام الذي موارده ضئيلة أو محدودة.

بالإضافة إلى أن تنظيم الاقتصاد وتبني البدائل والخيارات الاقتصادية الكبرى في أي دولة مرتبطة بمؤسسات الدولة وتحديداً الدوائر السياسية، ناهيك عن ارتباط الاقتصاد بالايدولوجيا السياسية التي يتبناها النظام السياسي من خلال طرق الإنتاج ونمط إعادة توزيع الثروة...الخ. فعلى سبيل نجد أن النهج الرأسمالي يتماشى مع الايدولوجيا اللبرالية وأن النهج الاشتراكي يتناسق مع الايدولوجيا الشيوعية إلا في بعض الاستثناءات أين يمكن للدولة ذات النظام السياسي الشمولي أن يتبنى خياراً اقتصادياً رأسمالياً كحالة الصين.

أما فيما يتعلق بالتهديدات الاقتصادية فيمكن إجمالها في عدة أوجه كالمقاطعة الاقتصادية أو تحديد الصادرات أو المنافسة الاقتصادية غير عادلة (كتبني سياسة الإغراق Dumping)،بالإضافة إلى الحرب الاقتصادية والسياسة التفضيلية للدول لشركاتها الوطنية على حساب الشركات الأجنبية،...الخ.

5- المجال البيئي: ويَمُّس التحولات البيئية التي يشهدها العالم (التصحر ارتفاع درجة حرارة كوكب الأرض، زيادة انبعاث ثاني أكسيد الكربون،...الخ)، حيث أثرت هذه التحولات على الأمن القومي وكذا على الأمن الدولي.

المركب الأمني

يُعَبِر المركب الأمني الإقليمي عن ترابط مجموعة من الدول في أهدافها الحيوية فتمثل بذلك وحدة أمنية واحدة ومُوَّحَدة ولا يمكن بمقتضى هذا الطرح فصل أي دولة عن الأخرى". ويُعَد المركب الأمني بمثابة بديل للتجاوب مع المعضلات الأمنية للدول مجتمعة في منظومة أمنية مشتركة.

ويتقاطع منطق الأمن الجماعي مع المركب الأمني من خلال أنه "من الصعب على الدول أن تحمي نفسها بنفسها دون أن تكون مشتركة مع بقية الدول التي تشاركها نفس الأهداف الأمنية في صرح أمني.كما يعتبر منطق المركب الأمني نتاج لحالة الفوضى في النظام الدولي، حيث وفي ظل غياب حكومة عالمية تضبط سلوك الفواعل الدول تجد الدول نفسها أن تتحالف أمنياً للتجاوب مع المعضلات الأمنية الملحة مكونه مركبات أمنية في النظام الدولي. كما تتميز علاقة الدول ضمن المركب على أساس الهيراكية فنجد الدول الأكثر قوة ونفوذاً تليها الدول المتوسطة والأقل تأثيراً ثم الدول ذات التأثير الضعيف.

وعلى هذا الأساس فان مستوى التحليل الإقليمي ومن خلالها "المركب الأمني" تتوسط مستويين للتحليل أولهما المستوى القومي الوطني والثاني النظام الدولي.

الاستنتاجات

- لقد ركّز تحليل مدرسة كوبنهاجن على التوسع الذي عرفه مصطلح الأمن بعد الحرب البادرة من حيث الفواعل والمجالات، وأضحى "الأمن المجتمعي" محدداً مهماً لفهم ظاهرة الأمن في العلاقات الدولية.

- كما اهتم رواد هذه المدرسة "بالمركب الأمني" والذي يُعَد مستوى من مستويات التحليل والقائم على العمل الجماعي، وقد استلهمت هذه الفكرة من خلال التأريخ لنماذج النزاعات التي عرفتها أوروبا بعد الحرب الباردة.

المحاضرة رقم 11

النظرية ما بعد الاستعمارية

تمثل ما بعد الاستعمارية مجموعة من المنظورات والأنظمة الفكرية والمقاربات المتعلقة بالهوية والثقافة والقوة، وتُعَرف بدلالة الثقافات التي تأثرت بالعملية الامبريالية من لحظة الاستعمار إلى يومنا هذا. وقد ارتبط هذا التوجه بدراسة الحركات الاستعمارية التي عرفها العالم والتي تجسد من خلالها سيطرة كبرى القوى الاستعمارية بمختلف الأشكال والأساليب على دول آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. وعلى هذا الأساس فان ما بعد الاستعمارية تقدم لنا طرحاً جديداً للتفكير في أساليب القوة التي تقيّد استقلالية الدول وحريتها. وينطلق فكر هذه النظرية من اعتبار أن "التدقيقات النقدية للعقل والتاريخ والثقافة هي خطوات ضرورية لإعادة استشراف المستقبل. ومن ابرز روادها فرنس فانون Frantz Fanon ،جورج لامينغ George Lamming.

يعارض التوّجه ما بعد الاستعمارية كل من وجهة النظر العقلانية Rationalist والإنسانية Humanist وكذا الكوني Universalist، كما تعارض الطرح المُرَوّج لأسبقية أوروبا ورُقِيَّها في مجال المنطق العقلي والأخلاق والقانون. بالمقابل يحاول أنصار هذا الاتجاه إسقاط مبادئ الذاكرة المحلية و كذا الفنون والعلوم المحلية على مواضيع التاريخ والأدب والفلسفة.

كما ترفض ما بعد استعمارية الانسياق وراء "النزعة الجوهرية للشعوب الأصلية" والتي تحمل في طياتها طرح عنصري وهذا لكوّنها تعتبر أن الشعوب الأصلية تحمل سِمَات جوهرية خالدة وأن أوروبا لوحدها هي المُؤَسِسَة الفعلية لمنطق الحداثة. كما تسلط ما بعد الاستعمارية الضوء على العلاقة التي تربط بين الحرية والسياسية لاسيما في مجال إنتاج المعرفة وصناعة السياسيات.

يتمثل هدف ما بعد الاستعمارية في "إبطال موروثات الامبريالية الأوروبية"، حيث يجادل أنصار هذا التيار في ثلاث محاور أساسية:

1- مصطلحات النظام الدولي والمجتمع الدولي وكذا الموطن الدولي، حيث أن هذه المصطلحات لها امتداد استعماري من خلال أنها تمثل مخرجات لمؤسسات الدول والحركات الاستعمارية الأوروبية الحديثة. كما أنها لا تخلوا من التأثيرات والرهانات السياسية والتي تَدُّل على أن رؤية استعمارية يضع الغرب نفسه من خلالها معلماً للآخرين.

2- الوقوف عند الحركة المزدوجة في الفكر الغربي الأخلاقي والذي يتضمن منطقين متناظرين وهما تأكيد الحضور أي حضور الطرح الغربي و ترسيخ طرح المحوّ وتغييب كل ما هو ليس غربي. على سبيل المثال مسألة حقوق الإنسان، حيث يهدف الغرب من خلالها إعطاءها توجه كونيي إلى تشتيت الانتباه حول أصولها الغربية الأوروبية بالمقابل يدفع هذا التوجه إلى التركيز على قضايا حقوق الإنسان لدى الجماعات والهويات التي كانت "ضحية" عدم احترام لهذه الحقوق. وعندما يريد الغرب إظهار فوقيتهم وحقهم في قيادة المنظومة القيمية العالمية يشددون على تطبيق حقوق الإنسان كمعلم من معالم الحضارة الغربية متنصلين من مسؤولياتهم في ظهور وتنامي ظاهرة العنف على مرّ التاريخ (ظهور الأنظمة الفاشية والنازية، ظهور الحركة الاستعمارية...الخ)

3- كما أن ما بعد الاستعمارية لا تتخلى على العقل والكونية من خلال النظر إلى الناس بمنظور المساواة.

ما بعد الاستعمارية وقضية المعرفة

تشكك ما بعد الاستعمارية وتجادل في صحة الأفكار والعموميات التي تظهر اليوم في الخطابات الأكاديمية حيث تعتبرها "معارف" مرتبطة بالخبرات التوسعية الاستعمارية السابقة. ومن بين هذه الأفكار تلك المرتبطة بالدور الريادي للغرب في رسم مسار تاريخ البشرية دون بقية المجتمعات الإنسانية، الأمر الذي يجعل من الغرب يمارس نوع من الوصاية على شعوب الدول النامية. ويتعلق الأمر كذلك بتلك الفرضيات التي

وضعها العقلانيون والنقديون والتي -بحسب الطرح ما بعد استعماري- تقترح الأساليب الغربية (لاسيما العقلانية والإنسانية) كأداة لنقد الامبريالية والاستعمارية. حيث تُعَدُ هذه الأساليب أداة لتبرئة الاستعمار وتنصله من المسؤولية السياسية والاقتصادية والأخلاقية.

كما يشكك التيار ما بعد استعماري في مغزى الدراسات الاثنية والتي تقدم مدلولات الثقافة والطقوس، حيث أن هذه الدراسات لها مدلولات التفكير الطبقي أكثر من أنها تحمل مدلولات علمية وموضوعية. فأغلب هذه الدراسة تحمل في طياتها طرح عنصري قائم على تقسيم الإنسانية إلى أعراف وجماعات اثنية ...الخ.

وتربط ما بعد الاستعمارية ما بين النظام الدولي و المجتمع الدولي من خلال التطور الاقتصادي والذي تزامن مع استعمال شكل مُعَيَّن من العنف وهو الاستعمار. فقد نتج عن الحركة الاستعمارية التي تَبَنَّتها أوروبا انتهاج أسلوبين من الممارسات الاستعمارية وهما: 1- أسلوب الاستيطان والذي بدأ مع اكتشاف كريستوف كولومب لأمريكا وتبني سياسة اقصائية وتمييزية ضد السكان الأصليين. 2- أسلوب الاستعمار أو الحماية أو الوصاية، والذي يمثل حكم غير مباشر من خلال تبني لحكم محلي في ظل إدارة استعمارية، أو تبني خيار الحكم الشامل والذي يتميز بالسيطرة الكاملة للاستعمار على الإدارة.

الاستشراق والهويات

عادة ما تَقرِنُ الكتابات الانجليزية إسهامات النظرية ما بعد الاستعمارية بدراسة الهوية والثقافات،فعلى سبيل المثال يُصَنَفُ كتاب "Orientalism" لادوارد السعيد أو كتاب "Other in Words" لـ Gayatri Spivak، أو حتى كتاب Deconolization of Mind لصاحبه Ngrigi Wa Thiong'o أنها أقرب لكتابات حول الثقافات والهوية منها للطرح ما بعد الاستعماري.

حاولت النظرية ما بعد الاستعمارية أن تخرج في تحليلها عن الطابع الشوفيني من خلال تركيزها على التمثيلات التاريخية للهوية والثقافات لاستخداماتها المشروعة في سياقات بعد استعمارية مائعة. فعلى سبيل المثال ثمة "توجس" من أنصار هذه النظرية في استعمال مصطلح "الأمة" في إفريقيا، لان الشعوب المستعمرة في هذه القارة ليست لديها كيانات متجانسة لغوياً وثقافياً.

وعلى هذا تنادي ما بعد الاستعمارية إلى تجريد العلم والسياسة من مختلف المفاهيم الغربية المرتبطة بالهوية والثقافة، حيث أن وجهة النظر الغربية التاريخية عن الشعوب الأصلية ترتكز في اعتبار هؤلاء الشعوب أنه "برابرة".

بالنسبة لادوارد السعيد فان الاستشراف ظاهرة برزت مع سيطرة أوروبا على العالم بما فيها الشرق الأوسط وأنها أسلوب "للقوة"قِوامُه "اللغة" من خلال عمليات ترجمة هويات الشرق الأوسط وثقافاتها ودياناتها. من خلال هذا الطرح يصف ادوارد سعيد التمثيلات الاستعمارية للشعوب التي استُعمِرَت سابقاً أنها ممأسسة ومُنَظّمة كأدوات وسمات للسيطرة الثقافية. وعلى هذا الأساس فانه ينظر إلى الاستشراق أنه يوضح الصراعات الثقافية والسياسية في جميع المستعمرات وهي صراعات أساسها "الصراع على "المعرفة والقوة" Knowledge- Power. كما أن التاريخ الاستشراقي عند ادوارد سعيد يسلط الضوء على المصطلحات والصور النمطية التي شكلت الأساس لسياسات أوروبا نحو شعوب المنطقة.

من خلال ربطه بين الثقافة والهوية يتساءل سعيد منتقداً التوجه الغربي عن "السبب الكامن وراء سكوت الفلسفة الإنسانية على ظاهرة العنف الاستعماري، كما يتساءل عن كيفية إقرار الأنظمة الدستورية اللبرالية للعنصرية في الولايات المتحدة الأمريكية.

وتطرق السعيد إلى الطريقة التي يُصَوِر من خلالها الغرب ظاهرة الاستبداد في المنطقة العربية والمرتبطة "بالتخلف" شعوب المنطقة العربية واعتبارهم ليسو إلا

"بَدوْ" و "ساكني كهوف". كما تم إلصاق كل ما تعلق بظاهرة الإرهاب من هوية بالحضارة العربية الإسلامية.

وترتبط ظاهر الإرهاب بحركية الاستشراف من خلال ثلاث عناصر حيوية: 1- وجود تمايز بين مختلف الحضارات من خلال منطلقاتها الفكرية و الفلسفية وبناها الاجتماعية والثقافية، إلا أن التيار الاستشراقي يركز على هرمية الحضارات، أي ثمة حضارات تجسيد الريادة في الإبداع والتفكير والتطور الإنساني (وهو إسقاط على الحضارة الغربية) أما بقية الحضارات فهي تأتي دون الحضارة الرائدة واقل شأناً منها.2- الحاجة إلى إبقاء الحدود بين مختلف الأصعدة من خلال الدفاع على القيّم الغربية ضّد التوجهات الفاسدة والخالية من القيّم والفضائل، ويقصد بها الحضارة الشرقية. 3- ضرورة أن يَنْظّم "العرب المعتدلون" أو الجماعات العربية العلمانية إلى الغرب من أجل نقل وتقديم القيّم "التقدمية" في دولهم.

يَكمُن الحل لدى ما بعد الاستعمارية في ضرورة تعرية اللغة والخطاب الاخلاقي في السياسة Ethico-Political Language والتي تمارسها الدول الكبرى كلغة غير مشروعة. كما يرى هذا التيار أن عالم اليوم ليس قدراً محتوماً مسبقاً، فبالرغم من عدم قدرتنا على تشكيل العالم إلا أنه يمكن إعادة تشكيل مؤسساته الأساسية وأنظمته القيّمية والمادية المصلحية بطريقة تعكس مصالح وتوجهات المجتمعات المحلية.

الاستنتاجات

- اهتمت النظرية ما بعد استعمارية تحديداً بالآثار التي تركتها الحركة الاستعمارية من خلال ما تتبناه القوى الاستعمارية من طرق جديدة للممارسة القوة على الدول النامية من خلال استعمال عاملي المعرفة والثقافة. حيث اهتم رواد هذه النظرية تحديداً بإبطال موروثات الامبريالية الأوروبية والتي تُرَوِج لمركزية أوربا في التطور الإنساني وأسبقيتها في تشكيل مرحلة الحداثة.

- كما اهتم رواد النظرية بدحض مزاعم الغرب والتي تعتبر شعوب الدول المستعمرة مجرد شعوب همجية وبربرية ولم تشارك في تطور الفكر الإنساني مستعملين العامل الاثني والهوياتي لإبراز الاختلالات التي تعرفها مجتمعات الدول النامية.

- كما حول رواد النظرية ومن أبرزهم ادوارد السعيد الردّ على المستشرقين الذين حاولوا تسويق صورة مزيفة ومغرضة للمجتمعات الدول النامية والتي تحمل في ثناياها منطق القوة من خلال المعرفة.

المحاضرة رقم 12

النظرية ما بعد البنيوية

تُعَد ما بعد البنيوية بمثابة توجه نقدي ليست نظرية قائمة بذاتها حيث يصنفها البعض أنها روح أخلاقية نقدية جعلت من قضايا التأويل والتمثيل والقوة والمعرفة إضافة إلى سياسات الهوية إشكاليات مركزية لها، وقد كانت بدايات هذا التيار في ثمانينات القرن الماضي من خلال أعمال مجموعة من الأكاديميين من بينهم ريتشارد آشلي Richard Ashley جامس دير ديريان James Der Derian، ميشال شابيرو Micheal Shapiro، اضافة الى والكر Walker.

هذه الثُّلّة من المفكرين وَجّهُوا انتقادات إلى الواقعية بتوجهيها الكلاسيكي والحديث (البنيوي) من خلال فهم الكيفية التي جعلت من هذا التيار النظري يؤسس لفكرة "السياسة الدولية". إذ يرى هؤلاء أن الواقعية همشت أهمية الجهات الفاعلة والقضايا والعلاقات الجديدة العابرة للقارات من خلال اهتمامهم بمسألة "كيف أن علاقات الداخل والخارج مبنية بشكل تبادلي". وفي هذا الإطار فان الواقعية وضعت الحدود بين ما هو داخلي وخارجي، سيادي وفوضوي، و التعامل على أساس هم ونحن.

يتمثل سؤال ما بعد البنيوية في ما يلي: كيف أن الدولة أصبحت تُفهَمُ على أنها جهة فاعلة وحدانية وعقلانية. وفي البداية بدا الاهتمام بممارسة صناعة الدولة Practices of State craft والتي جعلت الدولة شئ حيوي وضروري في آن واحد. حيث تعني أهمية قصوى بالدولة ولكن ليس من خلال اعتبراها وحدة تحليل كما يذهب إليه الواقعيين بل من حيث الإنتاج التاريخي والمفاهيمي لها، بالإضافة إلى تشكيلها السياسي وتكوينها الاقتصادي اقصاءاتها الاجتماعية، ومن خلال هذا الطرح فان ما "بعد بنيوية" تُصَنف أنها تنتمي إلى التيار النقدي.

وقد تأثرت ما بعد البنيوية بمجموعة من الأحداث والمتمثلة بالأساس في نضال المقاومة ضد المعسكرات والقوى القائمة والامبرياليات العالمية مثل حرب التحرير الجزائرية وحرب الفيتنام وكذا ربيع براغ 1968 بالإضافة إلى أحداث ماي 1968 في فرنسا. حيث أن هذه الأحداث جزء من حركية دولية أدت إلى انبثاق أشكال جديدة من الكفاح من خلال تبني نوع جديد من الذاتية.

المعرفة والقوة

تعتبر "ما بعد بنيوية" بأن عملية إنتاج المعرفة مسألة أخلاقية وسياسية وأنها ليست مسألة إدراكية بسيطة، حيث يعتبر كانط Kant بأن "امتلاك القوة يلوث لا محالة ملكة التمييز العقلي". ويرى ميشال فوكو (من بين أنصار ما بعد البنيوية) أن ثمة اتساق بين عام بين أنماط التأويل وميكانيزمات القوة من خلال أن القوة والمعرفة يدعمان بعضهما البعض ويستدعي احدهما الآخر. وعليه وبحسب أنصار هذا التيار فانه ينبغي أن تكون المعرفة محصنة من تأثير القوة كما يجب تعليق القيّم والمصالح وعلاقات القوة سعياً وراء المعرفة الموضوعية. و ينطلق ما بعد البنيوية من فرضية مفادها أن النظريات (أي نظرية كانت) من حيث محتواها السياسي والسلطوي يستحيل أن تتميز بالموضوعية والحيادية بل حتماً لها تأثير اجتماعي وسياسي، كما أن المنظرين في

العلاقات الدولية لا يمكن فصلهم عن السياسة الدولية بل هم مشاركون فيها بطريقة معيّنة

وتعد الخرائط وطريقة وضعها مثالاً واضحاً لعلاقة المعرفة بالقوة، حيث أن الخريطة لا تُعَدُ انعكاس للجماد والأشياء الكامنة فحسب بل تؤسس للعلاقات الاجتماعية وتؤثر فيها.

الشكل رقم 01 : إسقاط ميركاتور للكرة الأرضية (Mercator)

فعلى سبيل المثال فان إسقاط ميركاتو Mercator لخريطة العالم لسن 1596 جعل أوروبا هي المركز وجُلّ ثلثي مساحة اليابسة للعالم في النصف الشمالي من الكرة الأرضية، وهذا الإسقاط يدعم تمثيل الإمبراطورية البريطانية وأهميتها في العالم كوّن أنها كانت تمثل الإمبراطورية الأقوى في هذه الفترة من تأريخ النظام الدولي.

الشكل رقم 02: اسقاط بيتر بروجاكت Gall- Peter Projection للكرة الأرضية

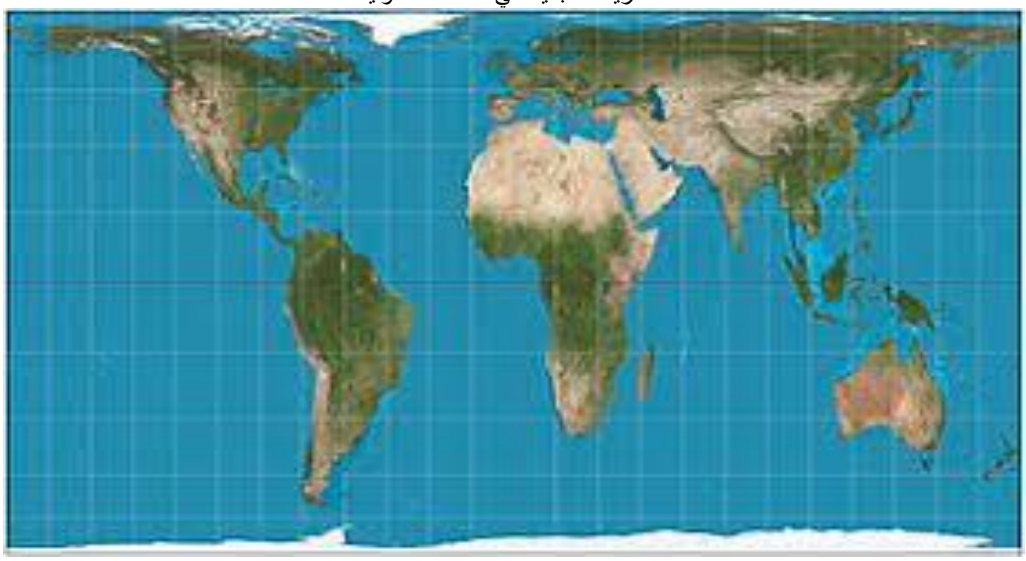

أما إسقاط بيتر بروجاكت Peter Projection الذي ظهر في سبعينات القرن الماضي فقد جاء محاكياً للوضع الدولي لهذه الفترة، فقد ركز هذا الإسقاط على إبراز الجزء الجنوبي من الكرة الأرضية والتي تتمثل في دول العالم الثالث، حيث عرفت هذه المرحلة زيادة في عدد الدول تزامناً مع استقلال عديد الدول خاصة في قارتي آسيا وإفريقيا أو كما كان يصطلح عليها بدول الجنوب. كما مّثَّل هذا الإسقاط محاكاة للواقع الدولي الذي كان يسود آنذاك والمتميز بالصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي.

وقد حاول ريشارد آشلي R. Ashley أن يثبت العلاقة بين القوة والمعرفة من خلال تسليطه الضوء على "قاعدة الكمون" بين معرفة الدولة ومعرفة الإنسان، حيث أن الفنّ الحديث لتسيير شؤون الدولة يتطابق مع الفنّ الحديث لإدارة الإنسان وأن نموذج السيادة أضحى يرتكز على عاملي السلطة ورؤية معينة للحياة.

كما يركز "ما بعد البنيويين" على العلاقة الوطيدة بين القوة والعلم (المعرفة) وعدم القدرة على الفصل بينهما، حيث أن النخب المفكرة في حقل السياسة أغلبها متورطة أو لها دور معين في الأنظمة السياسية وهي التي تؤسس للسلطة والقوة. كما أن كل نمط في علاقة القوة يؤسس لنا موضوع ومجال اهتمام علمي ومعرفي الأمر الذي سيؤدي إلى إنتاج المعرفة حول هذه المواضيع.

علاقة القوة والسياسة الحيوية Biopolitics

قدم فوكو طرحاً مغايراً للقوة من خلال تعرفه للقوة على أنها الامتلاك، ولا يقتصر الأمر عند الدولة في التعبير عن القوة بالنسبة إليه بل يتعدى الأمر إلى الفرد والمجتمع والجيوش والثقافات ...الخ. ويرتكز مفهوم فوكو للقوة على مسألة المفاضلة أي طرف يملك قوة أكثر من الآخر وعليه فان القوة هي تعبير عم ميزان للقوة بين الدول أو بين الجيوش أو بين الثقافات ...الخ. كما من خلال هذه الرؤية يتضح بأن القوة ليست مسار لتطور الأشياء من العدم بل القوة نشأت من خلال العلاقات. وعلى هذا الأساس فان فوكو يُوَظِّف مصطلح "علاقات القوة" وليس القوة بحد ذاتها.

تكوين القوة بالنسبة لفوكو يكون على أساس متناثر Dispersed way وهذا من خلال مجموعة من "علاقات القوة" والتي أخذت شكل مستويات جزئية Micro-level في التفاعلات الاجتماعية. وعلى الأساس لكي يتسنى لنا فهم ماهية القوة في النظام الدولي لا بُدّ لنا من ملاحظة فيزيائية جزئية Microphysics لعلاقات القوة.

الجينيالوجيا Genealogy

الجينيالوجيا هو نمط من الفكر التاريخي يكشف لنا علاقة القوة بالمعرفة من خلال الاهتمام بالعملية التي من خلالها تصطنع الأصول وتُمنَح المعاني لتمثيلات معينة للماضي، هذه التمثيلات تتجلى باستمرار في حياتنا اليومية، فمسيرة التاريخ باعتباره سلسلة من عملية السيطرة والفرض للمعرفة والقوة. حيث أن كل معرفة متجذرة في سياق زمني ومكاني معيّن وتنبع من منظور محدد، فالمعرفة هي نسج لسياقات تاريخية وسياسية وليست مطلقة أبداً.

وعلى هذا الأساس استعمل فوكو "الجينيالوجيا" لتحليل علاقات القوة داخل الدولة، وبدأ بتحليل الخطاب السياسي التاريخي الذي يعود إلى نهاية الحروب الأهلية والدينية في القرن 16. وقد خَلُص بأن "الحرب هي علاقة اجتماعية ثابتة وأساس لا يُستَأصَل من علاقات ومؤسسات القوة".

أهم ما استنتجه ما بنيويون من استعمالهم لاقتراب الجينيالوجيا هو أن تحديد إشكاليات وقضايا العلاقات الدولية متعلقة بالقوة والسلطة وليست قضايا انتولوجية أو ابستمولوجية.

الاستنتاجات

- تركز ما بعد البنيوية على انتقاد الطرح البنيوي من خلال تأكيدها لاستحالة الفصل ما بين ما هو داخلي وما هو خارجي، كما انصب اهتمام رواد النظرية بدراسة علاقة المعرفة بالعلم من خلال اكتشاف الرهانات السياسية التي تحملها الجهود التنظيرية والتي تخدم حتماً مصالح أطرافاً بعينها.

- يتبنى الطرح ما بعد البنيوي مصطلح "علاقات القوة "عوض عن "القوة" أو "ميزان القوى" وهذا لكوّن أن القوة تأتي كمفاضلة بين طرفين في مدى اكتساب معالمها.

المحاضرة رقم 13

البيئية في نظرية العلاقات الدولية

لقد بدأ الاهتمام بالبيئة من خلال تقرير برانتلاند Brundtland، وقد مثلت اللجنة التي أعدت هذا التقرير بمثابة اللبنة الأولى لقمة ريو دي جانيرو Rio di Janero والتي عقدت سنة 1992 والتي وصفت بأنها "قمة الأرض".

جاءت بعدها مجموعة من المجهودات التي حاولت أن تربط قضايا البيئة بمختلف الظواهر الموجودة في حقل العلاقات الدولية، فعلى سبيل المثال ناقش توماس هومر ديكسن Thomas Homer Dixon علاقة التحول البيئي بالنزاعات والحروب تحت القومية في مختلف مناطق العالم، فقد حاول أن يحلل العلاقة بين المتغيرين من خلال دراسته لأهم أدبيات السياسة والتاريخ والاقتصاد. ومن خلال المسح المعرفي لهذه الأدبيات استنتج أن ثمة علاقة بين المتغيرين في بعض الحالات وليس كلها. ففي بعض

الحالات والمتمثلة تحديداً في "الوقائع التاريخية" مثلت البيئة عاملاً لظهور الحروب كما أن ثمة معطيات تشير بأنها ستمثل عاملاً محركاً لحروب المستقبل. أما من حيث الإشكاليات البيئية كالتصحر أو ارتفاع انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون أو تغير المناخ فيري ديكسن أنه ليس ثمة مبادرات في إطار تحالفات دولية بين الدول للحد من هذه الأخطار.

بالمقابل استنتج ديكسن أن السياسات الحكومية وأداء المؤسسات هو الكفيل بحل هذه النزاعات التي تأخذ شكلاً اجتماعياً من خلال تركيزه على دور المجتمعات في التعاطي مع القضايا البيئية المُلِحَّة. ويرى أن نظرية مالتوس Malthus غير مُعبِرة للعلاقة الموجودة بين البيئة بالنزاعات لأن المجتمعات معقدة ومتشعبة من حيث التركيب ومن حيث طبيعة البنى المُكَوِّنَة للمجتمع الواحد إذ لا يتوقف الأمر عند مسالة النذرة فقط كما يدعي مالتوس في تحليله.

وفي سنة 1994 انقلب Homer Dixon ديكسن على أفكاره التي دافع عنها آنفاً، فقد أدحض فرضيته السابقة القائلة بوجود علاقة سببية بين التغير البيئي والحروب. فقد أظهرت بعض الدراسات الكمية أن نقص الموارد الأولية ناذراً ما تؤدي إلى العنف أو النزاع أو انهيار الدولة،بالمقابل أظهرت أن أغلب الدراسات أشارت إلى أن وفرة الموارد هي التي مثلت عاملاً حيوياً في ظهور النزعات والعنف. وعلى هذا الأساس فان التحليل العكسي لمالتوتس Malthus هو الأصح في تفسير ظاهرة الحروب في العلاقات الدولية.ويفصل ديكسن في هذا الجدال من خلال استنتاجه أن الحروب تظهر في الحروب الغنية بالموارد الأولية والتي في نفس الوقت لا تستطيع أن تقسم الموارد بطريقة متكافئة وهي الحالة الأكثر شيوعاً في الدول النامية.

أما ريشارد فالك Richard Falk في مؤلفه الذي نشره سنة 1970 "هذا الكوكب المهدد"This Endangered Planet، فقد أشار إلى أنه "يجب إعادة النظر في رؤيتنا للأمن القومي والنمو الاقتصادي وهذا إذا أردنا أن نحل مشاكل التدهور البيئي".

وبعد نهاية الحرب الباردة كتبت جيسيكا ماثاوس Jesseca Mathews مقالاً تطرقت من خلاله إلى حاجة الدولة لإعطاء الاهتمام اللازم للأخطار التي ظهرت حديثاً بسبب المشاكل البيئية. هذا التحليل هو أقرب للطرح الواقعي الذي يركز على الدور المحوري للدولة من خلال الاهتمام أكثر فأكثر من خلال السياسة الخارجية على إشكالية نضوب الموارد الأولية وأثرها على الاستقرار السياسي خاصة في الدول الفقيرة. كما ترى Mathews بأن المشاكل البيئية وتداعياتها الكونية أصبحت موضوعاً أساسياً في اهتمامات أمن الدول لأنها تمثل مصدراً للاستقرار للصرح الإقليمي للدولة.

أما جورج كينان Gorge Kennan صاحب نظرية الاحتواء فيرى أن العالم يعرف مجموعة من الأخطار الكبرى على الإطلاق Supreme Dangers، أولهما خطر نشوب الحرب النووية أما ثانيهما فهو الآثار المدمرة للتصنيع بالإضافة إلى النمو الديموغرافي المتزايد في العالم الأمر الذي يؤثر سلباً على الموارد ومدى إتاحتها.

اما هومر ديكس و كابلن Homer dixon and Kaplan، فقد ركزا على عامل النذرة البيئية Enviromental Acarcities والتي ساهمت في إشعال فتيل النزاعات المسلحة والعنف المسلح بصفة عامة في مختلف مناطق العالم. وقد تطورت أفكار هاذين الباحثين إلى ما يعرف اليوم بـ"الحروب على الماء" خاصة في المناطق التي تعرف شح في التساقط كمنطقة الشرق الأوسط،حيث تعتبر هذه الرؤية بأن الماء في حد ذاته أضحى كسلاح

كما يُعَدُ الاهتمام بالقضايا البيئة كعنصر مؤثر في العلاقات الدولية إلى التغير في بيئة النشاطات الإنسانية Human-made Climate Change وما تبعه من تحولات خطيرة على المستوى الايكولوجي كزيادة انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، الأمر الذي أدى إلى الإضرار بجميع الحضارات الإنسانية، حيث أن التغير في بيئة النشاطات الإنسانية أدى إلى الإضرار وتهديد فرص الحياة بحد ذاتها على سطح كوكب الأرض.

في هذا الصدد يعتبر آل غور Al Gore نائب سابق لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية ومرشح الانتخابات الأمريكية عن الحزب الديمقراطي لسنة 2011 بأن " الأرض هي منزلنا الوحيد وهي في حالة خطر، حيث أن الأرض تمنحنا فرصة للعيش وتمثل مستقبل للحضارات". بالنسبة لآل غور فان معالجة مسألة "تغير بيئة النشاط الإنساني يأخذ منحنى أخلاقي واستراتيجي، حيث أصبح التدهور البيئي موضوع من مواضيع الأمن القومي ويهدد مصلحة الدول ورفاه الأفراد. وعلى هذا فإننا مطالبين بتوفير شجاعة شجاعة أخلاقية جديدة قصد تحديد قيّم أعلى من ذي قبل لتسيير الشؤون الإنسانية.

A new moral courage to choose higher values in the conduct of "human affairs"

ويربط آل غور قضايا البيئة بالأمن الإنساني على اعتبار أن المجال البيئي يعد محدداً من محددات للأمن الإنساني، إذ يعتبر أنه لا بد من إحلال إستراتيجية التعاون عوضاً على الصراع وتبني الأخلاق قصد تحقيق الأمن الإنساني.ويضع آل غور خمس (05) أهداف إستراتيجية يجب العمل على تحقيقها دفعة واحدة قصد خلق ظروف ملائمة اجتماعياً وسياسياً والتي ستسمح لقيام المجتمعات المستدامة خاصة في الدول النامية، وتتمثل هذه الأهداف في:

1-تثبيت النمو الديموغرافي لسكان العالم: من خلال تبني تدابير تحول دون زيادة عدد السكان في العالم.

2- سرعة خلق وتنمية التكنولوجيات المناسبة بيئياً: خاصة في مجال الطاقة والنقل والزراعة إضافة إلى البناء والصناعة.

3- إحداث تغيير شامل وواضح في القواعد الاقتصادية (بما فيها السياسات الاقتصادية) التي نقيس من خلالها أثر قراراتنا على البيئة.

4- الموافقة على جيل جديد من الاتفاقيات البيئية الدولية والتي تجسد الأطر القانونية المنظمة لإنقاذ البيئة مع ضرورة مراعاتها واقع وخصوصيات كل من الدول المتقدمة والدول النامية.

5- وضع مشروع تعاوني لتعليم المواطنين في العالم ككل وتعريفهم بالبيئة العالمية قصد توعيتهم بواقع البيئة وأهم الأخطار المحلية والإقليمية والدولية التي تهددها.

كما ربط آل غور التدهور البيئي ودوره السلبي على فشل الدول وانهيارها، حيث اعتبر التدهور البيئي بمثابة عامل أساسي في فشل هذه الدول.

الاستنتاجات

- اهتمت أغلب الجهود النظرية بإبراز علاقة الأخطار البيئية على قضايا السلم والأمن الدوليين وهذا من خلال التركيز على عاملي الوفرة والندرة في الموارد الأولية كمحركين لنشوب الحروب والنزعات الدولية.

- كما أضحى المتغير البيئي عنصر أساسي في البرامج السياسية لمختلف التشكيلات والأحزاب السياسية خاصة في الدول الديمقراطية، كما أضحى المتغير البيئي يحمل في ثناياه رهانات سياسية داخلية أو جيوبوليتيكية مهمة في العلاقات الدولية.

المحاضرة رقم 14

النظرية النِسوية في العلاقات الدولية

ينطلق أنصار التيار النسوي من الفكرة القائلة بأن أغلبية التقاليد الفكرية الغربية من واقعية وليبرالية مستوحاة من أطروحات ذكورية وأن فرضياتها صيغت حول سلوك الدولة أو السياسة بين الأمم أو التقدم والنمو الاقتصادي بطريقة تساهم في استمرار تهميش النساء واستبعادهن.

يمكن تصنيف النظرية النسوية في العلاقات الدولية ضمن الجهود الفكرية التي تدخل ضمن نظريات النوع الاجتماعي أو "الجندر Gender، حيث برز هذا التوجه مع ظهور الحركات الاجتماعية النسوية المعاصرة في منتصف ستينات القرن الماضي. وبالرغم من الزخم التي شهدته الحركات النسوية إلا أن الكتابات الأكاديمية كانت قليلة جداً حول الموضوع، ولعّل من أهمها على قلتها كتابات موريس دو فيرجي Morice duverger سنة 1955، كما سُجِّل في الفترة الممتدة من بين 1901 إلى 1966 إعداد (11) إحدى عشر أطروحة فقط حول الحركات النسوية.

ومع إنشاء اللجنة النسائية للعلوم السياسية سنة 1971 بدأ تظهر مجموعة من الأوراق البحثية حول النوع الاجتماعي والتي كانت تُعرَض على الاجتماعات السنوية للرابطة الأمريكية للعلوم السياسية، ولعل من بين أهم هذه الكتابات تلك التي قدمت من طرف Amundsen سنة 1971 ومن طرف Freeman سنة 1974.

وبعدها بدأ الميدان المعرفي للدراسات النسائية يعرف اهتماماً أكبر من طرف الجامعات ومراكز البحث،فمع بداية تسعينات القرن الماضي تم تقديم 60 دراسة وبحث للرابطة الأمريكية للعلوم السياسية في اجتماعها السنوي مرتبط بقضايا النوع الاجتماعي.و في سنة 1991 قامت مجلة "المرأة والسياسة" Women and politics والتي نشأة سنة 1981 بنشر 24 مقال و 21 عرض لكتاب تتعرض للحركات والنظريات النسوية. وفي سنة 1986 أدرجت جامعة Rutgers الأمريكية ولأول مرّة موضوع المرأة والسياسة كمادة تخصص رئيسة أو فرعية وهذا لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه.

وقد تطور الاهتمام بالتوجه النسوي للعلاقات الدولية (بمعناه الجندر) وأصبح يَمُّس نشاطات كبرى المنظمات الدولية، ففي أكتوبر من سنة 2000 قام مجلس الأمن بإصدار تقرير رقم 1325 والمتعلق بـ"المرأة ، السلم والأمن". وتطرق التقرير أن النساء والبنات تتأثر سلباً بالنزاعات المسلحة والحروب مقارنة بالرجال والذكور من الأطفال. وقد خَلُص إلى أنه كان لا بد من إدراج مقاربة "الجندر" في عمليات حفظ

السلام. وعلى هذا الأساس فان مواضيع الجندر والنظرية النسوية بالأخص أخذت حيّز دولي من خلال ارتباطها بقضايا السلم والأمن الدوليين.

في حين يرى البعض بأن المرحلة الأولى من الدراسات النسوية في العلاقات الدولية كانت في ثمانيات القرن الماضي والتي كانت تعرف بـ "الأنثوية التجريبية" والتي كانت تنادي بإسماع صوت النساء المخفي وهذا لعرض أدوار المرأة المتعددة ومساهمتها في التفاعل بين الدول إما سياسياً أو اقتصاديا، كالاهتمام بدورها في السياحة ودورها التحرري في فترات الاستعمار وكذا دورها في المواضيع ذات الصلة بسيطرة الدول القوية على الدول الضعيفة.

وبالرغم من معارضة البعض لمشاركة المرأة في هذه التفاعلات إلا أن الواقع والدراسات يؤكد تأثير المرأة الكبير في بعض المجالات بما فيها الاقتصاد، فعلى سبيل المثال تساهم النساء الفيليبينيات اللواتي يعملن كخادمات في البيوت خارج بلادهن بنسبة أكبر في الدخل القومي للفلبين مقارنة بمساهمة صناعة السكر والناجم داخل البلد.

تنطلق أغلب الدراسات النسوية بصفة عامة من إشكالية الوجود غير المرئي للنساء وكذا الطبيعة "اللاسياسية" للنساء وسلوكهن في المجتمعات. أما على صعيد العلاقات الدولية فالإشكالية مرتبطة باستقصاء مكانة النساء في العالم من خلال معرفة وضعهن وكذا معرفة كيف أن العلاقات الدولية كعلم قد أهمل النساء والحركات النسوية.

تتساءل Jan Jindy Pettman من خلال كتابها Worlding Women "عالمية المرأة" "أين هن النساء في العلاقات الدولية؟" وترى من خلال مؤلفها أن "الحقل المعرفي للعلاقات الدولية هو أكثر الفروع العلمية ذكورةً".

وعلى هذا الأساس فان التيار النسوي في العلاقات الدولية حاول توسيع التحليل النقدي ليشمل مسألة الجندر وهذا من خلال تصنيف موضوع الجنس مسالة هوياتية وتتعدى الإطار القومي إلى المستوى الدولي، اذ تُصَنَف النظرية النسوية بأنها أقرب للنقدية لابتعادها على تفسير الواقع واهتمامها بتغيير معالمه وإعادة تكوينه. كما أنها تصبو إلى

لفت الانتباه لأوجه القصور الموجودة في الدراسات الدولية من حيث تجنبها في التفكير حول مسألة التمييز في على أساس الجنس (نساء/رجال)،وكذا خُلّو الفاعل النسوي من الجهود النظرية لاسيما لدى الواقعيين.

يركز أنصار التيار النسوي اهتمامهم على التسميات التي تستعمل في عملية صناع القرار، فغالباً ما يسمى صناع القرار بـ"رجال الدولة" وليس "نساء الدولة"، صناع القرار وليس صانعات القرار ومحاربين وليس محاربات...الخ. كما يرى هؤلاء بأن النساء موجودات ضمن حلقة مغلقة ومعزولة في الحياة الوطنية وهم يباشرون أنشطة لا علاقة لها بميدان العلاقات الدولية.

وانطلقت أغلب دراسات الجندر من الإشكالية التالية : كيف يؤدي النوع الاجتماعي إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين؟، وفي هذا الصدد قدّم كل من Spike Peterson وAnne Sisson Runyan كتابهما الموسوم بعنوان "تركيز اهتماماتنا بطريقة معينة" Focuses our Attention in Particular Way. يلخص الكتاب "بأن أغلب أنصار النسوية يشتركون في مصالح مشتركة في رؤيتهم للناس" وهذا على اعتبار أن النوع الاجتماعي القائم على تقسم رجال/نساء أضحى يتمثل هوية في حد ذاته.

النسوية اللبرالية

يركز الطرح اللبرالي للنسوية على مسألة المساواة بين الرجال والنساء وكذا قضايا تمثيل المرأة في المجالات العامة، وهذا من خلال إثارة التساؤلات التالي: هل المرأة تمثل صانعة قرار مؤثرة على قضايا السلم والأمن الدوليين؟. وإذا كان الجواب بـ لا، فلماذا؟ ،هل المرأة تناضل في مجتمعاتها؟.

كما يركز هذا التيار على مسألة تمثيل المرأة في الحكومات والمؤسسات الدولية من خلال دورها في السياسة العالمية بصفة عامة.وفي هذا الصدد تشير إحصائيات التي تعود إلى شهر جوان من سنة 2006 بأن النساء العاملات في الخدمات العامة لدى

منظمة الأمم المتحدة وصل 60% من إجمالي العمال، و40% من صنف الموظفين السامين Proffessional Categories.

كما يرى رواد النسوية اللبرالية أنه من الضروري الوقوف عند العقبات والعوائق التي تحول دون مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعمل على تذليلها والقضاء عليها، وهذا قصد تمكين المرأة لفرصها للولوج للحياة السياسية.

النسوية النقدية

هذا التيار لا يهتم بقضايا المساواة بين الجنسين لأنه وببساطة ثمة اختلافات كبيرة بين الرجال والنساء، حيث أن الرجال كجماعة لا يمكنهم التعبير عن انفعالاتهم ومشاعرهم لأنهم ميالين للعدوانية والتنافسية. أما النساء كجماعة فيتميزن "بالرعاية" Murturing وهن أكثر انسجام وتعاون مقارنة بالرجال.وعلى هذا الأساس فان تنظيم المجتمعات مرتبط بالمنطق الذكوري الذي يستجيب لعنصر القوة الجسدية.

وقد أرجعت النسوية النقدية سبب ظلم المرأة إلى القيود المؤسساتية والممارسات التي تبدي من خلالها قوة وتَفَوُّق الرجل على المرأة.

الاستنتاجات

- يصنف التيار النسوي كتيار نقدي في إطار دراسات النوع الاجتماعي (الجندر) ويهتم بقضايا تمكين المرأة خاصة ما تعلق بدور المرأة في العلاقات الدولية، إما دورها في إطار الفواعل الرسمية أو فاعل ضمن التفاعلات الحاصلة في العلاقات الدولية خاصة في حالات الحروب والنزاعات المسلحة.

- تنادي النسوية بضرورة الاهتمام بصوت المرأة غير المسموع خاصة ضمن الجهود العلمية المفسرة للعلاقات الدولية، حيث تتسم هذه الأخيرة بتوجهها الذكوري.

المحاضرة رقم 15

الأمن الإنساني

الأمن الإنساني :أمن من ؟ الأمن من ماذا؟

بادر برنامج الأمم المتحدة التنموي(U.N.D.P) إلى استحداث مصطلح الأمن الإنساني سنة 1994 وهذا تزامنا مع صدور التقرير السنوي للبرنامج .إذ عرف تقرير التنمية الإنسانية 1994 الأمن الإنساني على أنه **"التحرر من الخوف والأمن من الحاجة"** . وقد عَمِدَ الخبراء والقائمون على إعداد تقارير منظمة الأمم المتحدة للتنمية الإنسانية(على رأسهم محبوب الحق الوزير المالية السابق لباكستان وأمارتيا سين Amartya Sen الاقتصادي الهندي الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد عن كتابه "الاقتصاد علم أخلاق") على لفت الانتباه أن المواضيع اللاعسكرية (لاسيما الاقتصادية منها المرتبطة بمسائل اللا تكافؤ في الفرص والفقر) أضحت مصادرا اللا أمن في العالم .كما ذهب ذات التقرير إلى اعتبار أن الفرد هو محور الأمن والتنمية ،فبدلا من تركيز الاهتمام على تأمين الحدود من أي اعتداء خارجي يمكن أن يطال الدولة يجب العمل على توفير **الحياة اللائقة Well- Being** للأفراد من خلال الاهتمام بالتعليم والصحة والدخل وكذا ضمان الحرية السياسية للأفراد.حسب هذا المنطق فان فشل سياسات التنمية وتفشي الفقر أضحت مصدرا لا عسكريا لتنامي النزاعات ونشوب الحروب،وعلى هذا الأساس فالتنمية القائمة على الفرد كفيلة باستتباب السلم والأمن الدوليين.

كما اعتبر تقرير التنمية الإنسانية لسنة 1994 أنه ،ولفترة لطويلة جدا ،اقترن مفهوم الأمن بالمصلحة القومية من خلال حماية الدولة من التهديدات الخارجية والعمل على تأمين حدودها ،فمعظم التهديدات الأمنية كانت خارجية وذات طابع عسكري ما أعطى دفعة قوية للتسلح والسباق نحو التسلح،ولهذا اختزلت التهديدات على خطر انتشار الأسلحة التقليدية أو أسلحة الدمار الشامل على الأمن القومي .إن سلوك الدولة لتعظيم

مستوى أمنها يندرج ضمن الرؤية الواقعية التي تعتبر أن أمن الدولة عنصر حيوي لاكتساب الدولة لقوة لأكبر.وخلافا للطرح الأول فان الأمن الإنساني ،حسب التقرير،يهتم بأمن الفرد وهذا لما يكتسيه من أهمية لاستتباب الأمن الدولي ،فحسب نفس التقرير "فان العالم لن يعيش في سلم طالما لم يتمتع الأفراد بالأمن في حياتهم اليومية ."

لقد قدم التقرير السنوي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الإنسانية لسنة 1994 ،من خلال التعريف الذي قدمه،تقسيما لطبيعة الأخطار التي يمكن أن تهدد الفرد وهذا على أساس "الخوف والحاجة". حيث يتمثل "خطر الخوف "في كل التهديدات المتعلقة بحياة الفرد ووجوده ،ويدخل في هذا النطاق كل من الحروب ،النزاعات المسلحة الإرهاب ،انتشار الأسلحة المتوسطة والخفيفة وكذا انتشار أسلحة الدمار الشامل (الأسلحة النووية،البيولوجية والكيماوية)،بالمقابل،يتجسد "الأمن من الحاجة "في التهديدات الاقتصادية للفرد التي تحول دون ضمان الكرامة الانسانية كمشكل اللا تكافؤ ،انتشار الفقر،تفشي الأمراض والأوبئة ...الخ،اذ ينظر إلى هذا النوع من الأخطار على أنه يهدد الكرامة الإنسانية للفرد وتهديدا للحياة اللائقة التي ينبغي أن يتمتع بها الفرد.

تظهر خصوصية مفهوم الأمن الإنساني مقارنة بمفاهيم الأمن التقليدية في ربطه للأمن بالكرامة الإنسانية Human Dignity والحياة اللائقة Human Well Being وهذا ما يمثل نظرة مستحدثة لظاهرة الأمن؛ حيث عرف Frédirico Mayor (المدير السابق لـ UNESCO): **"الأمن** الإنساني على أنه الحماية و الدفاع على الكرامة الإنسانية" وفي نفس السياق، ذهبت كارولين توماس Caroline Thomas (أستاذة العلاقات الدولية بجامعة Southampton) إلى اعتبار أن "الأمن الإنساني يصف شروط الوجود والمتمثلة في الحاجة المادية الأساسية وكذا الكرامة الإنسانية والمشاركة الفعالة المعبرة في الحياة...مفهوم الأمن الإنساني أعيد توجيهه كعامل أساسي من مبدأ الديمقراطية".

يعتبر لويد أكسورتي Lloyd Axworthy (وزير الخارجية السابق لكندا) من بين الساسة القلائل المهتمين بموضوع الأمن الإنساني، حيث يرى أن الأمن الإنساني هو بمثابة "أمن الأشخاص"والذي يعني "حماية الأفراد من التهديدات المصاحبة وغير المصاحبة بالعنف .انه أمر يتعلق بالعجز في تحقيق الحقوق الأساسية للفرد المتعلقة بأمنهم وبالتالي بحياتهم".

وفي إطار التقرير المفصل المتعلق بمشروع الألفية لمنظمة الأمم المتحدة (وهذا في 2000/04/03)،ربط كوفي عنان (الأمين العام السابق لمنظمة الأمم المتحدة)الأمن الإنساني بالعولمة من خلال ضرورة الاستثمار في التكامل الدولي لتحقيق مصلحة الفرد ؛

> "يجب أن تتحول العولمة إلى قوة ايجابية لكل الشعوب وهذا هو الرهان الأكبر،إذ يجب علينا أن نتجاوز ديناميكية السوق وهذا بأن تساعدنا العولمة على العمل لإيجاد مستقبل زاهر للإنسانية جمعاء في كل العالم...يجب علينا أن نتعلم كيف نحكم بأفضل طريقة وهذا لن يتحقق إلا إذ قمنا به بطريقة جماعية،الشيء الأهم أن نجعل الفرد في مركز كل ما نقوم به".

مجالات الأمن الإنساني

قدم التقرير السنوي للتنمية الإنسانية لسنة 1994 تصنيفا لمجالات الأمن الإنساني وهي خمسة(05):

ـ **الأمن الاقتصادي**: هو ضمان مستوى أدنى من الدخل لكل فرد ،إذ تعد مشكلة البطالة من بين أهم المشاكل التي تحول دون ضمان دخل دائم ومستمر للأفراد حيث أن تراجع دخل الأفراد وتفشي البطالة سيؤدي حتما إلى ارتفاع نسب الفقر.

- **الأمن الغذائي**:والمقصود بالأمن الغذائي ضرورة ضمان حد من الغذاء الأساسي لكل فرد،أي مدى إمكانية وصول الفرد وبسهولة إلى الغذاء الضروري له، حيث أن توفر هذه المواد لا تمثل بالضرورة خلاصاً من مشكلة سوء التغذية، حيث أن إشكالية اللاأمن الغذائي في العالم أو داخل المجتمعات ليس مرتبط بعامل الندرة بل باللاتكافؤ في توزيع الغذاء على مختلف أفراد المجتمع.

- **الأمن الصحي**:يتمثل في انتشار الأمراض الخطيرة المعدية والتي تقتل ما يقارب 17 مليون شخص عبر العالم ويرتبط الأمن الصحي بمدى إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية ، إذ نلاحظ أن إمكانية الوصول إلى هذه الخدمات متاحة أكثر في الدول الغنية ففي هذه الأخيرة تم توفير طبيب لكل 7000 شخص بالمقابل فان الأمر يبدوا أكثر تعقيدا في الدول النامية أين يتوفر طبيب لكل 36000 شخص.

- **الأمن البيئي:** والمقصود به تأمين الفرد من حيث توفير ظروف العيش في بيئة صحية. لقد تزامن تعاظم حدة الأخطار البيئية مع نمو إجمالي السكان في العالم وكذا نمو الاقتصاد العالمي بصفة عامة و نمو اقتصاديات كل من منطقة اليورو،النافتا،اليابان ودول شرق وجنوب شرق آسيا بصفة خاصة. لقد أثر هذا النمو سلبا على البيئة من خلال اتساع دائرة التلوث بكل أنواعه، هدر الطاقة والذي تزامن مع الطلب المتزايد للمواد الأولية وارتفاع درجة حرارة الأرض ...

- **الأمن السياسي:** يُعَدُ ضمان الحقوق السياسية للأفراد واحترام المجتمعات لحقوقهم الأساسية عنصرا أساسيا للأمن الإنساني .فقد عرفت الدول النامية والاشتراكية سابقا نمطا مغلقا في الممارسة الديمقراطية والحريات الفردية وعدم احترام حقوق الإنسان كون أن أغلب نخبها السياسية ذات توجهات عسكرية أو شيوعية ،كما تشترك هذه النخب في استعمالها المفرط في حق الدولة الطبيعي في استعمال العنف وهذا ما يمثل خرقا للحقوق السياسية للأفراد.

مرتكزات الأمن الإنساني

يرتكز الأمن الإنساني على أربع (04) أسس وهي :

1- اعتبار الفرد وحدة تحليل الظاهرة الأمنية (People-Centred) :هناك إجماع على اعتبار الفرد كوحدة تحليل لمفهوم الأمن الإنساني وهذا عوضا عن الدولة القومية ،ما يعطي الانطباع أنه ثمة تغيير في طبيعة الأمن ،وهذا بانتقاله من الطبيعة الواقعية البحتة (تجعل الدولة في مركز التفاعلات الدولية) إلى واقع يحكمه مبدأ "عولمة الأمن".

2- مفهوم الأمن الإنساني يخضع لمبدأ "التأثير المتبادل": تميز الوضع الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة بمجموعة من المتغيرات ساعدت على الارتباط الوثيق (Connectedness) بين الدول من جهة،وبين الدول والفواعل الدولية الأخرى من جهة أخرى .حيث شهدت هذه الفترة تسارعا في وتيرة التبادلات والاتصالات بين الدول وهذا بفضل الطفرة التكنولوجية التي عرفها العالم مع نهاية الثمانيات وبداية التسعينات،بالإضافة إلى تسريع مسار تحرير التجارة الدولية من خلال تراجع الحواجز الجمركية وغير جمركية لتنقل السلع وارتفاع وتيرة الاستثمارات المباشرة عبر العالم.

لقد أدت هذه العوامل إلى ارتفاع وتيرة انتشار الأخطار التي تهدد الفرد، حيث أصبح من المستحيل حصرها في نطاق جغرافي محدد، مما أدى لوصفها بأنها أخطار عابرة للقارات (Transnational)، و هذا لاتساع مجال تأثيرها خارج نطاق الدولة القطرية،وهذا ما أدى للوصول إلى قناعة مفادها أن من المستحيل مواجهة هذه الأخطار بصفة منفردة.

3- يرتكز الأمن الإنساني على العمل الوقائي (Preventive acts) :هذا المبدأ من أهم مبادئ منظمة الأمم المتحدة في التنبؤ بالنزاعات و الأخطار (الحروب الأهلية، النزاعات الداخلية،...) قبل نشوبها،وهذا ما سمح بإيجاد تدابير فعالة لوضع حد لها،وهذا بتفعيل "نظام الإنذار المبكر" (الذي يقوم على مراقبة مجموع المحددات الكامنة من الأخطار قصد تبني سياسات استباقية للحد من تأثير الأخطار المستقبلية. كما

أن العمل الوقائي لا يقتصر فقط على النزاعات والحروب بل تطور استعماله للوقائية من الأخطار الأخرى مثل البيئية منها (زلازل، أعاصير، ظاهرة الاحتباس الحراري،...) وأخطار ذات طابع اقتصادي (الصحة، الفقر،...).

4- كونية مفهوم الأمن الإنسان(Universal) : ما يميز الأمن الإنساني على مفاهيم الأمن التقليدية هو كونية الطرح،ما جعله يجسد طفرة في الدراسات الأمنية. حيث اعتبر هافل V. Havel أن أمن ما بعد الحرب الباردة أصبح يتميز بعولمة الطرح "الأمن المعولم"،أو كما يعبر عنه بـ"سيادة الفرد"،لأن الأمن الإنساني يهدف بالأساس إلى تحقيق أمن الأفراد دون أي اعتبارات أخرى،مثل الاختلاف في الجنسية أو الديانة أو العرق ،مما يقودنا للقول أن الأمن الإنساني يطغى عليها الطابع الفوق قومي أكثر من الطابع القطري.

الأمن الإنساني والأمن القومي "أمن الدولة"

تكتسي العلاقة بين الأمن الإنساني وأمن الدولة علاقة تأثير متبادل ،حيث تندرج حماية المواطنين وضمان الكرامة الإنسانية من بين المصالح الحيوية لأية دولة مهما كان حجم قوتها في النظام الدولي .ولا تقتصر حماية الدولة إلا من التهديدات الخارجية ذات الطابع العسكري بل تنطوي كذلك على توفير الظروف الاقتصادية والاجتماعية لضمان الكرامة الإنسانية، وبالتالي فان أمن الفرد جزء لا يتجزأ من أمن الدولة.

وعلى عكس الطرح المؤيد للدور الايجابي للدولة في حماية الأفراد ،يذهب أنصار الأمن الإنساني إلى اعتبار أن أمن الدولة أصبح يمثل مهددا على الأمن الإنساني وأن مصلحة الفرد تتعارض مع مصلحة النظم السياسية في الدول.هذا الاتجاه ينطق من حقيقة مفادها أن عدد الضحايا الذين يسقطون جراء النزاعات الداخلية ،الحروب الطائفية ،إفراط الدولة في استعمال القوة المشروعة أكثر من هؤلاء الضحايا الذين يسقطون جراء الحروب الكبرى بين الدول في إطار الحروب المتناظرة.

الأمن الإنساني على أرض الواقع

لقد انتقل مصطلح الأمن الإنساني منذ 1994 من موضوع للنقاش العلمي والأكاديمي (من خلال دراسات L.Axworthy 2001, Suhrke 1999, Neufeld 2004)إلى نقاش في دوائر صنع القرار لبعض الدول حول إمكانية تطبيقه على أرض الواقع بما يخدم المصلحة الوطنية، إذ حاولت مجموعة من الدول (على غرار كندا،اليابان والنرويج) تبني هذا الاقتراب في سياساتها الداخلية أو الخارجية ؛من خلال محاولتها ربط الأمن الإنساني بالقيم "الإنسانية" التي عرفت رواجا سنوات التسعينات مثل حقوق الإنسان ،القانون الدولي الإنساني والتنمية السوسيواقتصادية القائمة على الأخلاق.لقد قامت الحكومة الكندية بإنشاء منتديات حول الأمن الإنساني؛ وهي عبارة عن مركز أكاديمي تنشر فيه أحسن الدراسات حول السياسات المنتهجة في مجال الأمن الإنساني عبر العالم. وفي جوان 1999 ،أقر وزراء خارجية مجموعة الثمانية (G8) تبني خطة قصد محاربة المسببات التي تمثل تهديدا للأمن الإنساني.

في واقع الأمر لم يلاحظ تغير للسياسات الخارجية للدول التي تتبنى خطاب الأمن الإنساني فما زالت هذه الدول تهدف إلى تحقيق مصالحها القومية، حيث تبني هذا الخطاب مثل استمرارا للسياسة الخارجية لكن بطرق جديدة كالتدخل الإنساني، حماية الأفراد من انتشار الأسلحة...الخ. هذا ما يدعونا للتساؤل عن الأهداف الحقيقية لهذه الدول في تبني هذا الخطاب. لقد كان هدف كندا من تبني هذا الخطاب هو العمل على بلورة سياسة خارجية "إنسانية" مؤثرة في النظام الدولي ما يسمح لها بأن تصبح في مصاف الدول المتوسطة القوة.أما النرويج فكانت تهدف وراء تبنيها للسياسة خارجية "إنسانية" إلى افتكاك العضوية غير الدائمة لمجلس الأمن بين سنتي 2001-2003 .هذه الأهداف تدخل ضمن التحولات التي عرفها العالم مع بداية التسعينات والتي قدمت إمكانية أكبر للدول الكبرى بأن تناور في إطار "سياسة خارجية إنسانية" تهدف إلى تحقيق المصلحة الوطنية والأمن القومي بطرق جديدة.

الاستنتاجات

- يعبر اقتراب الإنساني على مرحلة جديدة تتميز بعولمة حقوق الإنسان والمؤسسة للطرح الكوسموبوليتاني وهذا من خلال تبنيه للفرد كوحدة تحليل من دون الفواعل الأخرى.

- كما يؤصل مفهوم الأمن الإنساني إلى العلاقة غير منسجمة بين الفرد والدولة كوّن أن الدولة أضحت أول خطر يهدد الإنسان من خلال تهديدها لحياته (الاستعمال المفرط للسلطة والإكراه الشرعي) أو تأثيرها السلبي على حاجاته (تراجع التنمية،سوء توزيع للدولة لمختلف الفرص الاجتماعية...الخ).

- لقد أضحى الأمن الإنساني يحمل رهانات سياسية ذات توجهات تدخلية، فعادة ما تتبنى الدول الكبرى مبادئ الأمن الإنساني كذريعة لشرعنة تدخلاتها في شؤون الدول لاسيما النامية والمتخلفة منها.

المحاضرة رقم 16

دراسات السلام الدولي

ظهرت دراسات السلام بداية من خمسينات القرن الماضي في الولايات المتحدة وأوروبا تحديداً في بريطانيا والدول الاسكندينافية، وقد تأثرت الدراسات الأولى لأبحاث السلام بالوضع الدولي ومخلفات الحربين العالميتين الأولى والثانية والخراب والتدمير الذي نتج عنها. ولم تهتم الدراسات الأولى في هذا الحقل المعرفي بالسلام كموضوع مركزي بل اهتمت بالتحليل النظمي لظاهرة الحرب كوّن أن الحرب هي الوضع الذي يغيب فيه السلام.

ولعل من بين أهم الدارسين الأوائل في هذا الحقل كوينسي رايت Quincy Wright والتي ألفت 1942 واحد من بين أهم كتبها "دراسة في الحرب" A Study on War والذي اعتمد العمل على مقاربة متعددة التخصصات لتفسير أسباب نشوب الحروب، وقد استنتجت رايت بان ثمة علاقة سببية بين العدوان ومستوى التحضر. أما عالم

النفس الأمريكي تيبو لانتزTheo Lentz فقد اعتبر بأن الحرب تصنع في عقول الناس". ومع اندلاع الحرب العلمية الثانية وبداية انتشار السلاح النووي في العالم روسل وانشتاين Russell- Einstein سنة 1955 إلى تنبيه الأكاديميين قصد توعية الرأي العام إلى الأخطار التي تنجم على استعمال أسلحة الدمار الشامل وضرورة انتهاج الدول للطرق السلمية لحل النزاعات.

إسهامات جوهان جالتنج Johan Galtung في دراسات السلام

يعتبر جوهان جالتنج Johan Galtung من بين المفكرين الذين مثلوا مصدراً في تخصص "دراسات السلام" من خلال إسهاماته المختلفة،حيث يرى أن مفهوم السلام عكس العنف وأنه يعني "انعدام العنف". وعلى هذا الأساس فان السلام يرتبط ضمنيا بمعنى العنف والذي بدوره يجب أن يكون موسعاً وهذا تماشياً مع تركيبة "العنف" المتشابكة و المعقدة. حيث يميز Galtung بين صنفين من العنف : العنف المباشر والعنف البنيوي، ويتم التميز بين الصنفين من خلال موضوع العنف والوسائل المستعملة في العمل العنيف.

يتميز العنف المباشر بأسلوبه المباشر في إلحاق الأذى بالآخرين (فهو اقرب للعنف الشخصي)،وعادة ما تكون العلاقة بين موضوع العنف وأدوات استعماله غير واضحة ومبهمة،أما العنف البنيوي فيمارس ضمن البُنَى الاجتماعية التي تعاني ممارسات قمعية وعدم إشباع لحاجياتها الاجتماعية الأساسية والتي يمكن أن تكون فيزيولجية أو اقتصادية أو ايكولوجية أو حتى روحية، حيث تحُد هذه الممارسات من الحريات الشخصية وتنتج نوع من اللاعدالة في توزيع الفرص يكون ضحيتها الجماعات الأكثر تهميشاً أو كما أطلق عليهم Galtung "المستضعفون" Underdogs. كما أن العنف البنيوي يتصف بأنه طبيعي وغير مؤسساتي.

الشكل رقم 01: المفاهيم الموسعة عن العنف و السلام عند Johan Galtung

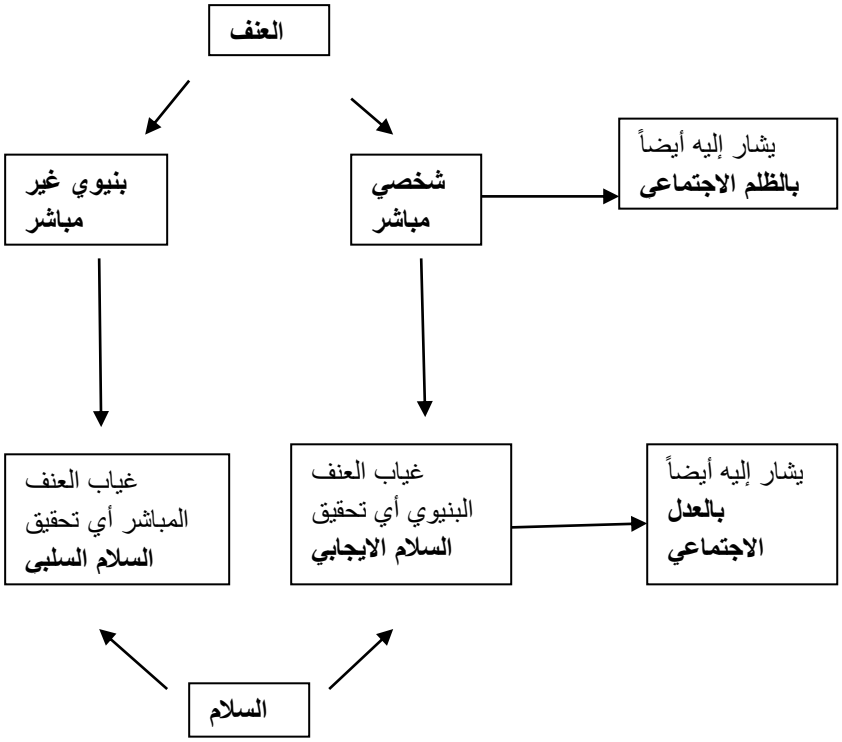

المصدر: Johan Galtung ،العنف والسلام وأبحاث السلام، فصل من كتاب،فيتوريو بوفتسي،العنف: مختارات فلسفية، 2017، ص.158.

يرى Galtung بأنه يمكن تعزيز السلام بمعناه "انعدام العنف" و"العدل الاجتماعي" باستخدام أحد المكونات السلبية أو الايجابية، وعلى هذا الأساس فان "نظرية السلام" لا ترتبط فقط بنظرية الصراع (الاستعمال المفرط للعنف أو تقليل حدته) بل لها علاقة وطيدة بنظرية التنمية (المتجسدة في قضايا توزيع الفرص الاجتماعية من عدمها).وعلى هذا الأساس يعتبر Galtung مرتبطة بأبحاث الصراع وأبحاث التنمية بما يعنيه الأول من "سلام سلبي" والثاني من "سلام ايجابي"، مع تداخل كل منهما بشكل كبير. اذ يعتبر جالتنغ بأن "ليس ثمة أولوية تقييميه أو زمنية أو منطقية لأحد النوعين المكونان للسلام، فالعدل الاجتماعي لا يُنظَر إليه على أنه أحد مكملات السلام كانعدام العنف المباشر الشخصي، كما أنه لا يُنظَر إلى العنف المباشر الشخصي على أنه أحد مكملات السلام كعدل اجتماعي".

و في سنة 1998 استحدث Galtung مفهوم "العنف الثقافي" ويأتي هذا النوع الثالث كثالث أضلاع مثلث الذي يربط بينه وبين الصنفين السابقين للعنف، يرتبط العنف الثقافي بالتقاليد المرسخة في المجتمع كما يمثل في نفس الوقت تبريراً لنمط العنف المباشر والبنيوي. وبواسطة المعطى الثقافي يصبح العنف أكثر قبولاً حيث يمكن للعنف الثقافي أن يغيّر في قيمة الأفعال من خلال إمكانية تحويلها من أفعال منبوذة اجتماعياً إلى أفعال مقبولة. كما اهتم Galtung لاحقاً بالحركات النسوية من خلال اعتبارها كمرافق لإرساء السلام بين الجنسين لأنه يرى بأن العنف ذات الطابع الأبوي أقرب إلى "العنف البنيوي" منه إلى العنف الشخصي المباشر.

يميز Galtung أربع أشكال من العنف في السيادة الدولية:

1- العنف الكلاسيكي: وهو العنف الذي يتعمد من خلاله إيقاع الألم، كحال الحروب، التعذيب العقاب غير الإنساني المهين للبشر...الخ.

2- البؤس: يعنى به الحرمان من الحاجيات المادية الأساسية من ملبس وإطعام.

3- القمع: ويرتبط بفقدان حرية الفرد في اختيار معتقداته والإفصاح عنها.

4- الاغتراب: هو الموجه ضد الهويات والاحتياجات غير مادية للجماعة في علاقاتها مع الآخرين.

ويشمل العنف البنيوي النوع الثاني والثالث والرابع.

تطور مفهوم العنف "البنيوي"

- يرى كل من فارمر Farmer(2004، 2009) ، هو Ho (2007)، Scheper-Hughes and Bourgois (2004) أن العنف البنيوي عبارة عن "آلة غير مرئية للاعدالة الاجتماعية" من خلال إحلال أوجه التهميش والإقصاء على أساس الانتساب الطبقة الاجتماعية، النوع، الأصل ومعايير أخرى. كما أن العنف البنيوي يتميز

بطابعه الرمزي والممارس يومياً، ويعتبر هؤلاء بأن العنف البنيوي ليس عنفاً طبيعياً أو متأصلاً في المجتمعات بل هو عنف ينشأ في إطار "علاقات القوى غير العادلة".

Scheper-Hughes (2004) والذي ترى بأن الأفراد في المجتمع بمقدورهم تحديد نزعة جماعية ومتجانسة حول ما يعتبرونه تهديداً وخطراً عليهم. ويرتكز العنف البنيوي حسب هذا المنظور إلى ثلاث (03) أبعاد إضافية:

1- **العنف المؤسساتي**: وهو العنف الرسمي التي تقوم به مؤسسات الدولة ضّد التشكيلات الاجتماعية الهشة والضعيفة، ولا يقتصر هذا النوع من العنف في ممارسة المؤسسات الشرطية بل يتعلق الأمر كذلك بالعنف الممارس في المؤسسات المدنية كالقطاعات الصحية والخدمات الاجتماعية بصفة عامة. ويأخذ هذا النوع من العنف تأصيلاً لحالة اللاعدالة في المجتمعات والتي هي أساس في فهم العنف البنيوي.

2- السيطرة الرمزية: إذ يتعلق الأمر بمنظومة من المعتقدات الراسخة والتي تحافظ على الطابع الهيراكي (السُلَّمي)، حيث أن السيطرة الرمزية تعبير "سوسيوبنائي" لديناميكية العنف اليومي والبنيوي.

3- **العنف اليومي** : يمثل هذا النوع التجربة "الشخصية" للعنف وهذا في مستواه "الشخصي" والذي يجسد على أرض الواقع المجال الرمزي.

بعض الإسهامات الحديثة في مجال "دراسات السلام"

- كما يعرض "سنغهاس" Senghaas مفهوماً للسلام عرف بمفهوم السلام السداسي المعالم يعتمد على نظرة حضارية، فمن خلال المقاربة التاريخية يتساءل عن أسباب تطور العلاقات السلمية بين الدول الغربية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث يبرز توفر ستة (06) عوامل ساهمت في تطوير مفهوم غربي مشترك للسلام:

1- احتكار العنف من قبل الدولة.

2- مراقبة العنف قانونياً من قبل الدولة.

3- تأمين المشاركة الديمقراطية عبر اطلاع الشعب على القضايا السياسية من خلال الندوات والمناقشات.

4- تأطير العدالة الاجتماعية

5- ضمان العملية الاتصالية بين الافراد والمجتمع لمراقبة المشاعر والانفعالات الاجتماعية.

6- بروز علاقة سلمية تسمح بمعالجة النزاعات.

أما على المستوى الدولي فقد وضع "سنغهاس" أربع مسلمات توازي المسلمات الستة المشار لها آنفاً ولخصها في دراسة نشرها سنة 1995 وتتمثل في:

1- الحماية من العنف، 2- حماية الحريات، 3- الحماية من الحرمان، 4- الحماية من الشوفينية.

- مايكل هانكل Michael Henkel سنة 1999 ، نظرة ايجابية و متفائلة للسلام حيث أنه ليس حالة شاذة بل هو حالة طبيعة لتفاعل ناجح بين الأفراد والتنظيمات الاجتماعية والمؤسسات السياسية. فالسلام متأصل في الحياة اليومية ليس كمشكلة تحتاج الى حلها.

- مدرسة "توبنغن" والتي تعود الى الدراسات التي نشرتها تحت اشراف فولكر ليتبارغر Volker Rittberger سنة 1939 والتي اهتمت بتحليل الأنظمة السياسية وارتباطها بتكوين النزاع سعياً لإيجاد منطلق يسهل البحث في شؤون السلام. وقد استنتج من أبحاث هذه المدرسة لاسيما المعاصرة منها (دراسة زورن Zürn لسنة 1997، ودراسة مولر Muller سنة 1995) أن الأنظمة السياسية تستطيع أن تبرز نفسها كحجر أساسي لنظام السلام، أم الأنظمة السياسة الأقل توجهاً للسلام فهي الأنظمة التي لا تولي أهمية للمشاركة وتقاسم الموارد.

المحاضرة رقم 17

الحروب الجديدة والحروب القديمة

في كتابه "عن الحرب" On War والذي قدّم كارل فون كلازويز Karl Von Clausewitz نفسه كأحد أهم فلاسفة الحرب من خلال استحداث "فلسفة سياسية للحرب" مثلث قطيعة مع الأفكار والعقائد السابقة. فقد غرف "الحرب" على أنها "عمل من أعمال القوة لإجبار العدوّ على تنفيذ مشيئتنا". وترتبط الحرب عنده بالهدف السياسي حيث يعتبرها "ممارسة للسياسة بطرق أخرى". فالحرب هي عمل سياسي وأداة سياسية في آن واحد. كما يعتبر بأن الهدف السياسي للحرب لا علاقة له بالحرب بنفسها، "فإذا كانت الحرب من أعمال العنف الدالة على إجبار العدو والخضوع لإرادتنا فان الغاية ستكون ثابتة على الدوام وهي قهر العدو وتجريده من سلاحه". وعليه فان Clausewitz يصور الحرب في أبعادها الثلاثة: 1-أن الحرب هي قرار عقلاني قوامه تحقيق أهداف سياسية مع مراعاة هوامش الربح والخسارة،2- الحرب هي تعبير عن توجه وطني (قومي) حيث أن قرار الحرب صادر عن السلطة السياسية المتمتعة بالسيادة.3- الحرب تمثل أداة في يّد السياسي.

ويرتكز تحليل كلازوييز للحرب على ثلاثية الحكومة والشعب والجيش، ويقابله السياسة والعواطف والقطاع العسكري. وأشار إلى أن حروب القرن 18 والقرن 19 ترتكز على الدولة القومية، حيث أن الحرب هي أداة في يد الحكومة (يقررها ويتحكم في مجرياتها رجل السياسة) لتحقيق المصالح الوطنية للدولة أكانت هجومية أو دفاعية. وبالرغم من قسوة الحروب و أثارها المدمرة والمخربة على المجتمعات والاقتصاديات إلا أنها "لا تندفع وبقوة وقسوة نحو المطلق"، حيث تبقى السياسة والدبلوماسية أداة لكبح جماح الحرب.

الحروب الجديدة

تعتبر ماري كالدور Mary Kaldor من بين أهم المنظرين لما يسمى "الحروب الجديدة" ، وقد روجت لأفكارها في كتابها "الحروب الجديدة والحروب القديمة: العنف المنظم في فترة الكونية"، "New and Old Wars: Organized Violence in a Global Era" والذي صدر سنة 1999. حيث تُميّز في طرحها بين الحرب القديمة (التي أصّل لها فون كلازويتش في أفكاره المبينة أعلاه) والحروب الجديدة. حيث أن الحروب القديمة تجسدت في النزاعات المسلحة التي شهدها العالم في القرن 19 والقرن العشرين، ولعّل من بين أهمها الحربين العالميتين الأولى والثانية. وقد تميزت هذه الحروب بحصرية "الدولة" كأهم فاعل ، بالمقابل مثلت "المعارك المسلحة " عاملاً مهماً وحاسماً أهم سمتين للحروب القديمة.

تطورت الحروب الجديدة مع نهاية الحرب الباردة (حيث اهتمت Kaldor بدارسة الحرب في البوسنة و الهرسك والحرب على أفغانستان و كذا الحرب على العراق كدراسات حالة للحروب الجديدة) ،إذ ترتكز أساساً على شبكات الممتدة داخل الدولة إضافة إلى الفواعل غير الدولاتية،كما أن العنف في هذا الصنف من الحروب عادة ما يوجه ضد المدنيين. ترى "كالدور"Kaldor أن الحروب الجديدة ليس حروباً أهلية بالرغم من أنها تتقاسم مجموعة من الخصائص أهمها "استهداف المدنيين من خلال العنف".

تتميز هذه الحروب بطابعها الفوضوي والمعقد في آن واحد، كما أنه من الصعب الفصل بين ما هو داخلي وخارجي حيث يمكن أن يستعمل العنف داخل الدولة على يد فواعل تتميز بعلاقاتها العابرة للقوميات مع دول أو فواعل غير دولاتية .وعلى هذا الأساس فان المقاربات التقليدية لتفسير الحروب بين الدول أو داخل الدولة الواحدة عاجزة على تفسير النزاعات المستجدة في العلاقات الدولية.

تقدم "كالدور"Kaldor تفسير للحروب المعاصرة بطريقة مغايرة للمفاهيم والاقترابات القديمة والكلاسيكية، فعلى سبيل المثال ترفض "كالدور" التعريف الرائج للحرب والذي يرتبط بعدد القتلى الذين يسقطون في المعارك، وتقترح في التمييز بين "

الحروب الجديدة "و "الحروب القديمة" على مجموعة من المتغيرات والمتمثلة في الفواعل،الأهداف، الآليات ،التمويل:

1- **الفواعل Actors:** في الحروب القديمة كانت تدار المعارك بين الجيوش النظامية للدول، أما الحروب الجديدة ففواعلها لا تقتصر على الدول فقط بل تشتمل على الفواعل غير الدولاتية، ويدخل ضمنها المقاتليين العاديين، الحركات الجهادية، العصابات الإجرامية، القوات شبه العسكرية، المرتزقة، الشركات الأمنية الخاصة. ويفسر زيادة الفواعل المتدخلة في الحروب إلى التراجع الكبير لسلطة الدولة التقليدية بما فيها تراجع شرعيتها -في بعض الحالات- في استعمال حقها في "العنف الرسمي" أوالعنف المنظم.

2- **الأهداف Goals** : تتميز أغلب الحروب القديمة بكونها تهدف الى تحقيق مآرب جيوبوليتكية أو توسعية (كالسيطرة على مناطق مهمة من المنظور الجيوبوليتيكي)، أو يمكن أن تهدف إلى مآرب اديولوجية (خاصة في فترة الحرب الباردة أين كان الصراع على أشده للتوسع على أساس ولاءات الأنظمة السياسية لاديولوجية دون أخرى). بالمقابل فان الحروب الجديدة تتمحور حول "سياسات الهوية" Identity Politics سواء أكانت هذه الهوية تمثل هوية دينية أو اثنية أو قبلية،وغالباً ما تعاني هذه التشكيلات تحت القومية نوعاً من التهميش والاضطهاد في مجتمعاتها .وبالرغم من أن "كالدور" Kaldor تقر بأن الحرب و لوقت بعيد تعني "صدام بين مختلف الهويات" إلا أن هذه الهويات كانت في السابق (إبان الحرب الباردة وما قبلها) تنطوي ضمن رؤية وتطلع الدولة الوطنية الهادفة إلى تحقيق المصلحة الوطنية. أما في ظل "الحروب الجديدة" أصبح التغلغل والاختراق السمتان الغالبتان في "السياسة الهوية" لخدمة مصالح جماعات بعينها. وقد تزامن تعاظم قضايا "سياسات الهوية" مع التراجع اللافت لكبرى الاديولوجيات التي كانت تمثل قاسم مشترك بين الدول القومية بحسب توجهاتها (الشيويوعية،ما بعد استعمارية،الوطنية...الخ)

كما أن تعبئة الأفراد والجماعات ضمن "سياسات الهوية" لا يمثل سبباً أو أداة للحروب الجديدة بل تجسد في حد ذاتها هدفاً أساسياً في هذا النوع من الحروب.

3- **آليات الحروب الجديدة Methods** : ترى "كالدور " Kaldor بأن المعارك هي الأداة الوحيدة للمواجهة في الحروب القديمة، كما أن الاهتمام مُنْصَبٌ على كيفية السيطرة على مناطق أو أقاليم باستعمال العامل العسكري. ويختلف الأمر كثيراً في الحروب الجديدة حيث أن المعارك أضحت ناذرة وأن السيطرة على المناطق أضحت باستعمال أدوات سياسية لا عن طريق استعمال الجيوش والقوة العسكرية وهذا من خلال التحكم في السكان. وقد أضحى التهجير القسري للأفراد وإعادة توطينهم في مناطق أخرى من بين أدوات الحرب الجديدة.

كما أضحى العنف المستعمل في الحروب الجديدة موجه ضد المدنيين وهذا بالنظر إلى ارتفاع الكبير للضحايا المدنيين مقارنة بالعسكريين. ويعتبر النساء والأطفال الشريحة الأكثر تعرضاً لأشكال العنف الذي يأخذ شكل التعذيب والاغتصاب والتصفية الجسدية.

4- **تمويل الحروب Finance** : عادة ما تمول الحروب القديمة عن طريق الدولة من خلال الضرائب أو الاستدانة، كما اقتصاد الحرب يتميز بطابعه المركزي في التسيير. إلا أن اقتصاد الحرب الجديدة يتميز باللامركزية في التسيير.

عادة ما تموّل الحروب الجديدة عن طريقة مجموعة من النشاطات "الناهبة" وغير القانونية، كعمليات النهب واحتجاز الرهائن، تهريب مختلف السلع و المواد المهمة اقتصادياً كتهريب النفط والمعادن النفيسة كالذهب والألماس وكذا تهريب المخدرات.

وتقترح "كالدور" طرحاً كوسمبوليتانياً للخروج من حالة الحرب من خلال تحالف التيار الكوني مع أنصار المنظمات الدولية قصد إعادة بناء الشرعية داخل الدول حيث أن الشرعية هي البديل عن استعمال العنف ويقصد بالشرعية هو القبول بمؤسسات الدولة والعمل ضمن قواعد متفق عليها وأهم هذه القواعد إرساء معالم "دولة القانون".كما أن تبني الخيار الكوسموبوليتاني بالنسبة لها لا يعني إلغاء الهويات

والثقافات المحلية بل تعني الدفاع على الهويات العالمية والقبول بتعدد الهويات المتداخلة.

تستهدف "الحروب القديمة" إعادة تشكيل هيكل الدولة وصياغتها بعد نهاية مرحلة الحرب وتظهر عادة من خلال "بناء الدولة" . أما "الحروب الجديدة" فإنها لا تهدف لبناء الدولة بل وعلى العكس تعمل على تفكيكها، إذ تتميز هذه الحروب بترقب حالة الاختلالات الداخلية داخل الدول والتي عادة ما تتجسد في "فشل الدولة" وتراجع شرعية السلطة وكذا عجزها عن التجاوب مع متطلبات المشاركة السياسية وضمان التنمية في المجتمع. هذه البيئة المجسدة لضعف السلطة المركزية وفشلها في مزاولة أدوارها الحيوية تمثل أرضية خصبة لظهور هذا النوع من الحروب. وتأخذ الحرب الداخلية في الدولة الفاشلة شكل من أشكال النزاع بين تنظيم ضد السلطة أو نزاع بين مختلف التنظيمات الاجتماعية،وهنا يمارس العنف ضد المدنيين (القتل ،التعذيب،إعادة التوزيع الديموغرافي بالقوة...الخ) كنتيجة لفقدان السلطة المركزية احتكارها للعنف المنظم. السمة الغالبة في حالة فشل الدولة هي ضعف السلطة المركزية الممثلة للشخصية المعنوية للدولة مقابل تغوّل الفواعل غير الدولاتية والتي تستعمل العنف.

المحاضرة رقم 18

مفهوم القوة في النظريات الجديدة

يرتبط مصطلح "القوة" بالتأصيل النظري للمدرسة الواقعية حيث يعتبر مورغانتو بأن السياسة الدولية تمثل "صراع من أجل القوة" ، ويعني بالقوة هي التحكم في تفكير وسلوكيات الآخرين". كما يرى أن قوة الدولة تكمن في قدرتها على حسم الحروب لصالحها، وأن الدولة عنده في حركية تسمح لها بالانتقال من حالة استعمال العنف المنظم داخل المجتمع إلى حالة الدخول في حروب. أما كينيث والتز يرى أن القوة " تعني قدرة الدولة على تأثير على الفاعلين الآخرين بقدر يفوق تأثيرهم عليها".

يركز الواقعيون (الكلاسيك والبنيويون) على العامل العسكري في تحليلهم للقوة. يرى مورغانتو بأن قوة الدولة تتوقف على قوتها العسكرية، أما ولتز فقد لاحظ آثار السياسة الأمريكية على النظام الدولي والتي تعكس بالدرجة الأولى إمكانياتها العسكرية.

يبني ولتز تحليله لبنية النظام الدولي على كيفية توزيع القدرات Capabilities والتي يعني بها بالقوة على مختلف الوحدات المكونة للنظام الدولي. ويعتبر أنه من الصعب قياس القوة وترتيب الدول على أساس "قوتها" خاصة إذا علمنا أن مفهوم القوة متعدد الأبعاد، حيث أنه يرى أنه "من الصعب الفصل بين القوى الاقتصادية والقوة العسكرية والقوى في بقية المجالات كما أنه من الصعب كذلك قياس محتوى كل قوة بطريقة مستقلة عن الأخرى". وعلى هذا الأساس فان تصنيف الدول -عند والتز- بحسب قوتهم مرتبط بمجموع المتغيرات التي من خلالها نقيس "حجم قوة الدولة" والمتمثلة: حجم الدولة (المساحة)، عدد السكان، الموارد، المقدرات الاقتصادية، القوة العسكرية، الاستقرار السياسي والكفاءة في التسيير.كما يدخل العامل الخارجي في مقياس القوم من خلال مكانتها ضمن بقية الدول التي لها قدرة التهديد. إلا أنه وبالمقابل يرى أن الترتيب الجيد للدول من خلال هذه المتغيرات لا يعني أنها بإمكانها حسم الحروب لصالحها. حيث أن الهدف هو ترتيب الدول من حيث "قدراتهم" لا غير.

تذهب البنيوية الهجومية التي يقودها مارتشايمر إلى أن الدولة تسعى بطريقة حثيثة لزيادة قوتها وهذا ما ينسجم مع تحليل مورغانتو. إلا أن الأخير يعتبر بأن السعي وراء اكتساب القوة مرتبط بغريزة الإنسان "Lust for Power" أما مارتشايمر يرى أن هذا السعي سببه بنية النظام الدولي المتسم بالفوضى.

ويتفق والتز مع ماتشايمر في أن توجهات الدولة وأهدافها مرتبطة أساساً بالعامل الخارجي خاصة ما تعلق ببنية النظام الدولي. إلا أنهما يختلفان في آلية تحقيق هذه الأهداف الوطنية،فبينما يركن والتز للتوجه الدفاعي من خلال ضرورة اكتساب الدولة "القوة الكافية" للحفاظ على كيانها وبقائها، يدافع مارتشايمر على الخيار الهجومي للدولة من خلال سعيها بأقصى الجهود لاكتساب القوة ولاسيما العسكرية، الأمر الذي

يجعل منها قوة مهيمنة دولياً أو إقليميا. "فالقوة" عند ماتشايمر تمثل عملة "لسياسة القوى العظمى" وأن الدول تتنافس فيما بينها من أجل اكتساب القوة، حيث أن أهمية القوة في العلاقات الدولية تضاهي دور رأس المال في الاقتصاد.

تعرف البنيوية الهجومية ميزان القوى على أنه ميزان القوى العسكري لأن لا وجود لمحتوى آخر للقوة سوى القوة العسكرية والتي من خلالها يمكن للدول أن تحقيق الأهداف والمصالح عوضاً عن الاكتفاء بالقدر الكافي للحفاظ على الذات في نظام دولي فوضوي يؤسس لنمط "الاعتماد على الذات" في البقاء.

ويميز مارتشايمر بين القوة الكامنة والقوة الفعلية، ترتبط القوة الكامنة Potential Power للدولة على عدد سكانها ومستوى ثرواتها، حيث أن السكان والثروة عاملان أساسيان في بناء القوة العسكرية. أما القوة الفعلية Actuel Power للدولة فتتمثل في جيشها وقواتها الجوية والبحرية التي تقدم دعماً مباشراً للجيش (القوات البرية)، حيث تعد الجيوش المكوّن الأساسي في القوة العسكرية لأنها أساس الغزو والتقدم البري وهذا بالرغم من التقدم التكنولوجي التي يشهده تصنيع الأسلحة

أما جوزيف ناي J.Nye فهو يركز على القوة من خلال "التمتع بالموارد" Possession of resources في عملية صنع السياسة والتي ستؤثر حتماً على توجهات وصناع القرار،حيث أن هذه المقاربة تسمح لنا بملاحظة القوة بطريقة أوضح وتمكننا في نفس الوقت من قياس حجم القوة، كما أنها تسمح لنا بالتنبؤ بمآلات القوة. ويرى ناي أن هذه المقاربة أنجع في تفسير القوة بالمقارنة مع المقاربة التي تعبر على "القوة كعلاقة" تأثير وتأثر في الساحة الدولية.

استعمل ناي مصطلح القوة المرنة لأول مرة سنة 1990 وقد كان يعني من خلالها " إمكانية جعل الآخرين يرغبون فيما نرغب" get others to want what you want. حيث أن إمكانية التأثير في أولويات الآخرين يكون باستعمال "موارد القوة غير المادية" Intangible Power Resource، ويدخل ضمن هذه الأساليب استعمال

الثقافة والايدولوجيا والمؤسسات. ويميز nye بين هذا النمط من القوة وبين القوة الصلبة والتي عادة ما يستخدم من خلالها الموارد المادية Tangible Resources كالقوة العسكرية والقوة الاقتصادية.

وقد ركز ناي nye في كتاباته اللاحقة عن القوة (في 2004 تحديداً) على متغير الجاذبية Attraction، حيث أعاد تعريف القوة الناعمة بأنها "إمكانية الحصول على ما نرغب من خلال الجاذبية عوضاً عن الإكراه" ability to get what you want through attraction rather than coercion".

أما في كتابه "مستقبل القوة" لسنة 2011 فقد عبّر ناي على القوة من خلال ثلاث أوجه أساسية:

- الوجه الأول: يستخدم الطرف "أ" التهديدات والمكافآت لتغير سلوك الطرف "ب" من خلال حمّل الطرف "ب" بتعديل خياراته واستراتيجياته الأولية مع العلم أن هذا الطرف يعلم بذلك ويشعر في ن واحد بتأثير قوة الطرف "أ".

- الوجه الثاني: يتحكم الطرف "أ" في جدول الأعمال بطريقة تحدد من اختيارات وإستراتيجية الطرف "ب"، وقد يعلم الطرف "ب" بذلك أو يمكن أنه لا يعلم إلا أنه يدرك قوة الطرف "أ".

الوجه الثالث: يساعد الطرف "أ" على خلق معتقدات وآراء وخيارات الطرف "ب"، ومن غير المرجح أن يكون "ب" على دراية بذلك، أو أنه يتحقق من قوة تأثير الطرف "أ".

ويعتبر جوزيف ناي يرى بأن القوة الناعمة لأي دولة تصدر من ثلاث اعتبارات:

1- الثقافة (من خلال جذب الآخرين): يمكن إن يتجسد المعنى الثقافي للقوة من خلال الترويج لأسلوب الحياة الأمريكية أو الغربية بصفة عامة لجذب الشعوب في المجتمعات غير الديمقراطية، كما يدخل في هذا الإطار انتشار التعاون العلمي

و"عولمة" الجامعات الأمريكية-على سبيل المثال لا الحصر- ونشر فروع لها عبر العالم للتأثير في النخب المحلية وجذبهم والتأثير على ادراكاتهم بما يتماشى والرؤية الأمريكية.

2- قيّمها السياسية(من خلال التمسك بأهدافها في الداخل أو الخارج): وهي القيّم التي يتبناها أي نظام سياسي، حيث أن عادة ما ترتبط القوة الناعمة بالنمط الديمقراطي اللبرالي والذي يتناسق مع التوجه الرأسمالي كما في الحالة الأمريكية، إلا أن النموذج الصيني الذي يؤصل للشمولية السياسية المتناغمة مع الخيار الرأسمالي اقتصادياً أضحى بدوره يؤسس للقوة الناعمة. فقد أضحت بعض الدول النامية أكثر انجذاباً (على غرار فينيزويلا وزيمبابوي) "لاتفاق بكين". وعلى هذا الأساس فقد أصبحت الأنظمة الشمولية مصدراً للانجذاب ولم يعد يقتصر الأمر على الأنظمة الديمقراطية.

3- سياستها الخارجية (حين يراها الآخرون أنها تتمتع بالمشروعية وتتمتع بسلطة معنوية): حيث يمكن لبرامج التعاون بما فيها التعاون العسكري أن يكون مصدراً للقوة الناعمة لصالح أي دولة، حيث يمكن لدولة أن تستعمل مواردها العسكرية لممارسة قوة ناعمة من خلال المساهمات الإنسانية في حالات الكوارث (استعمال الموارد العسكرية في الإغاثة في زلزال هايتي 2010 من قبل كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين والبرازيل) وهذا ما يقدم مشروعية وقبول أكبر لهذه الدول.

وبالإضافة إلى القوتين الصلبة والمرنة أدرج ناي في "مستقبل القوة" شكل ثالث للقوة وهي "القوة الذكية" ويقصد بها "الأساليب التي تجمع الموارد في استراتيجيات ناجحة في السياق الجديد المتميز بظهور قوى صاعدة". حيث تقدم الاستراتيجيات الذكية خمس أسئلة محورية:

1- ماهي النتائج والأهداف المرجو تحقيقها من خلال الاستراتيجيات؟،2- ماهي الموارد المتوفرة لتحقيق الأهداف؟،3-ماهي المواقف الاستراتيجية والبدائل المتاحة

والتي تدخل في أهداف التأثير والنفوذ؟، 4- أي صيغة من سلوك القوة تكون مرجحة للنجاح؟، 5- ماهي احتمالات النجاح؟.

المحاضرة رقم 19

الإرهاب في النظريات الجديدة للعلاقات الدولية

بدأ الاهتمام بدراسات الإرهاب كجزء من حقل الدراسات الدولية وتحليل السياسات وكذا تخصص النزاعات منذ ستينات وسبعينات القرن الماضي، إلا أن أغلب الاجتهادات الأولى لم تلق صدى واسع،وبحسب Ted Gurr أن أغلب الدراسات المهتمة بالإرهاب في فترة السبعينات والثمانيات وما سبقها تميزت بأنها "توصيفات ساذج للظاهرة" و كتابات تهدف إلى "التعامل مع الظاهرة الإرهابية" لا غير دون توصيف الحلول لها. كما أن هذه الدراسات لم ترق إلى الحد الأدنى من شروط البحث في حقل النزاعات وتحليل السياسات. كما أن عدد الدراسات والبحوث المقدمة قليل نسبياً مقارنة بما نُشِر لاحقاً حيث تشير الإحصائيات تم نشر 600 14 مقال بين 1971 و 2002 .

ومع حلول 2001 عرفت دراسات الإرهاب عصرها الذهبي حيث ساهمت أحداث 11 سبتمبر بقدر كبير في بروز دراسات حاولت فهّم أسباب وتبعات الاعتداء الإرهابي على الولايات المتحدة الأمريكية. ففي سنة 2001 لوحدها أحص مؤشر العلوم الاجتماعية Social Science Index ما يفوق 100 مقال منشور في كبرى المجلات العلمية المتخصصة. كما أشار أندرو سيلك Andrew Silke بأنه في هذه الفترة الذهبية بلغ معدل نشر الكتب حول الإرهاب ما يقارب كتاب في كل (06) ستة

ساعات. ومن بين 102 مقال نُشِر في كل من مركزيّ TPVو SCT[3] نجد 07 مقالات فقط بين 2000 و2001 أما البقية فقد نشرت بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

وقد كانت بدايات التنظير في قضايا الإرهاب من خلال مجموعة من الأعمال ولعّل أهمها كتاب"الإرهاب والدولة الليبرالية" (1977) لبول ويلكينسن Paul Wilkinson والذي يرى أنه من الضروري الموازنة بين الحريات المدنية والاهتمامات الأمنية وهذا حينما تكون الديمقراطيات الليبرالية عرضة للاعتداءات الإرهابية. وكذا تاد غور Ted Gurr (من خلال كتابه "لماذا يتمرد البشر؟ 1970) ودافيد رابوبورت David Rapoport في أعماله المنشورة في 1971 واللذان يشتركان في تحليلهما من خلال ربط الإرهاب بالعامل الديني.

أما كلار ستيرلينغ Claire Sterling فقد كتب سنة 1981 "الشبكات الإرهابية: الحرب السرية للإرهاب الدولي" ، وقد أشار إلى دور الاتحاد السوفياتي دعم الجماعات الإرهابية عبر العالم.

مارتا كرينشاو Martha Crenshaw من خلال مقالها الصادر سنة 1981 حول "أسباب الإرهاب"وقد أبرزت مختلف الصعوبات التي تحول دون تبني تفسيرات عامة لظاهرة الإرهاب. حيث حاولت الخروج بمقاربة يتم من خلالها تحليل الظاهرة الإرهابية وهذا من أجل التمييز بين النماذج المتشابهة للمسببات وبين الحالات الفريدة من نوعها والتي شهدناها سابقاً وهذا بهدف المقارنة بين مختلف الحالات. واستنتجت Crenshaw بأن الإرهاب هو نتاج للقرار السياسي العقلاني Rational Political Choise.

[3] TPV: Terrorism and political Violence
SCT: Studies in Conflict and Terrorism

أما فيما تعلق بالبحوث التي ظهرت بعد أحداث 11 سبتمبر فيمكن اعتبار أبحاث "روبرت بايب" [4] Robert Pape من بين أهمها على الإطلاق، يعتبر بأنه عادة ما يرتبط نشاط الجماعات الإرهابية بالهجومات الانتحارية والتي تهدف الى تحقيق غايات سياسية كبرى، وعادة ما تستهدف هذه الجماعات أهداف حكومية، فمن خلال كتابه "الموت من أجل الفوز: المنطق الاستراتيجي للإرهاب الانتحاري" Dyiny to Win: The Strategic Logic of Suicide Terrorism(2005). يرى بأنه " بغض النظر عن الوازع العقدي، فان العمليات الإرهابية الانتحارية تشترك في أهدافها الإستراتيجية: إجبار الديمقراطيات الحديثة لسحب قواتها العسكرية من المناطق والأقاليم التي تعتبرها الجماعات الإرهابية وطنٌ لها"، حيث أن ثمة علاقة سببية مباشرة بين التواجد العسكري للقوات الأجنبية وارتفاع عدد العمليات الإرهابية في اغلب الحالات التي درسها. وقد خلص إلى هذا الاستنتاج من خلال ملاحظته لأهم العمليات الإرهابية في الفترة المحصورة بين 1980 و2005 والتي بلغت 315 عملية .

ويعتبر بأن مواصفات الإرهاب الانتحاري يكمن في قتل الإرهابي لنفسه طواعيةً قصد إسقاط أكبر عدد من الضحايا المدنيين..

وكتب مارك ساجيمان Marc Sageman : "جهاد بلا قيادة: شبكات الإرهابية في القرن الواحد والعشرين" Leaderless Jihad: Terro Networks in the Twenty-first Century (2008) ، وقدّم من خلال كتابه سيرة ذاتية لـ 172 إرهابي، وقد طوّر نظرية "حفنة رفاق" Bunch of Guys والتي يعتبر من خلالها أن انضمام الأفراد إلى جماعات وتأثير بعضهم على البعض يمثل سبباً في ظهور الجماعات الإرهابية.

[4] Robert Pape: خبير في القوات الجوية قبل أن يهتم بدراسات الإرهاب.

أما جيفري ايان روس[5] Jeffrey Ian Ross (1993) فقد فسّر ظاهرة الإرهاب من خلال ثلاث فئات من المسببات : أسباب بنيوية وبسيكولوجية نفسية بالإضافة إلى "القرار العقلاني" الذي أشارت إليه Crenshaw آنفاً.

وحاول ديباك كوبتا Dipak Gupta (2005) فهم السباب التي تدفع الأفراد لاندماج ضمن الجماعات التي تأخذ شكلاً هوياتياً أكان اثنياً أو دينياً أو ايدولوجيا.

أهم عن المقاربات المستعملة لتحليل ظاهرة الإرهاب:

1- المقاربة متعددة الأسباب Multicausal Approach: ينتج الإرهاب عن مجموعة من العوامل المتعددة، حيث لا يمكن الاقتصار على المقاربة النفسية في تفسير الظاهرة بحجة أن الإرهاب يمثل سلوك إنساني عدواني ومرتبط بالمحتوى النفسي فقط، بل تتوسع دائرة العوامل إلى عوامل أخرى كالاقتصاد والسياسية والدين وكذا العوامل الاجتماعية. ويدافع بول ويلكينسن Paul Wilkinson (1977) عن هذا النوع من المقاربات من خلال أن اعتباره أن العنف السياسي بما فيها النزعات ذات الطابع الاثني والنزاعات الدينية بالإضافة إلى النزعات التي لها صبغة "اديولوجية " يمثلون أسباب لظهور الإرهاب، وأنه ينشأ من خلال اندماج وتفاعل هذه العوامل الأربعة.

2- المقاربة السياسية Political Approach : تركز هذه المقاربة على البيئة السياسية على المستوى الوطني وعلى المستوى تحت قومي (كدوّر الجامعات كوّنها تمثل مصدراً لمختلف الاديولوجيات بما فيها اليسارية أو الثورية، حيث يرى Russell و Muller أن الجامعة هي أهم مصدر لتجنيد الإرهابيين) وعلى المستوى الدولي والتي يمكن أن تمثل أسباب لظهور الإرهاب. وقد عرفت الدراسات التي أصّلت لهذه المقاربة انتشاراً واسعاً في ستينات وسبعينات القرن الماضي. يشير تاد غور Ted Gurr(1970) أن "تفشي الفقر وغياب المساواة السياسية لها علاقة مباشرة في تفشي

[5] Jeffrey Ian Ross: برزت أفكاره من خلال مقاله المنشور سنة 1993 **"الأسباب البنيوية للإرهاب السياسي المعارض: نحو بناء نموذج سببي" Structural Causes of Oppositional Political Terrorism; Towards a Causal Model.**

الإرهاب"، إذ انطلق من مفهوم الحرمان النسبي Relative Deprivation لإبراز دور الحرمان السياسي والاقتصادي والاجتماعي في تفشي الظاهرة.

3- المقاربة التنظيمية: Organizational Approach : تنظر هذه المقاربة إلى الظاهرة الإرهابية كخيار استراتيجي عقلاني Rational Strategic Choice. ويرى أنصار هذه المقاربة بأن قرارات هذه الجماعات الإرهابية تصب في استعمال وسائلها المتاحة كأحسن خيار لتحقيق أهدافها السياسية. حيث تعتبر Martha Crenshaw بأن القرارات داخل الجماعات الإرهاب ليس نتاج عن قرارات فردية بل هي نتاج عن رؤية وقرارات جماعية تتسم بأنها خيارات عقلانية. إلا أن هذا الاقتراب ناجع في دراسة الجماعات الإرهابية ذات البنى التقليدية والمتعارف عليها والتي تتميز بوضوح سلّم اتخاذ القرار وهذا دون الجماعات الإرهابية التي تأخذ نمط الشبكات الممتدة وواسعة التأثير.

4 الاقتراب النفسي (السيكولوجي) Psychological Approach: تتمثل في المحفزات التي تجعل الأفراد ينضمون إلى الجماعات الإرهابية وهذا من خلال طبيعة الشخصيات والمواقف والمعتقدات المترسبة في أذهانهم. كما أن دراسات الأشخاص من حيث شخصياتهم لا يرتبط بمعتقداتهم الدينية حيث دحض Robert Pape (2003) فرضية أن الإرهاب تحركه الانتماءات الدينية وهذا من خلال إجراء 188 دراسة حالة. بالمقابل لم يستطع Robert Pape استنتاج خصائص مشتركة للأفراد الارهابيين.

قائمة المراجع

1- باللغة العربية

1-1- الكتب

- سكوت بورتشيل، أندرو لينكليتر وآخرون، **نظريات العلاقات الدولية**، ترجمة: محمد صفار، القاهرة: المعهد القومي للترجمة، 2014.

- ستيف سميث وآخرون، **نظريات العلاقات الدولية**: التخصص والتنوع، ترجمة: ديما الخضرا، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

- عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، 2007.

- كلازويتز كارل فون: **عن الحرب**: ترجمة: سليم شاكر الأمامي، 1997.

- جوزيف ناي، **مستقبل القوة**، ترجمة :احمد عبد الحميد نافع، القاهرة: المعهد القومي للترجمة، 2015.

- جوزيف ناي، **القوة الناعمة**، ترجمة: محمد توفيق البوجرمي، الرياض: العبيكان للنشر، 2007.

آيو، مانويل ف.،**مفارقة التبادل ليست لعبة ناتج صفري**، ترجمة: هيثم كامل الزبيدي (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، 2009).

بيليس، جون، سميث، ستيف، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث (دولة الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004).

ستيغليتز، جوزيف ، **كيف نجعل العولمة مثمرة**، ترجمة: فايزة حكيم، أحمد منيب (القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2009).

- ونت الكسندر ، **النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية**، ترجمة: عبد الله جبر صالح العتيبي، الرياض: النشر العلمي والمطابع، 2006.

1-2- المقالات العلمية

كراوفورد، نيتاسي، «**دراسات الأمن، ماضيها وحاضرها ومستقبلها**»، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، ترجمة: سعد زهران، العدد رقم 42، (أكتوبر 1992).

3-1- التقارير والوثائق الرسمية

برنامج الأمم المتحدة للتنمية الإنسانية، **تقرير التنمية الإنسانية لسنة 2011** (نيويورك :منشورات برنامج الأمم المتحدة لإنمائي،2011).

2- المراجع باللغات الأجنبية

1-2 الكتب

- Buzan, Barry, **People, States, and Fear: The National Security Problem In International Relations** Sussex: Wheatsheaf Books LTD, 1983).

- Barry Buzan, Hansen Lene, **The Evolution of International Security Studies**, Cambridge University Press, 2009.

- Buzan, Barry, Hansen, Lene (Ed), **International Security**, Volume2 (London: SAGE Publications, 2007).

- Buzan, Barry, Hansen, Lene (Ed), **International Security**, Volume3 (London: SAGE Publications, 2007).

- Buzan, Barry, Woever, Ole, **Regions and Powers: The Structure of International Security** (Cambridge: Cambridge University Press, 2003).

- Chris Brown, Anly Kristen, **Understanding International Relations**, Palgrave Macmillan,2005.

- Cynthia Weber, **International Relations Theory**, London: Routledge, 2010.

- David A. Baldwin, **Power and International relations**, Princeton: Princeton university Press, 2016.

David, Charles Philippe, La Guerre et la Paix **(Paris: presse de science politique, 2000).**

- Jean-Baptiste Duroselle, Pièrre Renouvin, Introduction à L'histoire des Relations Internationales, Collection : Agora, 2007.

- Ken Booth, **Theory of World Security** , Cambridge University Press, 2007.

- Krause, Keith, Williams, Michael C., **Critical Security Studies** (London: UCL Press, 1997).

- Krause, Keith, **Approche Critique et Constructiviste des Etudes de Sécurité**, (Annuaire Français des Relations Internationale, A.F.R.I).

- Mary Kaldor**, New and Old Wars: Organized Violence in a Global Era**, 3rd edition Cambridge : Polity Press,2012.

- Paul Williams, **Security Studies: An Introduction**, New York: Routledge, 2008.

- Peou, Sorpong, **Peace and Security in the Asia-Pacific** (Oxford: PRAEGER, 2010).

- Peter Hough(Ed), **International Security Studies**, Routledge, 2015.

- Rex A.Hudson, **The Sociology and Psychology of Terrorism: Who becomes a terrorist and why**?, Library of Congress, 1999.

- Richard Jackson (Ed), **Critical Terrorissm Studies**, Routledge, 2009.

- Robert Axelrod, **The Evolution of Cooperation**, New York: Basic book Inc Publisher, 1984.

- Roche, Jean-Jacques, **Théories des Relations Internationales** (Paris: Montchrestien, 2001).

- Rosenau, James, Aydinli, Ersel (Ed.), **Globalization, Security and Nation State** (New York: State University of New York Press, 2005).

- Little, Richard and Smith, Michael (Ed.), **Perspectives on World Politics**, 3rd Edition (U.k., Routledge, 2006).

- Waltz Kenneth, Theory of International Politics, Addison-Publishing Company, 1979

-Weber, Cynthia, **International Relations Theory**,3rd Edition (London: Routledge, 2010).

2-2- المقالات العلمية

Buzan, Barry, «**New Patterns of Global Security**», International Affairs, Vol. 67, No. 3,(1991).

Tarzi, Shah M., «Democratic Peace, Illiberal Democracy, and Conflict Behavior»**, International Journal on World Peace, Vol. XXIV No. 4, (December 2007).**

Kolodziej, Edward A., «Renaissance in Security Studies? Caveat Lector!»**, International Studies Quarterly, Vol. 36, No. 4, (Dec. 1992).**

Pogge, Thomas, Reconnus et bafoués par le droit international : Les droits de l'homme des pauvres du monde**, Raison publique, n/06, (Avril 2006).**

2-3- التقارير والوثائق الرسمية

Programme des Nations Unies pour le Développement, **Rapport Mondial sur le Développement Humain 1990** (Paris: Economica,1990).

Programme des Nations Unies pour le Développement, **Rapport Mondial sur le Développement Humain 1994** (Paris: Economica, 1994).

2-4- الدراسات المنشورة عبر شبكة الانترنت

Alkire, Sabina, A Conceptual Framework for Human Security, **http://www.crise.ox.ac.uk/pubs/workingpaper2.pdf**

David, Charles Philippe, La Mondialisation de la Sécurité, Espoir ou Leurres**, http://www.fnege.net/pdf/fnegdoc04.pdf**

Colard, Daniel, Doctrine de la Sécurité Humine**, le point de vue d'un juriste, http://web.upmf-grenoble.fr/espace-europe/publication/ares/47/colard.pdf (9/8/2005)**.